

عباس محمد العقاد

يولييه

وضرب الاسكندرية

لبنان ١٠ قروش

توزيع

Sp.
962
A6

ضرب الاسكندرية في ١١ يولييه

عباس محمود العقاد

—(كتاب اليوم)—
صاحبه

مصطفى أمين وعلى أمين

رئيس التحرير

عبد العزيز عبد العظيم

كتاب شهري

يصدر عن

دار أخبار اليوم

الإدارة والتحرير

والإعلانات والتوزيع :

شارع الصحافة

المراسلات :

صندوق بوسنة رقم ١٠

تليفون ٧٧٧٧٧

عشرة خطوط

الاشتراكات

في مصر والسودان ١٠٠ قرش

بريد عادي و ١٢٠ قرشا بريد

مستعجل - في البلاد العربية

والبلاد الداخلة في اتفاقية البريد

٢٥٠ قرشا بالبريد المسجل أو

٣ جنيهات استرليني وواحد

شان و ٥٠٠ فرنك - في البلاد

الخارجة عن اتفاقية البريد ٤٥٠

أو ٢٥ دولارا بالبريد المسجل

أمّا قبل...

عند مشرق الشمس من يوم الثلاثاء الحادى عشر من شهر يوليه سنة ١٨٨٢ اخذ الاسطول البريطانى فى اطلاق قذائفه على الاسكندرية ، فجوابته احدى قلاعها بمدى الطلقة العاشرة ، وجوابته القلاع الاخرى بمدى الطلقة الخامسة عشرة ، واستمر اطلاق النيران من الاسطول على المدينة الى الساعة الخامسة ، ولم ينقطع تماما الا عند الغروب .

وكان قائد الاسطول قد اصاب وكلاء الدول فى الاسكندرية لثقلنا لهم حين سألوه عن خطر البقاء فى الاسكندرية بعد انذارها بالضرب ، فاكد لهم انه سيعمد الى القلاع دون غيرها بقذائفه فلا خوف على احد من سكان المدينة ، ولكن القذائف قد اصابت المساكن الاوربية والمصرية خبط عشواء ، وقالت صحيفة الطان الباريسية يومئذ ان قذائف السفن اصابت مساكن الاوربيين التى تبعد كثيرا عن خط القتال وسقطت احداها فى المستشفى الاوربى وقد اوت اليه الراهبات واليتامى وعليه رايات الصليب الاحمر ، فلم تنفجر القذيفة لحسن الحظ ، واكد الانجليز انهم لم يروا على المستشفى اية اية ..

وقالت صحيفة التيمس « ان بعض القذائف قد سقطت فى الاجياء الاوربية الى جوار القنصلية الانجليزية على مسافة الفى متر من حصن قايتباى »

وقالت صحيفة الفاردي الكسندرى « ان قذائف الانجليز التى كانوا يرمون بها حصن كوم الدكة سقط منها اثنتان فى حديقة دير الفرنسيسكان وقذيفة فى ساحة رهبان المدارس المسيحية واثنتان بالقرب من دير الايتام واثنتان فى الحدائق التى تكتنف ابنية المدرسة الإيطالية الجديدة »

هذه رواية الصحف الأجنبية عن المواقع الأوربية التي استهدفت لقذائف الاسطول ، ومن السهل أن يتخيل القارئ مدى الخراب الذى اصاب المدينة كلها فى مساكن الوطنيين وغير الوطنيين . لقد كان عابر الطريق فى الاسكندرية بعد ذلك اليوم المشؤم يعبر الاحياء العامرة فلا يمر بغير الاطلال والانقراض ولا تقع عينه على بيت قائم بين عشرات البيوت المنهارة او المتداعية . وقد صدق اديب اسحاق حين قال فى رثاء المدينة :
وقد شهد هذه الخرائب بعينيه :

يا وارء الاسكندرية طامعا	بمنافع الاصفار والابرار
اقصورها خفيت عن الانظار أم	آثار قصرى فى القفار بوادى
هذى عروس الشرق ماتت فاكتسى	حزنا عليها الغرب ثوب حديد
بالامس كانت والبياض دغارها	واليوم صارت أرسا بسواد
كانت ملاذ الخائفين فأصبحت	والخوف منها مبعد القصاد
كانت موارد للظماء وقد غدت	ما أن بها من مورد للصادى
كانت مواقع نعمة ففقت وما	فيها سوى الباساء للمرتاد
كانت وكان الدهر سيد اهلها	فاصابها بالاهل والاسعاد
كانت وكنا لا يتلم حسودنا	صارت وصرنا راحة الحساد
كم حائل خرجت بها محمولة	فوق الكواهل او على الاعواد
ومعمر لم يبق فى الدنيا له	غير السكنينة من منى ومراد
ومريض قوم غاب عنه طبيبه	وجفاه انس الاهل والعواد
خرجوا وهم لا يهتدون سبيلهم	والتائبات روائح وغواذى
فيم كانت هذه المفاجعة الدامية فيم	استبيحت هذه المدينة
لن اندروها واصروا على ضربها فضرىها ؟	

ان بينان ذلك مسطور فى « الانذار » الذى تلاه الغرب

بعد يوم واحد ، وهذه ترجمته الى العربية :
 « اتشرف باخبار سعادتك انه نظرا لحدوث استعدادات
 حربية اخذة في الازدياد منذ يوم امس في حصون السلسلة
 وفاروس (قايتباي) وصالح ، وهي موجهة بالطبع الى الاسطول
 الذي تحت قيادتي ، قد عقدت العزم على ان انفذ غلما عند
 شروق الشمس العمل الذي امرت لكم عنه في خطابي المؤرخ
 في السادس من الشهر الجاري ان لم تسلموا لي حالا قبل هذه
 الساعة البطاريات النصوبة على رأس التين وعلى الشط الجنوبي
 لمنع التسلمح بها » .

ويفهم من هذا ان قائد الاسطول قد استباح ضرب المدينة
 العامرة بسلكتها من جميع الاجناس لان حصونها تستعد
 لدفع الهجوم عنها ، فقيم كارهذا الهجوم عليها ؟
 ان النائب الانجليزى ريتشارد قد اغنانا عن تسخيف هذا العلم
 حين قال في مجلس النواب : « ارى رجلا يحوم حول دارى
 وعلامات المدون بادية على وجهه ، فاعمد الى الاقفال لاغلاق
 ابوابى ونوافذى فيشور غضبا ويزعم اننى اهيته واهلده وانه
 يقتحم على بيتى ليدودنى عن نفسه ولايزيد عن حق الدفاع » .
 وهذه علة بالغة في السخافة لو صح ان الاسطول البريطانى
 كان معرضا لشيء من الخطر بعد استعداد الحصون المصرية
 لدفع هجومه عليها ، ولكنه مع هذا لم يكن عرضة للخطر على
 الاطلاق ، ولم يكن ايسر عليهم تحويل موقعه فلا تصينه
 قذيفة حصن من الحصون ، وكانت مدافعها كما هو معلوم
 اقصر مدى من اضعف مدافع الاسطول ، وفي ذلك يقول انجليزى
 آخر هو مستر روبل الذى كان محاميا امام محكمة الاسكتندرية
 المختلة ثم عين مستعاهرا بمحكمة الاستئناف الوطنية والف كتابا

عن الحملات المصرية قال فيه : « ان الخطر الذي كانت تستهدف له مدرعات الاسطول من جراء الاستعدادات المصرية لم يكن الا خطرا وهميا في ذلك الحين ، وعلى فرض الخطر الحقيقي كان في الامكان اتقاؤه اذا انحرف القائد باسطوله بعض الانحراف » والقائد نفسه كان يدرك ما في معاذيره من الوهن والتجنى المفضوح ، فترك الوقائع ولجأ الى الاحلام والنيات . يعلل بها استباحته للمدينة العزلاء ، وكان فيما كتبه الي مجلس البحرية « ان احمد عرابي يشيع أن النبي يزوره كل ليلة ويرجو أن يوقع الاساطيل المتحدة في الفتح بمراكب محملة بالحجارة يفرقها في مدخل الميناء » .

وقد اطلقت دعاية الاستعمار في ذلك الحين كل قذائفها على مصر والمصريين ، لعلها تحجب هذه القفلة النكراء في جو من الاباطيل والاراجيف ، ولكن الحقيقة كانت اوضح من أن تحتجب بهذه الدعاية كل الاحتجاب حتى في مجلس الورداء الانجليزى ، فاستقال من وزارة غلادستون اقوى اعضائها واخطب خطباء ذلك العصر في عالم السياسة الاوربية ، استقال جون برايت من الوزارة احتجاجا على تلك الجريمة التى لا يسوغها شرع ولا عرف ولا ادب من آداب الحضارة ، واقام جماعة من ذوى الاخلاق احتفالا لتكريمه خطب فيه الدكتور دال فقال : « ان الاجلال والحب اللذين يوحيهما ستر برايت لا يكفى في تفسيرهما بيانه البليغ وخلمته العظيمة لبلاده . ان الرجل اعظم من فصاحته . انه انبل من خدمته ، فقد كان في جميع الاحوال وفيما لضميره ، لم تكن جميع الاباطيل والوشايات واقاويل السخرية والبغضاء لتحيد به قيد شعرة عما اعتقد انه جادة الحق والصواب » .

~~~~~ اما قبل ~~~~~

ثم تعاقبت الحوادث دراكاً بما ثبتت الواقع الفنى بنفسه عن
الاثبات .

ان ضرب الاسكندرية لم تكن له علة واحدة يبحث عنها
الباحثون فى انباء ذلك اليوم ولا انباء ذلك الشهر ولا انباء
تلك السنة أو تلك السنوات .

ان المدينة العامرة بسكانها قد استبيحت بالدم البارد
والروية الطويلة لأسباب كثيرة ترجع قبل ذلك الى مئات
السنين .

« اما قبل » فهذا ما سنجمله فيما يلى من الفصول ..



مقدمات تاريخية

تعتبر المسألة المصرية من جميع الوجوه حلقة من سلسلة الوقائع والمنازعات التي دارت سجلا بين الشرق والغرب من أقدم المصور التاريخية ، وتعددت بواعثها بين عصر وعصر وهي في جميع البواعث تدور على محورها « التقليدي » من هذا النزاع الدائم بين الشقيقتين المتناظرين .

وقد عللت هذه المساجلات حينما بحب الفتح والقلب ، وحينما بدفع الخطر وانقضاء النارة ، وأحيانا بالبحث عن الموارد الزراعية والتجارية أو بتنازع البقاء بين زحام الشعوب في حيز محدود .

ولكنها في حوادثها التي انتهت باحتلال مصر قد تمثلت في دورين كبيرين أحدهما لاحق بالآخر ومتوقف عليه : هذان الدوران هما دور الحروب الصليبية ثم دور المسألة الشرقية ، واحتلال مصر لم يكن إلا صفحة من صفحات هذا السجل الواسع الذي اشتهر باسم المسألة الشرقية ، وامتد من الشرق الأدنى الى الشرق الأقصى في حقبة من حقب التاريخ .

بدأت الحروب الصليبية في القرن الثاني عشر واشتهرت باسم الحروب الصليبية لأن الداعين اليها نشروا دعوتهم باسم الدين واستنفروا أمم أوروبا للاحتلال على بيت المقدس وموطن ميلاد السيد المسيح ، ولكنها في حقيقتها لم تكن دينية بحتا ولم تخل من بواعث سياسية واقتصادية لا علاقة لها بالدين ولا بالامكان المقدسة .

ولهذا اتفق كثيرا أن جمهورية جنوا وجمهورية البندقية بذلتا المسمى الحثيث لتحويل زحف الجيوش الصليبية الى القسطنطينية وهي في أيدي الموارل المسيحيين ، وساعدتهما

كنيسة رومة مرة بعد مرة في هذا المسعى المتواصل ، لأنها كانت تشفق من نفوذ الكنيسة الشرقية وتبادلها « التحريم والحرمان » في عنف ولدود وخصومة تهون عندها جميع الخصومات . أما الجمهوريتان الإيطالتان فكان ههما الأكبر تأمين المواصلات بين الشرق والغرب والاحتفاظ بطريق البحر الأبيض المتوسط حلوا من تحول التجارة الى البحار الغربية .

واتفق حيناً أن أسقف فوقيس *Phoeb* استعدي السلطان بيازيد على مزاحمة من أساقفة اللاتين والأفريق ، ودعاه الى فتح المورة والاستيلاء عليها ، كما اتفق من الجانب الآخر أن اذئاب الدولة الفاطمية كتبوا الى الصليبيين في إيطاليا الجنوبية يستمدونهم ليدفعوا بهم سلطان صلاح الدين .

وقد كانت الشعوب الأوروبية ولا ريب تهتم بالحروب الصليبية لأسباب دينية ، ولولا ذلك لم يسمح الآباء والأمهات بتجريد حملة من ثلاثين ألف طفل دون الخامسة عشرة (سنة ١٢١٢) . لاعتقادهم أن براءة الطفولة خليفة أن تنال من الله ما لا يناله الكبار الفارقون في الخطايا والذنوب ولكن نظرة واحدة الى أخبار الزمن وحوادثه السياسية تبدى لنا بواضت كثيرة الى جانب البواض الدينية كان لها شأن عظيم في تجريد تلك الحملات ومواصلة الامداد لها مائتي سنة أو تزيد .

مثال ذلك حالة انبطرتا في ذلك العصر وهي لا تنتهي من نزاع الكنيسة حتى تدخل في نزاع بين التبلاء والملك ومصالحة بينهم على شروط الوثيقة الدستورية التي اشتهرت باسم

Magna Carta الوثيقة الكبرى

ومثال ذلك طموح فرنسا الى استبقاء لقب الدولة الرومانية للقدسة والتدفع بذلك الى ضم الانظار التي كانت مضمومة من

مقامات تاريخية

قبل الى الدولة الرومانية ، ويقرن بهذا كله خلاف البابوات
والملوك على فرض الضرائب ونقل الكنيسة من رومة الى
الارض الفرنسية .

وقد كان معظم الحملة في الحروب الصليبية موجها الى
البلاد المصرية لانها كانت يومئذ اقوى الدول الاسلامية وكانت بيت
المقدس تتبعها في كثير من الاوقات، ولكن العالم الشرقى كان قد
تجاوب بانباء هذه الحرب وكانت هذه الانباء باعنا من البواعث
القوية لاستقدام الترك العثمانيين الى آسيا الصغرى فروسيا
الجنوبية فالاقطار التى كانت جيوش الصليبيين تتجمع عندها
في اورية الوسطى ، ولم تزل جيوش العثمانيين تطرق ابواب
بودا وفيينا حتى هدات الحروب الصليبية والحروب العثمانية
بعض الشيء في اوائل القرن الخامس عشر واستولى الترك
على القسطنطينية (سنة ١٤٥٣) ثم تحولت حملاتهم الى الاقطار
الاسيوية وفتحوا مصر بعد ذلك بنيف وستين سنة (سنة ١٥١٧)

وانقضى نحو قرنين بعد قيام الدولة العثمانية في القسطنطينية
وامم اورية مشغولة بالاحداث الجسام التى تعاقبت عليها خلال
تلك الفترة ، ومنهما دعوة الإصلاح الدينى وكشف امريكا
ونهضة الامم الناشئة وحروب انجلترا وفرنسا واسبانيا وظهور
الدولة الروسية في اورية الشرقية ، فلم تجد متسعا من
الوقت ولا من الوسيلة للبحث في الشؤون الشرقية الى اواخر
القرن السابع عشر ، ثم تنبعت الى النزاع بين روسيا الناشئة
والدولة العلية الشائخة فكان هذا التنبيه العام فاتحة المسألة
التي عرفت باسم المسألة الشرقية

ولم يظهر لروسيا اسم في إبان الحروب الصليبية لأنها كانت شعوبا متفرقة بعضها على الوثنية وبعضها حديث عهد بالمسيحية ، فلما تمت لها الوحدة بين شعوبها وقامت على رأسها حكومتها القيصرية اتخذت لها سياسة تتلخص في « مداومة الحروب لفتح العالم » وجمعتها الوصية المفصلة التي كتبها بطرس الأكبر وجاء في مادتها الأولى : « يجب أن يقاد الجيش إلى الحرب على الدوام وأن تظل الأمة الروسية على أهبة القتال ولا تغفل عنه إلا لراحة الجند وتوفير المال » .

وجاء في المادة التاسعة منها « يجب الاقتراب جهد المستطاع من القسطنطينية والهند ، وإذا كان معلوما مسلما أن القابض على القسطنطينية يقبض على الدنيا بأسرها كان لزاما أن تشن الغارة تارة على الدولة العثمانية وتارة على الدولة الإيرانية ، ويجب ضم البحر الأسود شيئا فشيئا لإقامة دار لصناعة السفن على شواطئه ، ولا غنى مع هذا عن ضم البحر البلطى لأن موقعه لازم لتحقيق هذه الخطة ، ومن الواجب التعجيل باضعاف دولة إيران أو القضاء عليها للوصول إلى خليج البصرة لعلنا نتمكن من إعادة التجارة الشرقية القديمة إلى بلاد الشام والتغاذ منها إلى الهند التي هي مخزن الدنيسا ، وبهذه الوسيلة نستغنى عن ذهب أنجلترا » .

وقد اشتملت مواد الوصية الأخرى على التصالح التي ينبغي اتباعها لبث الفتنة والفساد في البلدان المتاخمة لروسيا . توطئة للزحف عليها أو ضمها بالوسائل السلمية .

وهكذا اتفق أن تنفيذ هذه الوصية وفتح باب المسألة الشرقية باسم تحرير المسيحيين من حكم الدولة العثمانية يمشيان مرحلة طويلة في طريق واحد ، وتعاقبت المعاهدات تنفيذا لتلك

الخطة ، كمعاهدة كارلوتز بين روسيا والنمسا وبلوينا وتركيا (١٦٩٩) ومعاهدة كجوق قينلرجه بين روسيا وتركيا (١٧٧٤) ومعاهدات سابقة ولاحقة اشتركت روسيا وممالك اوربة الوسطى وشواطئ البحر الابيض في معظمها .

الا ان هذه الدعوة لم تخدم اوربة الغربية عن خفايا المقاصد التي انطوت عليها ، وكانت فرنسا على الخصوص قد خرجت من الحروب الصليبية بلقب حامية البقاع المقدسة ، وكانت انجلترا التي انفصلت عن كنيسة رومة لا تنازعها هذه الدعوى ولكنها تخشى على الهند وتابى كل الابدان تسمح لروسيا بالتسلل الى البحر الابيض ، فحدث غير مرة ان فرنسا كانت تهب للمطالبة بحماية المسيحيين اللاتين كلما هبت روسيا لحماية المسيحيين الاغريق ، وان انجلترا كانت تتعامل بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية كما ضمنته المعاهدات ، وكانت مع هذا لا تخلو من اناس يحبون ان يطلقوا على ملكهم لقباً من الالقاب الدينية ، وظلت هذه الرغبة تساورهم الى ايام الملكة فكتوريا التي كانت تود لو اعترف لها شعبها بلقب حامية الله *Defender of Faith* وسبقت فرنسا الدول الى عقد معاهدة مع تركيا تعترف لها باللقب القديم ، فامضت هذه المعاهدة بين لويس الخامس عشر والسلطان محمد خان (سنة ١٧٤٠) .

انخفضت الحروب الصليبية كما قدمنا عن حروب المسالة الشرقية ، وظلت المسالة الشرقية زمنا طويلا وهي حروب صليبية بعنوان آخر ، وبخاصة في موقف الدول الاوربية الكبرى بازاء مصر ، وعلى الاخص فيما يتعلق بقناة السويس ، فان الفيلسوف الالماني لينتزر قد زين لعاهل فرنسا لويس الرابع عشر ان يضرب هولندة في تجارتها الشرقية بانتزاع مصر من قبضة

الاسلام ، وانه بذلك يشل هولندية عن مقاومته لان اعتراضها اياه في غزوة لمصر يثر عليها الامم المسيحية ، وسيأتي في الكلام على قناة السويس ان المركيز دارجنسون Dar Genson كان يعتبر حفر قناة السويس فتحاصلييا بهم العالم المسيحي باسمه ، ولكن المسألة الشرقية قد ذهبت شوطا آخر وراء ذلك ، وتمخضت عن دور آخر في سياسة الدول الاوربية نحو الدولة التركية ، وهو الدور الذي عرف بالتفاهم على تركة الرجل المريض .

فبعد أن كان الغرض من المسألة الشرقية انتزاع الاقطار المسيحية في تلك الدولة أصبح الغرض المتفق عليه في هذا الدور تقسيم اقطار الدولة جميعا من مسيحية واسلامية ، وتبادل الإغضاء عن كل نصيب متفق عليه يقع في قبضة الطامعين فيه من المتنازعين على التركة ، وصاحبها بقيد الحياة

وعلمت الدنيا في القرن الثامن عشر ان شركة من الشركات التجارية نزلت بالهند فملكها وضمتها الى حوزة الدولة البريطانية ، ونشأت الصناعات الكبرى في ذلك القرن وتدفق الذهب من القارة الامريكية على الدول الاوربية صواحب المستعمرات في تلك القارة ، فحسن لدى بعضها ان تعتمد على الذهب وتعزل عن القتال لضم الاقطار المطموع فيها وراقت هذه الخطة دول التجارة والمستعمرات وفي مقدمتها انجلترا وفرنسا ، ففتحت خزائنها لطلاب الديون من بلاد الدولة العثمانية على الخصوص ، لانها تستند فيها الى الامتيازات الأجنبية ، ولم تستطع الدول الاخرى أن تجاريهما في هذا المضمار ، ولم تستطع كذلك أن تقف في طريقهما لانهما تعملان

و بالوسائل السلمية ، ولا تجردان السيف فيتبع ذلك ما يتبعه من اشتباك دول شتى فى حومة القتال ، ولكن الدولتين صاحبتى المال والمستعمرات لم تترك الدول المتربصة بغير عوض ، فسمحتا لروسيا بضم ما شاءت ضمه من الديار الاوربية ، وتفاغضا عن خطتها الى الشرق ، ما دامت بعيدة من مكنم الخطر ، وسمحتا لروسيا ببعض الاقاليم فى آسيا القريبة واوقعتا فى روعها دائما ان الحد الممنوع هو الحد الذى يؤدي الى الاحتكاك فى طريق البحر الابيض وطريق الهند من اقاصم الى اقاصم

وقبل ان ينتصف القرن الثامن عشر كانت اوردية كلها تنطلع الى دولة فتية نبتت فى وسطها هى الدولة البروسية : ارتفع بها فردريك الكبير الى مصاف الدول الكبرى ، وقام على امورها بعده بفترة وجيزة وزيرها القدير بسمارك صاحب السياسة التى سمت يومئذ سياسة الدم والحديد ، وكان من مطامحه ان يضم الى وطنه شعوب اوردية الجرمانية باسم المانيا العظمى ، ونظر الى الشرق فطمع فى الدولة النمساوية لانها شائخة تتدأى ، ونظر الى الغرب فطمع فى هولندا لانها اصغر من ان تحمى نفسها فى مصطرع الدول المحيطة بها ، ولاح له ان تصفيه الدولة العثمانية خير طريقة الى المساومة على صفقته الراحبة ، فاذا شجع روسيا على احتلال الاستانة ومضائق البسفور والدردينيل ، وشجع انجلترا على احتلال مصر وقناة السويس ، امكنه ان يستلحق الجرمان الاوربيين شرقا وغربا بغير عناء ، وتبقى فرنسا فلا يضيره ان يدفع اعتراضها بالسماح لها الى حين بضم بلجيكا من جانب حدودها ، ويتسنى له من ثمة

أن يقبض على ميزان الفصل بين الخصوم والنظراء ، فلا تستغنى دولة من الدول عن مجاملته وخطبه وده ، ولولا أن دهاة انجلترا وروسيا كانوا يحذرونه ولا يطمئنون الى تحريضه لاندفعوا حيث أراد أن يدفعهم ، ولكنهم راوغوه ولم يقنطوه وتخادع له بعضهم ليخدعوه ، فلم يزل يلعب لعبته بين انجلترا وروسيا وفرنسا حتى بطلت الغاية منها فانقلب على الجميع واحدة بعد أخرى

من مخازى هذا الدور - دور المسألة الشرقية - فضائح المذابح التي تعللت بها الدول لتحقيق غاياتها المرسومة ، وقد لوحظ عليها انها تحدث دائما فى مكانها المطلوب وعند الحاجة اليها ، فحدثت فى أرمينية عندما شرعت روسيا فى استلحاقها وحدثت فى لبنان عندما تهيأت فرنسا لبسط نفوذها عليه وتنصيب ولاته باختيارها ، وحدثت فى الاسكندرية والاسطول البريطانى يتحفظ على شواطئها ، وكانت حجة مشتركة تسعف المحتجين بها فى ساعتها وفى مكانها

وقد ثبت من الجوادث التى جرى التحقيق فيها بأعين العالم وسمعت فيها شهادات الاجانب أنفسهم ، ان الاعتداء فيها كان يبدأ من ناحية الاجانب الذين كانوا يصلون على أبناء البلاد بامتيازاتهم المخفية ، وعرف فى التاريخ ان الارمن كانوا يعيشون مع جيرانهم الترك فى سلام ومودة وكان الترك يسلمونهم « بملتى صداقة » ثقة بهم واطمئنانا اليهم ، ومن دلائل ذلك فى مصر ايثار بوغوص وأرتين ونوبار بمناصب الوزارة فى أيام محمد على وإسماعيل ، وإيثار اسطفان وإرام فى أيام عباس الاول ، وقد أدى البحث فى مذابح سنة ١٨٩٥ الى الوقوف على سبب هذه المذابح وهو يعزىها اشتهار من شعور الترك

نحوهم . فقد سافر مئات من الترك في تلك السنة الى الحجاز وتركوا أبنائهم وسلامهم في رعاية جيرانهم من الارمن القيمين معهم في بلادهم ، فما هو الا أن أبعدوا في السفر حتى اندس المحرضون من الخارج بين تلك القرى يحرضون الارمن على الفتك بجيرانهم الموكولين الى رعايتهم ، فاعتدوا على الارواح والاعراض واقتضوا على الصغار والشيوخ يقتلونهم أو يشرذونهم، وسكت المؤرخون الغربيون عن هذه الحقائق ولم يذكروا من اخبار أرمنييه غير ما سموه بالمذابح المسيحية وتواطوا على اخفاء الاخبار الصحيحة كما جاء في دائرة معارف أفريقيا من مادة تركيا بمجلدها الثاني عشر، ويستطيع من شهدوا في مصر عدوان المعتدين على المصريين عقب الحرب العالمية الاولى ان يلموا سهولة هذا العدوان على من يسميهم أولئك الكتاب الغربيون بضحايا العسف والاضطهاد .

أما مذابح لبنان فقد حدثت في الوقت الملائم أيضا ، لانها لبثت بالانتظار - اذا صح هذا التعبير - حتى خرجت فرنسا وانجلترا متفقتين من حربيهما مع روسيا لصدد روسيا عن بلاد الدولة العثمانية وابطال دعاها في حماية الملة ، وانهقد مؤتمر باريس (١٨٥٦) لايروم الصلح وتقسيم ما تيسر تقسيمه من بلاد الدولة في أوربة وآسيا ، وبعد هزيمة النمسا سنة ١٨٥٨ واشتعال الحرب البروسية النمسية والحاج الضرورة على نابليون الثالث لتوطيد مركزه بين المحافظين المتدينين مستعينا بهم على الفلاة من أنصار الجمهورية - منحت الفرصة « لحامي الملة » فجاءت مذابح لبنان في سنة ١٨٦٠ مليية لكل طلب موافقة لكل خطة ، وتلاه ارتياد المعاهد الفرنسية لمدينة لبنان وسورية تثبيتا للثقافة الفرنسية والثقافة العربية في وقت واحد، اذ كانت نقطة العرب لازمة لتقويض أركان الدولة وتقريب

مقدمات تاريخية

المسلمين مع المسيحيين الى سياسة فرنسا باسم الدين من ناحية ، واسم العلم والحضارة من ناحية أخرى ، ثم نسيت ثقافة العرب ، بل حوربت ، بعد قضاء المارب من تركة الرجل المريض »

ان سياسة الدول في المسألة الشرقية درس تطبيقي مفصل
للمذهب القائلين بالسياسة الجغرافية «Geopolitics»
وخلصته ان مركز الامة الجغرافي يمل عليها سياستها على اختلاف
الحكومات والمعتقدات

فالسياسة الروسية في عهد بطرس الاكبر « هي بعينها
سياسة الشبيوعيين الذين يحاربون الملة ولكنهم يحزنون
حذو العاهل القديم في مراميه ومساغيه للسيادة على مضائق
البسفور والدردييل والاشراف على البحر الاحمر وخليج البصرة
وطريق الهند وممالك ايران

وفرنسا طمحت الى ضم بيت المقدس ومصر على عهد ملوكها
القديسين لان لويس التاسع كان يزعم انه « أمين الامة العيسوية »
كما قال في خطابه الى الملك الكامل « أمين الامة المحمدية »
ثم طمحت الى هذه الغاية في عهد لويس الخامس عشر ، قبيل
الثورة وفي ابان حركة التمرد والالحاد ، ثم جاء نابليون الاول
الى مصر وهو يقول للمصريين بعد افتتاح منشوره « بسم الله
الرحمن الرحيم .. الذي لا ولد له ولا شريك في ملكه ، انه اعظم
احتراما لقبى والقرآن الكريم من المالك ، ويطلب الى العلماء
والاعيان ان يبلغوا أمتهم ان الفرنسيين مسلمون مخلصون
.. يحبون الدولة العلية

يقول هذا في مصر وهو لم يبرح فرنسا حتى كان قد أقنع
حكومة الادارة بان مصر موصل تجارى بين الشرق والغرب ..

وانها اذا افتتحت وبقيت فيها فرنسا خمسين سنة غنيت فرنسا بما تأخذ من محاصيلها وما تبعه في أسواقها ٠٠ ولم تقم لانجلترا قائمة في بلاد الهند بعد احتلال شواطئ البحر الاحمر وشق القناة بين النيل والسويس ٠٠

ثم انفصلت فرنسا عن الكنيسة ولم تزل الى اواخر القرن التاسع عشر تدعى لنفسها حق حماية المسيحيين في المشرق ثم احتلت ما احتلته من هذا المشرق بحجة جديدة غير الحق الدينية ، وهي حق الدول الكبرى في الوصاية على الامم الصغرى بانتداب من أمم الحضارة

أما انجلترا فقد أمل عليها موقعها البحري واستيلاؤها على الهند أن تحتل جبل طارق ورأس الرجاء الصالح وعدن ومصر كما تحتل جزيرة مالطة وجزيرة قبرس ، وتعلت لاحتلال كل موقع من هذه المواقع بعلّة بينها وبين العلل الأخرى أشد مما بين هذه المواقع جميعاً من مسافات المكان ، ولكن « السياسة الجغرافية » هي العلة الواحدة التي تطوى جميع تلك العلل ، والغاية الأخيرة التي تسبق جميع تلك الغايات فإذا كذب السياسة واتخذ المسوسون لم تكذب الجغرافية ولم يتخذ التاريخ .



الامتيازات الاجنبية

بلغت الديون التي ماطلت الدول الاوربية المفلسة في سدادها عند نهاية القرن التاسع عشر أكثر من أربعمائة مليون جنيه ، ولكن الدولة البريطانية لم تتخذ من دين واحد بين هذه الديون الكثيرة ذريعة للمساس باستقلال الدول المفلسة ، ولم تكلف نفسها كتابة ورقة واحدة رسمية لاستقضاء هذه الديون بالنيابة عن الدائنين ، فضلا عن اللجاف والتهديد والمطالبة بتعيين الوزراء الاجانب للاشراف على خزائن الدول المديونة ، كما فعلت في البلاد المصرية (١)

الا أن الامتيازات الاجنبية تكفلت لها بنرائع العدوان على السيادة المصرية ، والامتيازات الاجنبية أطمعت البيوت المالية - من انجليزية وغير انجليزية - في بذل ديونها بأكبر الفوائد التي لم يستمع بمثلها في معاملات الدول وهي مطمئنة الى استردادها مضاعفة والتوصل بها الى المزايا السياسية والمغانم الاقتصادية التي تفوقها في الخطر والمنفعة

كتب الحديواسماعيل الى سفيره « غير الرسمي » أبرهام بك في سنة ١٨٧٤ يقول :

ولاى سبب أو مناسبة تتدخل الدول في المسائل الداخلية للسلطنة - العثمانية - ؟ ان الامتيازات هي هذا السبب أو تلك المناسبة ، وآية ذلك ان المغفور له الصدر الاعظم وصف الامتيازات في مؤتمر باريس بأنها حجر عثرة في سبيل الادارة الحسنة للسلطنة ، فطلب القاهما لأنها مدعاة للاضطراب ، اى للضعف ، ومبادمت الامتيازات كذلك فلا بد من ازالتها ، ولكن ما السبيل ؟ هل هو القوة ؟ هل هو القاؤها بلا قيد ولا شرط كما سمعت شخصية عالية في استامبول تقترح ذلك ؟ كلا ثم كلا . لن يكون ذلك الا حافزا للدول على مناهضة القاها (١) اسماعيل كما تصوره الوثائق

واستفزازا للرأى العام فى أوربا، مما يفوت علينا غرضنا بل يزيد تطبيقها عنفا . فالوسيلة الوحيدة، الوسيلة الكفيلة بإدراك غايتنا هى التى اصطنعتها فى مصر ، لما رايت أن مصر ضائعة لا محالة إذا استمرت فريسة لتدخل القنصليات » (١)

الا أن الامتيازات الأجنبية التى وصفها الصدر الأعظم بأنها حجر عثرة فى سبيل الإدارة الحسنة للسلطنة العثمانية « كانت فى الواقع رحمة بالقياس الى الامتيازات التى كانت تطبقها الدول فى البلاد المصرية . فان النظام العثماني كان يسمح بمحاكمة الاجانب أمام المحاكم الوطنية . أما فى مصر فقد انتزعت « القنصليات » التى أشار اليها الحديو اسماعيل حقوقا مدعاة لم يرد لها ذكر فى أى اتفاق من الاتفاقات الدولية ، وساعدها على ذلك ان ولاية مصر شهدوا أثر القناصل فى تنصيب الولاة وخلعهم ، وفى الشفاعة لهم أو الشكوى منهم عند « الباب العالى » فخافوهم وسلموا لهم فى أمور لم تكن من حقهم فى أرض الدولة العثمانية التى أنشأت هذه الامتيازات ، وتبادى القناصل فى انتزاع السلطة شيئا فشيئا حتى بلغت قنصلياتهم سبع عشرة قنصلية تحكم فى قضايا الاجانب وتحكم على الوطنيين فى المنازعات بينهم وبين رعاياها ، بل تحكم على الحكومة المصرية بالقرارات والتعويضات كلما ادعى عليها مدع من الاوربيين بأنها خالفت معه شرطا أو عرضته لخسارة مقصودة أو غير مقصودة ، وقد أحصيت هذه التعويضات فى أقل من أربع سنوات بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٦٨ قبلت ثلاثة ملايين من الجنيهات

وكانت الحكومة المصرية لا تجسر على سؤال أجنبى فى أمر من الامور - كبير أو صغر - الا بحضور مترجم من القنصلية

(١) اسماعيل كما تصوره الوثائق

الامتيازات الأجنبية

فكانت القنصليات تعتمد منع الترجم من الحضور مع تكرار طلبه
لكى تضطر صاحب الحق في النهاية الى الرجوع اليها والمساومة معها
في المصلحة المختلف عليها ، واذا وجب تفتيش بيت من بيوت
الاجانب فلا بد من استئذان القنصلية قبل دخوله ، ولا بد من
تأجيل التفتيش يوما بعد يوم ، بل اسبوعا بعد اسبوع ، حتى
يفرغ « المترجم » لمصاحبة الموظف المصرى القائم بعمل التفتيش أو
التحقيق ، وكان المعهود المألوف في هذه الاحوال ان صاحب البيت
المطلوب تفتيشه يسلم بالجبر من ماعى القنصلية أو من المترجم
عنه فيبادر الى تهريب ماله او الى اخفاء معالم الجريمة قبل
اخبارها في محاضر التحقيق .

ولا يجوز نقض الحكم الصادر من القنصلية الا امام اقرب محكمة
من محاكم الاستئناف في بلاد الدولة التى يمثلها القنصل ،
ويستدعى هذا ان المصرى صاحب المصلحة في الاستئناف يسافر الى
أوربة أو يوكل عنه محاميا أوربيا يفرض عليه ما يشاء من « الاتعاب »
ان قبل التوكيل عنه في مخاصمة أحد من أبناء وطنه ، ودون ذلك
يهون ترك الحق واحتمال الضيم والتسليم في موضوع الخلاف ،
وقد يحتاج الامر الى محكمة في البرازيل أو الولايات المتحدة بين
الامريكتين الشمالية والجنوبية ، عدا اربع عشرة دولة في القارة
الأوربية .

واطمأن الاجانب الى الحماية المطلقة في كل ما يمن لهم من
الدعوى المشروعة وغير المشروعة . فهانت عليهم ارواح المصريين
واستخذوا بالعنوان عليها لسبب ولغير سبب ، وشوهت مئات من
القتلة يذهبون الى بلادهم لمحاكمتهم امام محاكمها العليا ثم
يعودون بعد فترة وجيزة بأسماء أخرى أو بأسمائهم الاولى ولا
تجسر الحكومة على اقصائهم أو استدعائهم لسؤالهم ، ولا يجسر

الامتيازات الاجنبية

احد من اقارب القتل على مطاردهم أو مناقشتهم لان دعواهم مقبولة
ودعواه مرفوضة في جميع الاحوال، وان قامت عليها البيّنات وعززتها
شهادة الشهود

وفي هذا وامثاله يقول شاعر النيل :

يقتلنا بلا قسود ولا دية ولا سبب

ويمشي نحو رايته فتحميه من العطب

وان السطوة الجامعة لتطفي الانسان بين ابناء قومه • فكيف
بمن يطفي على قوم ينظر اليهم نظرته الى غريب مستباح النمار
يقتحم عليه بلاده ويبتز ماله ويسومه الحسف وهو آمن وادع
قرير العين والبال ؟

. ولعل بلدا من بلاد العالم لم يشهد حادثا كالحادث الذي رواه مستر
بتلر في كتابه عن حياة البلاط بمصر ، اذ روى قصة من أعجب
القصص عن حماية الامتيازات الاجنبية لتجارة المهربات ،
وقحاها أن قنصلا كان يقاسم رعاياه المهربين ارباحهم من تهريب
المحظورات ، فتمى اليه يوما أن رجال حرس السواحل ضبطوا
أولئك المهربين ومعهم مقدار كبير من البضائع المهربة فجمع طائفة
من زعانف قومه وهجم بهم على ثكنة حراس السواحل وأعملوا
فيهم الضرب والطنن والسباب، وتكالب القنصل وزعانفه
حتى بلغ من هياجه انه انشب أسنانه في ذراع أحد العساكر
فانخلعت احداها وبقيت في ذراع الجندي الجريح ، وثبت ذلك
للمحقق موريس بك « الاجنبى » لانه رأى اثر السن المخلومة
في فم القنصل الهمام ، ثم احتج القنصل على الحكومة على
مالقيه من مقاومة جنودها ، وأزره زملاؤه الامائل فانتهت القضية
بمقاب الحراس والاعتذار للقنصل الشاكي من أولئك « المعتدين »
المساكين ...

الامتيازات الأجنبية

ان الكظم الذى عاناه أبناء مصر من عسف الامتيازات ليقع فى نفوسنا اليوم موقع العجب من طول الصبر وطول الاحتمال ، وقد كان الافاقون يقابلون ذلك الصبر بمزيد من الشطط والمغالاة فى الايذاء كأنهم يستصغرون كل طغيان يقف بهم دون الغاية من التحدى والاذلال ، وروى عن بعضهم أنه كان يطلق عنان جواده فى الطريق المزدهم ويلذ له أن ينظر الى الناس يتطايرون من حوله خوفا وهلما ولا يقوى أحد منهم على كبح جماحه والوقوف فى وجهه . . ومن حوادث هذه الرعونة الوحشية حادث الحوذى الاربى الذى صدم جنديا فقتله وذهب به رفاقه الى قصر رأس التين يطلبون من الحسيو توفيق أن ينظر الى هوان جنده على هؤلاء الزعاعف من شذاذ الاتفاق . فهذا الحادث قد كان من أسباب الثورة المباشرة كما كان مثالا للاستخفاف بالارواح حيث يظن أن لهذا الاستخفاف حدا يقف عنده على الأقل كرامة للجيش ورعاية للجندي وحسبا بالنخوة العسكرية ، فاذا هان الاستخفاف فى هذا المقام فهو فى غيره أهون ما يكون

قال لورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ : « . . . الذى أفضب* الوطنيين خصوصا أن يونانيا ووطنيا تشاجرا فى السابع من ديسمبر على أمر حقير قيل انه مشترى قطعة من الجبن ، فاستل اليونانى سكيننا وطعن الوطنى طعنة كانت القاضية . وفى العاشر من ديسمبر جرت حادثة أخرى أذكرها بالتفصيل لانها تدل «أولا» على صغر قدر الحوادث التى يمكن أن تفضى الى عواقب وخيمة فى مدينة مختلطة السكان مثل الاسكندرية ، وثانيا على طيش كثيرين من رعايا الاجانب وخفتهم فى استخدام السلاح

« ان أربعة تجارين يونانيين دخلوا مطعما ووقفوا امام مائدة حولها ثلاثة كراسى فقط ، وكان على مقربة منها مائدة أخرى حولها

الامتيازات الأجنبية

ثلاثة كراسي أيضا وقد جلس عليها يوناني اسمه قسطنطيني ورومانيان . ثم نهض أحد الوطنيين وخرج وكان أحد النجارين الأربعة جالسا على ركبتيه ، فتقدم ليتناول الكرسي الحال فمنعه قسطنطيني فتشاجر الفريقان ولكن صاحب المطعم فصل بينهم ورد بعضهم عن بعض . ثم خرج قسطنطيني ومالبت أن عاد حاملا مستعسا ، وكان النجارون قد خرجوا من المطعم في غيابه ودخلوا قهوة بالقرب منه فتناول قسطنطيني كراسيا وجلس أمام باب المطعم حتى خرج النجارون من القهوة فأطلق سدا سه على أحدهم فأخطاه ولكن الرصاصة أصابت وطنيا جالسا في حانوت مجاور وجرحته ، فتجمهر الناس وحدثت مخاصمة جرح فيها ثلاثة وعشرون أوربيا جرحوا أكثرها خفيفة ، وحضر رجال البوليس فقبضوا على كثيرين ، ولم يمض الا قليل حتى شاع أن يونانيا قتل وطنيا فاجتمع رعاع الوطنيين في أسفل حي من أحياء الاسكندرية وجعلوا يصرخون اقتلوا النصارى . . . فحدثت مشاجرة أخرى وقبض فيها على كثيرين . . . وأسرعت المحاكم فأنجزت قضية المشاغبين بالسرعة والدقة بعناية قاض وطني من الأكفاء . . . وقد كان عدد الذين ضبطوا منهم ١٨٥ نفسا فبرئت مساحة ٥٩ منهم وحكم على الباقيين بالحبس من سنة الى شهر ماعدا ثلاثة غلمان أدبوا بالجلد ، ووقع أثقل الاحكام على الذين ثبت انهم كانوا ينادون : اقتلوا النصارى . . . وما شاكل ذلك من العبارات »

روى الورد كرومر هذه القصة ولم يكلف نفسه بعد مشقة ان يبحث عما أصاب الجناة من العقاب وقد أطلقوا النار وأثاروا الفتنة لسبب لا يدعو عاقلا الى التفويم كلمة نابية فضلا عن اطلاق النار بعد ترصد وانتظار ، ولم يكلف نفسه أن يذكر كم أجنبيا قبض عليهم في ذلك الشعب كما قبض على أولئك الوطنيين ، ولم يكلف نفسه أن يذكر كم وطنيا أصيب غير ذلك القليل كما كلف

نفسه أن يذكر المصائب من الأجانب وأكثرهم مسلحون ،
وأكبر الظن - أن لم نقل اقطع اليقين - أن حكاية « اقتلوا
النصارى » هي التهويلة المعهودة التي تضاف دائماً الى الرواية
لتسويخ هذا الاجحاف البين في المعاملة ، حين يكون الوطنيون هم
المصابين

كتب جورج يتلر قنصل الولايات المتحدة الى وكيل الخارجية
الامريكية في الحادي والثلاثين من شهر يناير سنة ١٨٧١ يقول عن
أمن الاجانب في مصر: « لم أسمع قط أن وطنياً قتل اجنبياً في
مدينة أو تعدي عليه » (١)

ولورد كرومر أحجى أن يعلم بعد أربعين سنة من كتابة هذه
الشهادة الأجنبية أن تقدم الزمن قد أثبت هذه الحقيقة ولا يزال
يزيدها ثبوتاً بعد ثبوت ، وأن الامتيازات الأجنبية أسوء
استعمالها في كل حادث من حوادثها المشهورة قبل الاحتلال
البريطاني وبمعه بزمان طويل، وهو الذي قال في كتابه « مصر
الحديثة » بعد خروجه من مصر وبعد انقضاء ثلاثين سنة على
الاحتلال: « أن هذه اليهود - عهود الامتيازات - قد تحولت الى
اغراض خسيسة من أمثلتها أن تحمي جهنم القمار كما تحمي
بائع الحموز المفشوشة والمتاجر في السلع المسروقة والصيدل
التي يبلغ به التهاون أن يعطى السم القاتل بدلاً من الدواء
الموصوف »

وقد قال لورد ملنر من قبل في كتابه عن إنجلترا بمصر، أن الحركة
الوطنية من الطبيعي أن تتجه بالتفتاتها واهتمامها الى المساوىء
الشيوعية التي نجمت عن امتيازات الاجانب في الديار المصرية ،
فان هذه المساوىء قد أصبحت اداة يتنفع بها شر الطفاسة من

(١) اسماعيل كما تصوره الوثائق

الامتيازات الأجنبية

الاوربيين وأشبه الاوربيين من متفرنجنى الشرق الأدنى ، ولا تزال حتى الآن كما سترى كثيرا فيها بعد اخر بلاء مسلط على الديار المصرية ، ولكنها تجسمت فى أخريات عهد اسماعيل حتى بلغت مداها المخيف ، - وراح الاوربى قناص الغنيمة وسمسار القروض المرهقة ، والاغريقى صاحب الخبان ومرتهن الأرزاق ، واليهودى أو السورى المرابى ومن اليهم ممن يسهل عليهم الاحتماء باحدى الدول الاوربية ، يمتصون الخزنة العامة والفلاح والفقير ويقترون فى هذه الجناية ما يستعصى على التصديق ..

ومع هذه الموارد التى استحل منها الاجانب ما يباح وما لا يباح اعفتهم الامتيازات من الضرائب جميعا فلا يؤدون لخزنة الدولة درهما من ثرواتهم الضخام ولو تيفت على الملايين . ثم سمحت الدول فى عهد اسماعيل بالتسوية بين الاجانب والمصريين فى اداء ضريبة الارض لانها تعلم ان الاجانب يعملون فى التجارة والمراعاة ولا يعملون الا قليلا فى الزراعة والفلاحة على أنواعها ، وخيل بهذا بين المصريين ومنافسة الاجانب فى ميادين التجارة لانهم مثقلون بأنواع من الضرائب أغفى منها الاجانب كل الاعفاء .

صبرت مصر زمنا على هذه الضربات التى لا تطاق ، وارتفعت ضجة المصريين بالشكوى منها تارة الى الولاة وتارة الى السلطنة العثمانية على غير جدوى ، ثم تنبهت السلطنة العثمانية أخيرا الى هذه النقمة فأمرت سعيد باشا بالعمل على علاجها والتخفيف منها ، وكأنها أحست ان الولاة يبتغون الزلفى الى الدول الاوربية بالسماح لها بالتوسع فى تطبيق الامتيازات وانهم يحتمون بهذه الزلفى فى سلطان الاستانة فتنبهت الى الخطر بعد طول الغفلة عنه ، وأمرت الوالى بالكف عن مجارة

القناصل في دعواهم فلم يكثر لأمرها عجزا منه عن تنفيذه أو شعورا منه بالحاجة الى مجاملة السلطة الأجنبية ، ولم تحرك حكومة مصر لتدارك الخطر الا في عهد الخديو اسماعيل بعد أن ثقلت عليه وطأة المغارم والحسائر وامتنع عليه التصرف في أمر من أمور الحكومة دون أن يتعرض للمقاومة والتهديد من قبل هذا القنصل أو ذلك تمحلا لاسباب الشكاية أو المطالبة بالتعويض ولغير سبب معقول في كثير من الاحيان ، وطالت المفاوضات بين الحكومة المصرية وحكومات الدول وحكومة الاستانة قبل أن تأذن بتوحيد القضاء وانشاء المحاكم المختلطة التي كانوا يحسبوننها في ذلك الوقت منحة مريزة ، وهي في حقيقتها نكبة من النكبات ، ولم يمض على انشائها غير قليل حتى صدمت الخديو اسماعيل صدمة لم تكن له في حساب . فقد كان يعتمد على المفاوضات السياسية بينه وبين أصحاب الديون في الخلاف على المطلوب منه وعلى مواعيد سداده ، فلما أنشئت المحاكم المختلطة فصلت دفعة واحدة في قضية مستعجلة يتناول الخلاف فيها عدة ملايين من الجنيهات والزمته بالنفاذ الموقت وهدده قضاتها باغلاق أبوابها ما لم يصدر أمره بتنفيذ الحكم في بضعة أيام .

على أن الدول لم تستجب الى رجاء مصر في توحيد القضاء رحمة بالمصريين أو حبا للانصاف ورغبة في الإصلاح ، بل استجابت هذا الرجاء في الواقع لان الاجانب أنفسهم كانوا يشكون من تعدد القضاء بين القنصليات ويشكون من تناقض الاحكام ومحاباة بعض القناصل لرعاياهم في قضاياهم مع الاجانب الآخرين ، وقد حدث أن شركة قناة السويس أجرت دارا في بورسعيد لبعض الاجانب فما ظلها زمنا في سداد أجرته حتى اضطرت الى مقاضاته عند قنصله فتزل عن الايجار لاجنبى آخر

تابع لدولة أخرى ومآزال هذا النزول يتتابع من ساكن الى ساكن سنوات عدة وهي تنتقل بالقضية من قنصلية الى أخرى حتى انشئت المحاكم المختلطة فأصبحت حيلة النزول غير صالحة للتأجيل والانتقال بالشكوى من قضاء الى قضاء .

واشتهرت مسألة أخرى باسم مسألة « تريكو » لان القنصل الفرنسي تريكو أضرب عن الحكم على أحد من رعايا فرنسا بحق من الحقوق بالقامابلغ من ثبوته للرعايا اليونانيين ، لان قنصل اليونان كان يعاين رعاياه في قضاياهم مع الأجانب الآخرين

وحدث غير مرة أن يتصدد أصحاب المصالح وتتعهد حكوماتهم فيصدر الحكم من كل قنصلية مناقضا لأحكام القنصليات الأخرى وتقف الحكومة حائرة بين أحكام متعددة كلها واجبة النفاذ وكلها مقرونة بالتهديد الذي لا بد منه في كل شأن من شئون الامتيازات

لهذا استجابت الدول الى رجاء الحكومة المصرية في توحيد القضاء وإنشاء المحاكم المختلطة ، وصنعت الرشوة أحيانا ما لم يهضمه الحجة ولم تنفع فيه مصالح الأجانب والوطنيين ، ومن الوثائق المفضولة وثيقة بين الخديو اسماعيل وبين سفيره في باريس ابراهيم بك ، ومدار هذه الوثيقة على تسليم السياسي الروسي المشهور « اجناتيف » عشرين ألف جنيه جزاء له على وساطته في استجابة ذلك الرجاء ! (١)

كانت هذه الامتيازات في مبدئها منحة من الحكومات الشرقية لرعايا الدول الأوروبية تيسيرا لرحلتهم ومقاساهم في الأرض المقدسة ، وقد بدأت في أيام الحروب الصليبية لهذا الغرض

(١) اسماعيل كما تصوره الوثائق

الامتيازات الأجنبية

ثم توسع فيها السلطان سليمان القانوني ترغيباً للتجار من جميع الأمم في تبادل التجارة مع بلاده ومنعاً لانتقال التجارة من طريق الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء بعد دخول البرتغاليين في مضمار الرحلات وتحول التجارة من أيدي أهل البندقية وجنوة في البحر الأبيض إلى البرتغاليين والانجليز في البحار الغربية ، وكانت الدولة العثمانية في أوج قوتها حين سخط سلاطينها بهذه المنح الكريمة على سبيل الإناعام والتشجيع ، فلما ضعفت بعد قوة ، وذلت بعد عزة ، عرفت تلك المنح السخية باسم «شروط التسليم » كأنها فرضت على الدول الشرقية في ميدان قتال وهم يعرفون هذه الشروط أو هذه الامتيازات بأنها عقود بين الدول المسيحية وغير المسيحية ، أو بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة ، لضمان العدل في معاملة الأجانب بشرائع الحضارة ، ويطلبون هذا الضمان أحياناً من دول غير مسلمة كالصرب ورومانيا والصين واليابان

إلا أن الواقع كما تقدم من شهادات الساسة الأوروبيين أن هذه الامتيازات لم تكن لازمة لحماية أحد يستحق الحماية ، بل كانت في غالب أمرها حماية للبغاة والعيارين في وجه الشريعة ووجه الآداب والأخلاق ، ولم تكن صناعة الحضارة الأوروبية في مهمتها هذه أشرف من صناعة محراس الليالي الذين تعودت مواخير اللهو والفسادان تقيمهم على أبوابها لدفع الشرطة واجتلاب الرواد ، وأسوأ ما توصف به حضارة أن نجنى الفساد وتنافس حراس الليالي في مهمتهم وهي تتحدث بشرائع العدل والحضارة ، وتهدم ما ينهت الأديان والأخلاق !

انجلترا وفرنسا

بدأ القرن التاسع عشر وانجلترا وفرنسا - كما يقال - فرنسا رهان في حلبة الاستعمار، وكانت أزمة السياسة الدولية في أيديهما تتنازعانها في أكثر الاوقات وتنفقان عليها حيناً بعد حين ، وقد كادت أزمة السياسة الدولية عند مفتتح القرن التاسع عشر تنحصر في أيديهما ، لان انجلترا كانت يومئذ أقوى دول البحار، وفرنسا كانت أقوى الدول البرية في القارة الاوربية ، وكلتاهما تتجه الى البحر الابيض المتوسط وطريق المواصلات بين الشرق والمغرب ، لان انجلترا ملكت الهند وأصبح من مهما أن تحرس الطرق بين هذه المستعمرة الشاسعة وبين الجزر البريطانية، وفرنسا قد انهزمت في سياستها الهندية فأصبحت - مع رغبتها القديمة في السيادة على البحر الابيض ودعواها التقليدية في حماية البقاع المقدسة - شديدة الطمع في تعويض خسارة الهند واغتنام الفرصة لانتزاع الهند كلها من أيدي بريطانيا العظمى، أو اضعاف قبضتها عليها

وكانت الدولة العثمانية قد دخلت في دور الانحلال الذي سماها الساسة الاوربيون من أجله بالرجل المريض في أوربة **The Sick Man of Europe** وأخذوا من ثمة يتقسمون تركتها بينهم في حياتها ، وليس في هذه التركية ماهو أغلى وأنفس وأولى بالطمع فيه من الديار المصرية

وكانت هذه الديار قد خرجت فعلاً من سلطان الدولة العثمانية في أيام علي بك الكبير أحداً من المماليك، فأعلن استقلالها وسك النقود باسمه وأوشك أن يستولي بجيشه القوى على بلاد السلطنة متفقاً مع ولايتها في الشام وماجاورها ، ولعل المبارزة الدولية حول مصر - في العصر الحديث - قد ظهرت للمرة الاولى بين روسيا

انجلترا وفرنسا

وانجلترا لاجباط هذا الاستقلال، فقد استعان على بك الكبير بالاستطول الروسي واستعان خصمه « محمد أبو الذهب » بالاموال الانجليزية ، وكان حليفا لانجلترا وتعاقدا معا على تبادل التجارة وتيسير وصول سفنها الى السويس ، واتفق هذا مع ثورة الحواطر في العالم الاسلامي على روسيا في تلك الفترة ، فانفض أنصار على بك الكبير من حوله وفيت في عضده مناداة دارالخلافة بعصيانه ، فتضائل شأنه ومات سنة (١٧٧٣) مغلوبا على أمره، وعادت مصر بعده الى ماكانت عليه في عهد المماليك الاخير ، ميدانا للمنافسة والشقاق بين الاقوياء من أمرائهم ، وفريسة للنهب والسلب بين الاتباع والجند الذين يخدمون أولئك الامراء

ولم ينقطع نظر الدولتين - انجلترا وفرنسا - الى الديار المصرية في تلك الفترة ، وكل منهما تقدر ان هذه المنازعات ستؤول عاجلا او آجلا الى ظهور أحد الامراء الاقوياء على خصومه ومنافسيه كما حدث في أيام على بك الكبير ، فحسبت حسابها لذلك اليوم وجمعت تترقب الاحوال وتمتحن النظراء والمتنافسين على الرئاسة ، وترشح للإمارة على القطر أقوام بأسا وأكبرهم أملا في النجاح ، فتبذل له المعونة وتوقع في نفسه أن يعتمد عليها وينتظر المساعدة السياسية والعسكرية منها ، وترجو أن يذكرها عند نجاحه فتبلغ على يديه ماكانت تطمح في بلوغه بالفتح والغلبة على الدول الأخرى

ولم يكن من اليسير في ذلك العصر أن تطمع دولة كبيرة في ضم بلاد كمصر الى حوزتها دون أن تثير عليها حربا ضروسا تشترك فيها الدول الكبرى بأجمعها وتنتهي بهزيمتها وضياع غنيمتها بل ضياع مملكته قبل اغتنامها ، لان القرن التاسع عشر قد طلع على القارة الاوربية وهي تضطرب بالدول الجديدة والامم

انجلترا وفرنسا

المتطلعة الى الاستقلال والسيادة، فانفتح أمامها مجال السباق وأخذت على الرغم منها بسياسة التوازن والتألب على كل دولة تحاول الاستئثار بالامر والافراد بالسيطرة على السياسة العالمية. لهذا فضلت الدولتان - إنجلترا وفرنسا - أن تبسط كل منهما نفوذها من طريق « التدخل السلمي » في البلاد الشرقية ، وأوله في تقديرها أن يشعر الولاة بفضلها عليهم وانهم مدينون لها بالتشجيع والمساعدة ، ويتلوه ذلك ما يتلوه عادة من ترويع المضالح ونشر الثقافة وادعاء الحماية ، فعلا ان لم تكن حماة صريحة باعتراف الدول واقرار الشعوب المحمية

فأما إنجلترا فقدمتها تقديرها الى ترجيح كفة « الالفى بك » أحد الامراء الافوياء ، بل لعله أقوى الامراء الماليك في تلك الفترة ، فاستماته اليها ودعته الى بلادها وأعادته الى مصر محملا بالهدايا النفيسة والاموال الوفرة، ليتفقها في « جمع الانصار وشراء الاعوان والمؤازرين » ويتوسل بالنفوذ الداخلى والنفوذ الخارجى الى الاستقلال بولاية الديار المصرية .

ويظهر أن فرنسا كانت اعلم بحقائق الاحوال في مصر من منافستها في هذه المرة ، لان الحملة الفرنسية قد سبرت اغوار الماليك وترجع لديها أن دولتهم دائمة وابانهم معطودة ، فمال تقديرها الى رجل من غير الماليك وعلى خلاف هذا الطراز في علاج الامور وجمع الانصار والاعوان ، وهو محمد علي الكبير .

ولبثت الدولتان تترقبان ، ولم يطل الترقب في أوائل القرن التاسع عشر ، فلما اتفقت كلمة العلماء والاميان وقادة الراى العام في مصر على ترشيح « محمد على » للولاية بادرت فرنسا بوساطة الجنرال ميبستيان سفيرها في الاستانة الى تأييد هذا الترشيح ، وبذل « ماثيو دلسيس » صديق محمد

~~~~~ إنجلترا وفرنسا ~~~~~

على ووالد فرديناند صاحب مشروع القناة غاية مسعاه لاقناع السفير الفرنسي بموالة العمل في هذا السبيل ، فلم يفصر السفير في مسعاه جهد ما استطاع وساعده في هذا المسعى ان بعض الممالك كانوا من اصل فرنسي تظفوا في مصر وتم يستطيعوا السفر مع حملة نابليون عند عودتها الى بلادها ، فدانوا بالاسلام وعاشوا عيشة الممالك وانضموا الى حزب محمد على فرجحت كفته بتأييد التسعب ومؤازرة حزبه من الممالك الاصلاء وهؤلاء الممالك المستشرقين .

وساعد الحظ « محمد على » فمات منافسه « محمد الالفى » وخلفه على رئاسة الممالك رجل لا يضارعه في العزم والهمة ، وان كان معولا مثله على القوة الانجليزية ، فلما صدر فرمان العثماني بتولية محمد على ثارت عليه ثورة الانجليز وانفلتوا الى مصر حملة بحرية (١٨٠٧) عسى ان تفلح في جمع شتات الممالك وتاليبهم حول شاهين بك اميرهم الجديد ، ولكنها انهزمت في رشيد واخفقت الحملة في اغراضها كما اخفقت مساعي إنجلترا السياسية في الآستانة ، لان علماء مصر واعيانها عادوا الى تأييد محمد على ورفض الوالى الذى ارسلته الدولة ليعزله ويتولى أمر مصر في مكانه .

ولبت إنجلترا تتحين الفرصة لضرب النفوذ الفرنسي في الديار المصرية واخلاء الجو لمظامعها في هذه الديار ، فلما جرد محمد على حملة على بلاد الدولة العثمانية وطرقت جيوشه ابواب القسطنطينية سنحت لها فرصتها المرتقبة واستفادت من شواغل فرنسا الداخلية فاثارت الدول على محمد على ونفخت في نفير الخطر من اشتعال الحرب العالمية اذا اتاهت دولة بنى عثمان وتجددت بانها يارها الفجائي منازعات الدول على تركة « الرجل

الريـض « وحاولت أن تكسب بذلك عطف المسلمين في الهند بدعوى الغيرة على دولة الخلافة، فكان لها ما أرادت وافقت معها روسيا والنمسا وبروسيا على صد محمد علي عن بلاد الدولة واعادته الى حدود البلاد المصرية، وأبرمت في ذلك الحين معاهدة سنة ١٨٤٠. فوقعت عليها تركيا مع الدول الأربع ، ولم توقع عليها فرنسا لاشتغالها بشؤونها كما تقدم واعتراضها على السياسة البريطانية وهي لا ترمي الى شيء غير اخلاء الميدان المصري من كل نفوذ غير نفوذها

وكانت هذه المعاهدة نكبة على مصر في حينها وبعد حينها الى اليوم الذي انفصلت فيه علاقة السيادة بين مصر والاستانة ، فقد سمحت لانجلترا أن تذرع بها تارة لتهديد الدولة العثمانية محافظة على امتيازات مصر وتارة لتهديد مصر محافظة على امتيازات الدولة العثمانية

وتمكننت من التماهى في هذه اللعبة بعد وفاة محمد علي الكبير، لان خلفاء لم يكن لهم من بعد النظر ما اشتهر به ذلك العبقري الموهوب، وان كانت ثقته بفرنسا قد دفعته الى حرب لا يؤمن ضررها ولا يرجي من ورائها خير مضمون

توفى محمد علي الكبير وتوفى أكبر أبنائه ابراهيم في حياته ، وآل عرش مصر الى عباس باشا الاول بن الامير طوسن بن محمد على لانه كان المرشح الوحيد للولاية بغير مزاحم ، ولم يكن محبوبا في الدوائر الاوربية لمحافظة واعراضه عن المضاربة الحديثة ، فنفر منه القناصل ووقفوا له بالمرصاد واجتمعوا امرهم على مقاومته فيما كان يحاوله من نقل وراثة العرش الى ابنه الهامى باشا ، ثم مات عباس «مخدوقا» في قصره بينها وفوجيء الى العهد الشرعى « محمد سعيد» بالخبر وهو في الاسكندرية ،



محمد علی پاشا

انجلترا وفرنسا

فأسرع الى القاهرة لإعلان ارتقائه الى العرش قبل احكام التدبير لاقصائه عنه ، ولكنه علم في الطريق أن الالفى باشا ~~كان~~ ظل القاهرة وكان من أنصار عباس - قد سبقه الى بنها وحمل جثة الوالى القاتل فى مركبة التشريفه وجلس فيها أمامه كما كان يجلس والوالى ب قيد الحياة ، ولم يستغرب النظارة شيئا ، ولم يخامرهم الريب فى الامر لانهم تعودوا أن يشهدوا الوالى من بعيد جالسا فى مركبته لا يلتفت يمنة ولا يسرة لثحية الواقفين فى الطريق ، واتجه الالفى باشا توا الى القلعة حيث تقام مراسيم الولاية ، فاتفق مع أمير الجند بها على ايصاله ابوابها فى وجه الأمير محمد سعيد حتى يحضر « الهامى » ابن عباس من اوربة ، فلما وصل الأمير محمد سعيد الى القاهرة وجد العلماء أو الاعيان وقناصل الدول فى استقباله وتقدم وهم فى ركابه الى ناحية القاعة ، وأبلغ القناصل محافظ القاهرة المتصرد ان الدول لن تعترف بولاية تخالف الشروط التى ضمنتها لمصر فى معاهدة سنة ١٨٤٠ ، وكان قناصل فرنسا وانجلترا وأمريكا متفقين على هذا البلاغ ، فسقط فى يد المحافظ واذعن للامر الواقع ، ولم يصبح الصباح فى اليوم التالى حتى كان قد قضى نحبه غما وخوفا من عاقبة ما جناه

لم يزل سعيد يذكر هذه اليد للقناصل ولا سيما قنصل فرنسا ، وكان معجبا بالثقافة الفرنسية كثسير الاختلاط بالفرنسيين والاجانب على العموم ، يجيد الفرنسية ويتكلم الانجليزية ، وفى عهده حصل فرديناند دلسبس على امتياز فتح القناة بشروط غاية فى الاحجاف والخطر على حقوق مصر والدولة العثمانية ، وفى عهده طلبه نابليون الثالث فرقة سودانية لاختضاع الثائرين فى المكسيك فأجابه الى طلبه وانفسد الى

انكسيك فرقة من ابناء السودان ومصر لتحل هناك محل الجنود الفرنسيين الذين فتكت بهم الحمى الصفراء وتبين انهم لا يحملون اھوية البلاط وحمياتها كما يحملها الافريقيون وارادت البيوت المالية في انجلترا ان تقابل هذا النفوذ الفرنسي بمثله فعملت الى تشجيع الولى على الاقتراض فأقدم عليه غير حباب لجرائره ، ومات وغني عدة ملايين من الديون الاجنبية يختلفون فى مقدارها بين ثلاثة ملايين واحد عشر مليوناً من الجنيهات ، وكان سعيد باشا يخفى حقيقة هذه الديون لان شروط الولاية لا تسمح له بعقد القروض الاجنبية ، فعقد قروضه واخفى مقدارها ليحسبها من الديون الخاصة او الديون التى يضمناها بثروته «الشخصية» ولا يجوز للدولة ان تعترض عليها .

وكان اسماعيل بن ابراهيم قد اصبح وارث العرش بعد حادث كفر الزيات الذى سياتى بيانه فى الفصول التالية ، فعمل جهده على الموازنة بين النفوذ الاجنبى فى بلاده واستخدم الانجليز كما استخدم الفرنسيين ، وعلا شأن الولايات المتحدة فى ايامه بعد قهرها لبريطانيا العظمى وظفرها باستقلالها على الرغم من « سيد الببحار » التى لا تغيب الشمس عن اقطارها ، فاستدعى الى مصر نخبة من الضباط الامريكيين لتدريب جيشه ، ولم يكتف عنهم انه يعتمد عليهم فى امر خطير ويستعد بهم لتحقيق استقلال مصر فخطبهم قائلاً : « اننى معتمد على رزائتكم واخلاصكم وغيرتكم للحصول على استقلال مصر » (١)

الا انه كان حريصاً على علاقاته بفرنسا دائماً على اغرائها بتأييده فى طلب الاستقلال وتعليق آمالها بما تناله من وراء

انجلترا وفرنسا

هذا التأييد كما قال في حديثه لمسيو تاستو قنصلها بالاسكندرية حين فاتحه في هذا الشأن (سنة ١٨٦٤) فقال : و انى لا اطلب من الحكومة الفرنسية تأييدها المادى أو المسالى ، بل تأييدها الادبى يكفى ، فلتعمل على منحى الاستقلال وتنكشف لها نيأتى بعد ذلك ،

وقال قبل ذلك لمسيو شيفره اننى من اسرة محمد على ، وكلنا نذكر ما ندين به لمعاونة فرنسا وما خصتنا به دائما من رعايتها ،

وكان يتوجه بطلب القروض الى فرنسا ثم تحول الى البيوت الانجليزية بعد حرب السبعين وخروج فرنسا منها فى حالة كحالة الافلاس ثروة وسياسة ، فتحولت انجلترا أيضا من اللسن له فى الاستانة وتحريض الدولة عليه لتورطه فى الاستدانة وعقد المعاهدات - الى الدفاع عنه والوساطة له عند السلطان فى توسيع حقوقه وامتيازاته والاصفاء الى مطالبه ومنها مطلبه فى مسألة وراثة العرش وهى المسألة التى وقفت منها موقف المقاومة على عهد عباس باشا الاول ، وما هو الا ان صدر الامر السلطانى بتحقيق هذه الرغبة حتى كشفت عن غايتها من المقاومة تارة والمعاونة تارة اخرى ، فصرح السير هنرى البيوت سفيرها فى الاستانة : « بان ما ناله الوالى من الحرية فى الادارة الداخلية لا قيمة له ما لم تكن له الحرية المطلقة فى ارتياد الأسواق الاجنبية لجلب الاموال التى لاغنى عنها فى انجاز المشروعات الضرورية لتنمية الثروة المصرية »

ثم تقاضت اخطار الديون واستحكمت ازماتها وضاق اسماعيل ذرعا بالسيطرة الاجنبية وتقييده بأراء الوزيرين الاجبيين اللذين اتفقت انجلترا وفرنسا على تعيينهما فى وزارة المالية



الخديو اسماعيل باشا

انجلترا وفرنسا

وزارة الاشغال ، وهما اهم وزارات القطر كله ، فاحتضن الحركة الدستورية املا في نقل الرقابة على خزانة الدولة من الوزير الانجليزى والوزير الفرنسى الى مجلس النواب ، والذى اوامره السابقة التى سلم بها مقاليد الوزارة وأبواب الخزانة لصندوق الدين تارة وايدى الوزيرين الاجنبيين تارة أخرى ، فاتفقت إنجلترا وفرنسا معا على طلب عزله ، وقبل الباب العالى هذا الطلب لانه حسب الفرصة سانحة للرجوع فى امتيازات مصر بموافقة الدولتين ، ولكنهما انقلبتا عليه على الاثر بعد موافقته على العزل ، وعلمتا انه يرشح الامير عبد الحليم لمنصب الخديوية بدلا من الامير محمد توفيق بن اسماعيل ، فابلغته انهما لا تقران هذا الترشيح ولا تعترفان بالخديوية لغير ولى العهد محمد توفيق ، فعدل الباب العالى مكرها عن ترشيحه للامير عبد الحليم ، وأراد أن يستدرك فى فرمان التولية ما فاتته فى تعيين خلف اسماعيل ، فلم يزل يسوف فى ارسال فرمان حتى تم الاتفاق على انتقاص بعض الحقوق وتقرير بعض القيود ، ومنها حظر زيادة الجيش الى أكثر من ثمانية عشر الفا ، وتبليغ الباب العالى نصوص المعاهدات التى تبرمها الخديوية المصرية ، وحظر النزول عن جزء من اجزاء البلاد المصرية ، وحظر القروض المالية ، وكانت كلها بشروطا موافقة لسياسة الدولتين وان ظهر ان بعضها يخالف هذه السياسة ، كحظر القروض وحظر التصرف فى اجزاء البلاد المصرية ، فان القروض كانت فى ذلك الحين قد ادت رسالتها ، وبلغت غايتها ، وكانت « سلامة الاراضى المصرية » حجة تشهرها كل من الدولتين فى وجه الاخرى اذا انفردت باحتلال البلاد واقتطاع جزء من اجزائها ، فجاء فرمان ١٨٧٩ ملغيا لفرمان ١٨٧٣ فى هذه المسائل ولم يبق

منه على غير امتياز واحد من الامتيازات الهامة التي حصل عليها الخديو اسماعيل ، وهو حصر الوراثة في أكبر الابناء ، لان الغاء هذا الامتياز يفتح الباب لسلطين آل عثمان في تجديد مسألة الترشيح حيناً بعد حين

واصبح هم توفيق باشا الاكبر بعد ارتقائه العرش في تلك الظروف ان يتقى غضب الدولتين ما استطاع ، فاعاد منصب الوزيرين الاجنبيين باسم مفتشين وبمرتب اكبر من مرتب رئيس الوزارة ، وقبل ان يحال عليهما عمل المراجعة وان يكون لهما الاشراف التام على خزانة الدولة ، والجاء رئيس الوزارة « شريف باشا » الى الاستقالة لانه كان يصر على تجديد الحياة النيابية ، فأشارت عليه انجلترا باختيار رياض باشا للوزارة ، وهو سياسي حازم كان يوافق الخديو في امور ويخالفه في امور فقد كان معروفاً بميله الى الصرامة في معاملة الحزب العسكري والمتطرفين ، ولكنه كان من الجانب الآخر معروفاً بميله الى الحد من سلطة الخديو ولا سيما حق الانعام بالرتب والوسمة ، فكان الخديو يؤيده حيناً ويخله حيناً ويتصل من ورائه بالمتطرفين مع انه لا ينوى ان يجيبهم الى ما يطلبون ، واتسعت ابواب التدخل امام انجلترا ، ما بين خلاف الامير ووزيره وخلاف الامير والوزير معاً وقادة الجيش وطلاب الدستور ، وكان رياض باشا يطلب اقالة بعض وزرائه - ومنهم محمود سامي باشا - لانه اتهمهم بافشاء اسرار الوزارة لتتصل فرنسا وزعماء العسكريين فلا يصفى اليه ، وقد كانت الاحوال كلها تسوء وتغضب ولا ترضى احداً من المتطرفين ولا من المعتدلين ، واشتدت أزمة العيش واطبقت على النفوس

انجلترا وفرنسا

عوامل السخط والثورة ، وتفاقم الخطب بآثاره الضخائن والعصبيات بين الجراكسة والمصريين .. فتألفت لجنة من عشرين عضوا لتحقيق والبحث في أسباب التذمر والاشارة بوجوه الاصلاح ، لم يكن فيها غير مصري واحد هو احمد عرابي والباقون بين انجليزى وفرنسى والماتى وايطالى وامريكى وجركسى وتركى وكردى والبانى .. فكانت مقترحاتهم من قبيل التهدة التى لا تطول ..

ولما تفاقمت عوامل الثورة أخذت انجلترا تنشر بين الدول فكرة الاستعانة بالدولة العثمانية واقناعها بانفاذ حملة الى مصر تميدا للنظام وتعود ، وكان الفرض من نشر هذه الفكرة حمل الدول على الامتناع عن « التدخل الفردى » فى الشؤون المصرية ، لئلى تنصرف جميعا عن التمهيد لهذا التدخل . وتترك الطريق ممهدا لها دون غيرها فى الموعد المقدور ..

وظهرت هذه النية ظهورا واضحا حين دعت فرنسا الى عقد مؤتمر الاستانة ، فانعقد فى السفارة الإيطالية لان الدولة العثمانية لم تقبل الدعوة اليه واقترح السفير الايطالى الذى وقع الاختيار على سفارته قدمه ان يصدر المؤتمر قرارا بمنع التدخل الفردى فى الثورة المصرية فسرعان ما اتفق المندوبون على هذا القرار حتى القوة فعلا بقبول اقتراح من اللورد دفرين مندوب انجلترا يقضى باضافة استثناء واحد يجيز التدخل « الفردى » اذا دعت اليه الظروف القاهرة .. وشاعت الاشاعات عن اسباب هذه الموافقة فقيل فيما قيل ان دهاء اللورد دفرين لم يكن هو السلاح الوحيد الذى تلجأ به السياسى الداهية الى الفناء القرار بهذا الاستثناء المريب ، وان « فارس الجنيه الانجليزى » كان امضى سلاجا فى اقناع بعض المعارضين من كل برهان .. !

~~~~~ انجلترا وفرنسا ~~~~~

وقبل ان ينفض المؤتمر كان الاسطول البريطاني يضرب الاسكندرية ويقرر « التدخل الفردي » فعلا مهتما على ذلك الاستثناء ، وتتابعت بعد ذلك مناورات الدس والمناوأة بين فرنسا وانجلترا حول المسألة المصرية وحول غيرها من المسائل

الدولية ، ولكن الامر الذي هو جدير بالتقرير والتذكير انهما كانتا ترجعان الى التفاهم حينما بعد حين ، كلما سنحت لهما فرصة المساومة وتبادل المنافع على قضية من القضايا السياسية وحسب المؤرخ أن يسجل من هذه المساومات ثلاثة مواقف في اقل من ثلاثين سنة : « اولها » وساطة بسمارك اثناء انعقاد

مؤتمر برلين (١٨٧٨) بين الدولتين للاتفاق بينهما على اطلاق يد فرنسا في تونس تعويضا لها عن احتلال انجلترا لجزيرة قبرس ، وأن تعمل الدولتان يدا واحدة في مسألة الديون المصرية ، وان تعترف انجلترا لفرنسا بما تدعيه من حق حماية المسيحيين التابعين للكنيسة اللاتينية في سورية . و « ثانيا » الاتفاق المعروف باتفاق سلسبورى وكمبون في سنة ١٨٩٩ عقب حادثة فاشودة على تقسيم القارة الافريقية في السودان الى شواطئ المحيط الاطلسي ..

و « ثالثا » اتفاق سنة ١٩٠٤ على اطلاق يد فرنسا في المغرب واطلاق يد انجلترا في مصر والسودان ..

وفي هذه المواقف وما اليها تنبيه كاف لمن يتخدعون بالخلاف بين دول الاستعمار ويعتمدون على وعودها في هذه الحال ، وابلغ ما في هذه العبرة ان بعضنا قد توجه الى برلين بعد خيبة الامل في باريس ، وقد كان اول اتفاق بين الدولتين - بعد طول الخلاف - معقودا في مكاتب برلين ..

الديون

قلنا في غير هذا الفصل ان الديون لم تكن وسيلة للاشراف الاجنبى على حكومة من الحكومات غير الحكومة المصرية ، وعلّة ذلك راجعة الى الامتيازات الاجنبية التى اباحت للدول فى بلاد الدولة العثمانية ما لا يباح فى بلاد غيرها، وقد كانت مصر استثناء ملحوظا بين البلاد التى ابتليت بنسبة الامتيازات ، فان تركيا نفسها قصرت فى سداد الاقساط قبل مصر فلم تنكب بما نكبت بمصر من ضروب الاشراف مرة باسم الوزارة الاوروبية ، ومرة باسم صندوق الدين اولجنة التصفية ومرات كثيرة بما شئت الدول وشاء القناصل من الدعاوى والمعاذير ، وعلّة هذا الاستثناء راجعة الى الطمع فى احتلال مصر وبسط الحماية عليها فعلا او رسما ، دون ان يقابل ذلك اتفاق على صد الفارة عنها كاتفاق الدول على صد الفارة عن مجازى السفور والدرديل وما يليهما من التخوم العثمانية .

وقد كان هذا الوضع « المستثنى » خليقا ان ينبه المسؤولين من السياسة المصرية الى اجتناب الديون واغلاق هذا الباب على الواغلين والمتطفلين ، ولكنهم فتحوه على مصراعيه وفتحوا معه ابواب السرف والخلف واضافة الجديد على القديم قبل الخلاص من القديم ، وقبل ان تدبر وسائل السداد لهذا اوداك بلغت الديون على عهد اسماعيل زهاء مائة مليون جنيه ، لم يصل منها الى الخزانة العامة اكثر من ستين مليونا على احسن تقدير ، ولم ينفق منها على الاعمال العامة غير جزء من هذا المقدار ، وكان اتفاقه على قواعد تخالف المعروف المقرر من قواعد اصلاح المنتج والتعمير المفيد ، اذ كان من الخطل عند جميع العاملين فى الميادين الاقتصادية ان تنفق فى بضع سنوات اموال

لا تؤتى ثمرتها قبل ستين أو سبعين سنة ، وكان من الواجب دائما ان تجنى الثمرة وبحسب حساب موعدها على قدر المورد والمصرف ، والا كانت الى الفرم والخراب اقرب منها الى الفهم والعمار . .

من امثلة التدبير السيئ فى الحصول على القروض ان الحكومة المصرية ارسلت وسطاءها الى اوربا لاقتراض اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات ، فلبثوا نحو سنة (من يونية سنة ١٨٧٣ الى مايو سنة ١٨٧٤) ثم حصلوا على القرض فلم يتسلموا منه غير عشرين مليوناً على التقريب منها تسعة ملايين سندات على الخزانة المصرية مؤجلة السداد . اما الباقي فقد ضاع فى نفقات الوسطاء ورشوة البماسرة عدا ما يضيع بعد ذلك فى الارباح (بنسبة سبعة فى المائة) .

بدأت مصر فى الاستدانة على عهد محمد سعيد باشا ، فمات وعليه وعلى خزانة الحكومة أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات ، وقد اخذ قبل وفاته فى جمع المال لسداد هذا الدين او بعضه فامر بتسريح الجند الى بلادهم وباع المصانع فى القاهرة والاقاليم وباع كثيرا من الجواهر والتحف والذخائر المحفوظة ، وجعل معاش الموظفين ارضا من ملك الحكومة وحسب المرتبات على ضرائب الاطيان ، ولم يعرف كيف صرفت بعده حصائل هذه البيوع فى سداد الديون . .

وتعددت انواع الديون فى عهد اسماعيل ، ومنها الدين السائر وهو مقابل الاعمال التى لاتدفع اجورها فورا ، والدين الثابت وهو القرض المضمون ببعض موارد الدولة كاللوائىء والسكك الحديدية وخراج الاقاليم الغنية ، ومنها دين المقابلة وهو قرض

داخلي سمي بقرض المقابلة لانه اشترط فيه ان من يؤدي ضريبة ست سنوات سلفا يعفى من نصف الضريبة الى اجل غير محدود ، وهذا الاعفاء في (مقابلة) التمجيل باداء الخراج ، ومنها دين الرزنامة وهو مجموع من سندات تخول صاحبها ان يقبض من الخزانة تسعة في المائة من جفلة دينه ..

وكان اسماعيل يتعهد احيانا بوقف الاستدانة الى اجل ثم يضطر الى المال قبل انتهاء الاجل فيعتمد الى بيع ما يمكن بيعه ، كاسهم قناة السويس . او يفوض الى وكلائه تحصيل المال المطلوب من حيث يوجد في البلاد او خارج البلاد ..

ولما نفذت جميع الحيل في اقل من عشر سنوات لجأ اسماعيل الى الاستعانة بالخبراء الاجانب لتنظيم الادارة المالية متوسلا بذلك الى كسب الثقة التي تتيح له عقد المزيد من القروض ، فانفذت اليه حكومة انجلترا خبيرا من خبرائها يسمى مستر كيف Dave فلم يكن لعمله من ثمرة غير انه اطلع على اسرار الخزانة ووسائل الاستدانة واودعها تقريرا كان لنشره فيما بعد اسوا الاثر في تشويه سمعة مصر وغل ايديها في شئونها الداخلية ..

ودق ناقوس الخطر الاكبر حين اعلن الباب العالي ان فوائد ديونه تسدد بعد اول يناير سنة ١٨٧٦ بحساب النصف تقدا والنصف الآخر سندات لها فوائد خمسة في المائة ..

وتبعته مصر بعد بضعة اشهر فتوقف الخديو عن صرف سندات الخزانة وعرض على الدول ان تضمن ديون رعاياها بالاشراف على الخزانة المصرية ، وانشء بعد اسبوعين من اعلان التوقف صندوق الدين (مايو سنة ١٨٧٦) الذي اشتركت فيه الدول الدائنة ورفضت انجلترا في مبدأ الامر ان تشارك

فيه ، لأن ديون رعاياها مضمونة وثابتة ، وديون سائر الدول من قبيل الديون السائرة ، وقد بلغت الديون الموحدة نيفاً وتسعين مليوناً بفائدة سبعة في المائة تسدد في خمس وستين سنة ، ثم اتفقت إنجلترا وفرنسا على إيفاد مندوبين لدراسة المسألة فأسفرت بحوثهما عن الإشارة باخراج أكثر من ثلاثين مليوناً من الدين الموحد يسدد بعضها من أقساط دين المقابلة ، ويسدد البعض الآخر - ويسمى بالدين الممتاز - من موارد السكة الحديد وميناء الاسكندرية ، وبضمن الباقي بمزارع الدائرة السنية . ولم ترض الدول بأقل من فرض الرقابة الفعلية على ديوانى المالية والأشغال ، فاخترت للوظيفتين ريفرز ويلسون Rivers Wilson الإنجليزي وبلنيير Blignieres الفرنسى ، ثم شكاهذان الموظفان من ضيق نطاق السلطة واقترح مندوبو الدول فى صندوق الدين ندب لجنة للتحقيق بدأت عملها باستدعاء وزير الحقانية شريف باشا لسؤاله فأنف الرجل أن يستدعى كما يستدعى المتهمون واستقال حين أصرت اللجنة على احضاره ولم تقنع منه بالردود الكتابية على أسئلتها ، ثم اشارت لجنة التحقيق بأقامة وزارة مسئولة يكون من أعضائها المراقبان الاجنبيان ، فتألفت أول وزارة من هذا القبيل سنة ١٨٧٨ برئاسة نوبار باشا وفيها ريفرز ويلسون وزير للمالية وبلنيير وزير للأشغال ، وكانت ألمانيا تؤيد إنجلترا وفرنسا فى ضرورة الرقابة على أهم الدواوين فى الحكومة المصرية لأن بسمارك كان يخشى - اذا لم تتفق الدول على التدخل جميعاً - أن تقدم احدها على الأفراد بالعمل كما قال سفيره فى العاصمة الانجليزية اللورد دوبي ، وهو يلتمسح الى فرنسا ويدور بخلفه أنها هى التى يخشى منها أن تقدم على هذه الخطوة .

ولم يسرح الخديو الى هذا الضغط على سلطته فعمل على مناوأة الوزيرين الاوريين ، وقد قوبل تعيينهما بالسخط الشديد في مصر ، وراد المصريين سخطا على سخط ان الوزيرين لم يوفقا في كثير من الوسائل التي استخدموها لتحصيل الديون وتنظيم الادارة ، فلم يكن لهما هم غير اقتناع الدول بقدرتهما على تحصيل الاقساط في مواعيدها ، فعمدا الى وسائل العنف والاكراه في جمع الضرائب ، وعينا في الدواوين المحلية مئات من الموظفين الاجانب بمضهم لازم للعمل واكثرهم عالة على عليه يحلون في الوظائف محل المصريين ، ولم ياليا بتأخير صرف المرتبات لاتمام الاقساط في مواعيدها ، واشارا بنقص عدد الجيش وفصل عدد كبير من الضباط ، فلم يجد الخديو صعوبة في تبغيض هذا « النظام الجديد » الى الامسة ، وكان ضباط الجيش في طليعة الثائرين على الوزيرين وعلى رئيس الوزارة ، وقد كان المعتقد ان الوزارة « الاورية » كما كانت نسمى يومئذ ، ستؤدي المرتبات المتأخرة من قرض روتشيلد وهو القرض الذي عقد برهن مزارع الخديو والاسرة الخديوية وتبلغ اكثر من اربعمائة الف فدان ، فعقبت القرض وظلت المرتبات متأخرة . وتفطن الوزيران في ابتداء الوسائل لتحصيل الضرائب ، فكان من مقترحاتهما في هذا الباب فرض ضريبة تسمى ضريبة بدل السخرة يؤديها من يريد اعفائه من العمل بغير أجر في السترع والجسور وفتح الطرق وما اليها ، ولم تات سنة ١٨٧٩ حتى كانت القاهرة تموج بأصحاب المظالم وطلاب الاصلاح ، وحان موعد القسط من تلك السنة فسول سوء السياسة الوزيرين ان يتمم المبلغ المطلوب من مرتبات ضباط الجيش واشارا على الوزارة « باستيداع »

الفين وخمسمائة ضابط تخلصا من مرتباتهم القديمة ونصف مرتباتهم الجديدة في وقت واحد، فاحتشد هؤلاء الضباط وغيرهم عند ديوان المالية وأخذوا يصيحون بطلب عزل الوزارة وخروج نوبار وويلسون وهم محتشدون فجمعوا عليهما وأهانوهما واعتقلوهما في الديوان، وبادر الخديو إلى مكان الحادث ومعه فرقة من الحرس، ولم يتفرق المحتشدون إلا بعد أن صدر الأمر بإطلاق النار، فاطلقها أمير الحرس في الهواء.

ورأى الخديو أن الوقت ملائم لاسترداد سلطته فأبلغ الدول أنه لا يعتبر نفسه مسئولا عن هذا الحادث وأمثاله ما لم تكن في يديه السلطة الضرورية لتنفيذ أوامره، واضطر نوبار إلى الاستقالة فخلقة الخديو في رئاسة مجلس الوزراء، ولكن وكيل الحكومة الانجليزية في مصر أبلغ الخديو أن هذا التصرف مخالف للعهد الذي أخذ على نفسه بمشورة الدول عند تأليف مجلس الوزراء المسئول، واهتدى الطرفان إلى اتفاق « وسط » يحل ولى العهد توفيق باشا محل الخديو نفسه في رئاسة المجلس ويخول الوزيرين وقف كل أمر لا يقرانه، ويوجب على الخديو أن يطلق الدولتين - إنجلترا وفرنسا - على أسماء وزرائه قبل تعيينهم، وكان هذا الشرط الأخير « مفهوما » غير مكتوب.

هذه الحركة تعد في رأى المؤرخين مبدأ الثورة العربية، لأن مطالب العسكريين بعدها لم تنقطع في شئونهم التي تخصهم أو في الشئون القديمة العامة وفي مقدمتها إعلان الدستور ورد الأمر كله إلى الأمة تتولاه في مجالسها النيابية. ومن عجائب المقادير أن زعيم الثورة العربية لم يساهم في

هذه الحركة بنفسه ولا باحد من فرقته ، لانهم كانوا جميعا في رشيد وحضروا الى القاهرة في اليوم السابق لوقوع الحادث واشتغلوا نهائهم بتسليم الاسلحة والذخائر الى مخازن الوزارة ، ولكن حزب الضباط الثراكسة في الجيش اراد ان يلصق بهم « تهمة » المؤامرة فوضعهم من حيث لا يدري على رأس الحركة ووجه اليهم انظار الثائرين والمسالين .

وربما صح ان يقال ان سنة ١٨٧٩ هي السنة التي اطلقت فيها ارادة المصريين جميعا على اقامة الحياة النيابية ، ولم تكن مصر قد عرفت منها قبل ذلك غير المجالس الشورية التي كانت تدعى في عهد محمد على الكبير للاقتراح والمشورة ، وقد اعادها اسماعيل باسم مجلس شورى النواب وافتتح هذا المجلس في التاسع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٦ واختار اعضاءه من الوجهاء ورؤساء العشائر بغير انتخاب ، ولكن الاعضاء المختارين كانوا في الواقع ممثلى الامة الذين تختارهم برضاها لو وكل اليها امر انتخابهم . لانهم كانوا بمثابة قادة المجتمع في كل اقليم .

اما الآن فالخديو نفسه كان اول المطالبين بالمجلس المنتخب الذى يراقب الخزانة ويكون له الراى القاطع في موارد الدولة ومصروفها ، لانه يخلصه من سيطرة الوزراء التي تعميها الدول بقوة المال والسلاح ، فلم يجد طلاب الحياة النيابية معارضة من الخديو في اقامتها وتوسيع حقوقها ، وتلاقت آراء العسكريين وغير العسكريين على حل واحد اعتقدوا انه ترياق صالح لجميع السموم او انه على الاقل تجربة يرجى منها ان تفلح حيث خابت جميع التجارب في مشكلة الديون ومشكلة الادارة .

وقد ايد الخديو موقفه بمجزء « الوزارة الاوربية » عن جمع قسطنطين الدين في موعده وعزم المندوبين الدوليين في صندوق

الديون

الدين على اعلان الافلاس وتأجيل سداد الاقساط ، وكان جوابه على احتجاج الوزيرين واتهامه بتعويق عمله انه أعد نظاما ماليا لسداد الديون لا يستلزم شهر الافلاس ، ثم أقال الوزارة واستدعى محمد شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة وهو معروف بغيرته الوطنية ومبادئه الدستورية ، ودعى مجلس شورى النواب للاجتماع فكان مطلبه الاول فرض رقابته على خزانة الدولة والاعتماد على النظم التي يرضيها لسداد الديون

وقد استند الحديو في عمله الى اجماع الأمة ، وقد كان اجماعها حقا منعقدا على رفض السيطرة الأجنبية واسناد الامر الى وزارة وطنية ، واتفق على طلب هذا من الحديو رؤساء الدين وجهاء العاصمة والاقاليم وقادة الجيش فكان جواب المنسوين الاوربيين والموظفين الذين جاءوا بهم في الدواوين ، اعلان الاضراب ورفض التعاون مع النظام الجديد ، واصرروا على رفض التعاون حتى حين ابلغهم شريف باشا انه مستعد لاداء القسط بفائدة خمسية في المائة ، فامتنعوا عن تسلمه وطوائف عنادهم وفضحوا نياتهم ونيات دولهم ، فعلم من لم يكن يعلم ان السيطرة على البلاد هي الغرض المقصود ، وانهم لم يشيروا على الحديو بانشاء مجلس الوزراء المسئول غير منهم على المبادئ الدستورية وانما هي سلطة ينقلونها من يد الحديو الى ايديهم ويتشبثون بها ولو تكلفت لهم الوزارة المصرية بسداد الديون وقدمت برهانها الاول على صدق نيتها ان تؤدى القسط في ميعاده ، بعد تعويل صندوق الدين والوزيرين الاوربيين على شهر افلاس البلاد !

وقد كان الحديو يقبل اعادة الرقابة الثنائية تفضيلا لها على تسليم مجلس الوزراء الى وزيرين اجنبيين ، ولكن الدول لم تقبل ان تكون هيئة النظارة مشكلة من أعضاء وطنيين مصريين ومكلفة

المستولية لدى مجلس الامة « كما جاء في الامر الحديوى بتأليف الوزارة الشريفيّة ، وبرز بسمارك في الميدان بايعاز من نوبار باشا رئيس الوزارة المقال، وكان نوبار قد تجنّس بالجنسية البروسية ودأب على اثارته الدول على الحديوى وحكومته ، فحرض سفير المانيا في لندن اصحاب الديون ودولهم على المبادرة الى حماية مصالحهم وحماية المحاكم المختلطة ، وقد كانت تصدّر أحكامها على الحديوى كلما رفعت اليها قضية من قضايا الدائنين وبدأت الدول بإسداء النصيحة « الى الحديوى ان يعتزل العرش وهددته - اذا هو لم يأخذ بنصيحتها - ان تسعى عند الباب الصالى لالغاء فرمان الوراثة وتنصيب الامير حليم عمه بدلا من ابنه الامير توفيق ، فلم يصغ الى هذه « النصيحة » وعلق رجاءه بحماية السلطان العثماني لحقوقه، ولكن السلطان العثماني لم يقو على معارضة الدول مع اجماعها على طلب العزل ، وتوهم ان موافقة الدول في هذه الازمة قد تمكنه من استرداد بعض الامتيازات التي حصل عليها اسماعيل بفرمان سنة ١٨٧٣ ، فأبرق الى مصر بخلع اسماعيل وتنصيب ابنه توفيق في مكانه ، وغادر اسماعيل مصر بعد وصول أمر الخلع بأربعة أيام (في آخر يونيه سنة ١٨٧٩)

وقد قيل ان المصائب لا تأتي فرادى ، وصدق هذا القول على أتمه بما تعاقب من المصائب الطبيعية و « الاقتصادية » في عهد اسماعيل ، فابتليت مصر بوباء الماشية ثم بوباء الهیضة « الكوليرا » ثم بالقحط من جراء شح النيل تارة وطغيانه تارة أخرى ، وحدث في خلال ذلك هبوط سعر القطن بعد ارتفاعه في ابان الحرب الامريكية ، فلم يبق في مصر من يرضى بحاله ولا يتحفز جهده لتغيير هذه الحال كيما اتفق التغيير ، وكانت الثورة عند جلوس توفيق على العرش نتيجة محتومة تنتظر موعدها من الزمان ، ولا تتمهل في الانتظار

قناة السويس

هذه القناة في رأى الاكثرين هي بيت القصيد من الخطة التي انتهت بضرب الامكنسدرية في الحادى عشر من شهر يوليو سنة ١٨٨٢ ، لانها سبيل مهم من سبل المواصلات الامبراطورية ومسلك نافع من مسالك التجارة العالمية ، ومن لم يحسبها بيت القصيد من الخطة كلها فهي في تقديره غرض هام من أغراض السياسة الانجليزية في القرن الماضى ولا تزال كذلك في القرن الحاضر ، ولا سيما بعد انحسار النفوذ البريطانى فى الهند وتطلع القوم الى تعويضه بالسيطرة على موارد القارة الافريقية ، ويكفيهم من هذه الموارد خامات الصناعة الموفرة في ارجائها ، ان لم يتحقق لهم ما يترقبه الخبراء من التنقيب عن المعادن في أجوافها ، وقد طوى الساسة البريطانيون اسبابا كثيرة من ذرائع الاحتلال وظلوا يتشبهون بسبب واحد يزعمون انه بقيتهم من الاصرار على ابقاء جيوشهم في الاراضى المصرية ، وهو حماية القناة والتأهب لرد الهجوم عنها

والغالب على اعتقاد المؤرخين أن الطريق بين البحر الاحمر ونهر النيل لم تنقطع قط في عهد من عهود الحضارة القديمة ، وان تجارة جزيرة العرب وبلاد الهند بعينها كانت هي بغينة المصريين الاقدمين من العناية المتواصلة بهذه الطريق ، على تعدد المواقع والازمنة

ففي عهد الاسرة السادسة - وكان مقرها جزيرة أسوان - كان الملك « مريعر » يتخذ هذه الطريق على مقربة من مقر حكمه ويوالى العناية بمسالك الكبر بين فقط على النيل وبرئيس على البحر الاحمر ، ولا يقل تاريخ هذه الطريق عن نحو ثلاثين قرنا ، سبقتها قرون عدة في طريق غير مهد لسير القوافل والبحث عن المعادن في بعض الجهات

ولما انتقل الملك الى اقاليم الشمال وجدت في عهد سيتي الاول - قبل الميلاد بأربعة عشر قرنا - قناة تمتد من فرع النيل عند «بويسطة» وتصل الى البحر الاحمر وتصلح للملاحة في اكثر أيام السنة ، وهي القناة التي اشتهرت باسم «سيزوستريس» ورسمت صورتها على معابد الكرنك ثم تجددت بعد هجرها قبل الميلاد بسبعة قرون في عهد الملك « نخاو » ولم يثابر على تجديدها لانه رأى في المنام ان الارباب تحذره من تسليم مصر الى الغرباء من جرائر هذه الطريق

ورأى الفرس أنها نافعة لهم لتيسير الاتصال بين بلادهم ووادي النيل فعمل دارا على حفرها وتعميقها وتركها قبل ان يفرغ من فتحها فظلت مهملة من القرن السادس قبل الميلاد الى القرن الثالث قبله اذ تم فتحها في عهد بطليموس الثاني ولم ينتفع بها بعد أيامه لتتابع الفتن والخوف الى أن فتح العرب مصر فجددوها لنقل الميرة الى الحجاز في عام المجاعة ، وظلت صالحة للملاحة الى أوائل أيام العباسيين ، وفي سنة (٧٧٠ م) أمر أبو جعفر المنصور بردها منعا لنقل الأزواد منها الى الثائرين عليه في الحجاز

ومضى عليها مردومة مهملة اكثر من عشرة قرون ، وطريق التجارة بين وادي النيل والبحر الاحمر لا تنقطع في هذه الاثناء ولا سيما أيام الحروب والقتال ، بين مصر والشام ، فانتظمت في هذه الاثناء طريق قنا والقصر وطريق أسوان وعيذاب ، واستمرت هذه المواصلات في أخرج الاوقات

وكانت هذه الطرق تنتظم احيانا وتختل احيانا اخرى والتجارة الشرقية تنتقل على الدوام من الخليج الفارسي الى الشام أو الى مصر فيجنى منها الولاة على الشام ومصر مكوسا

مضاعفة وينقلها البندقيون الى القارة الاوربية فيزيدون اثمانها اضعاافا على اضعاف ، ولم تكن بضائع الشرق كلها من قبيل البذخ والزينة او الكماليات التي يطلبها الموسرون والمترفون، بل كان منها - كالتسوابل والافاديه - ما هو ضرورى لحفظ اللحوم فى الشتاء حين تشح الزروع والضروع ولا يجد الفقراء ولا الاغنياء طعاما غير اللحوم المحفوظة والبقول ، ومن هذه البقول ما يحمل الى القارة الاوربية من بلاد الشرق والجنوب

لهذا أحس الاوربيون بالمغالة فى المكوس والارباح وقيل ان طمع اللوك والامراء الغربيين فى حصة من هذه الثروة كان فى مقدمة الدوافع التى جنحت بهم الى الاصفاء للدعاة الصليبيين ، ولا شك ان هذا الطمع كان أحد الدوافع - بل ربما كان الدافع الوحيد - الى اجتهاد البرتغاليين فى البحث عن طريق للتجارة الشرقية غير طريق مصر والشام، والى اجتهاد الكشافين فى مغامرات السباحة آملين من ثم أن يصلوا غربا الى الشرق بعد ان تعلموا من العرب ان الارض كروية وان التوجه الى المغرب يؤدى الى البلاد الهندية من طريق « بحر الظلمات »

وقد انقسمت الدول الاوربية شطرين فى هذه النزعة ، فكانت الدول القريبة من المحيط الاطلسي تحارب كل محاولة يراد بها تقريب المسافات من ناحية برزخ السويس ، وكانت البندقية وجنوا تسعيان الى استئثار سائر القوافل من البلاد المصرية خاصة واقترحت البندقية فضلا فتح البرزخ وألحت فى هذا الاقتراح بعد اشتباكها فى حروبها مع الدولة العثمانية وتحويلها على الطرق المصرية دون غيرها ، ولولا هذه الحروب المتتابة لسبقت لام الى فتح القناة ، وقد خطر لفرنسي هو المركيز دارجنسون أن يعلن الدعوة الى فتحها باسم الدين لخير جميع المسيحيين ، فأعلنها فى عهد لويس الخامس عشر ، ولم يفلح فى اجتذاب الانماع اليها ..

قناة السويس

الا أن الرحالة من أمم الغرب قد توافقت خواطرهم على الاتجاه إلى المحيط الاطلسى جنوباً أو غرباً ، فكشف دياز البرتغالى طريق أفريقية الجنوبية فى سنة ١٤٨٦ وكشف كولمبس أمريكا بعد ذلك ببضع سنوات، ووصل دى جاما إلى الهند من طريق رأس الرجاء بعد ذلك بأربع سنوات ، وجرت هذه الكشوف إلى وقائع بحرية بين البرتغاليين والمماليك المصريين انتصر فيها المماليك ثم انهزموا فى أوائل القرن السادس عشر (١٥٠٩) فيئسوا من طريق تجديد التجارة كما كانت قبل حقبة يسيرة ، وساعت أحوالهم وقلت مواردهم واشتبكت بينهم الحروب والفتن مما زادهم خساراً على خسار ، وأطمع الدول الغربية فى اقتزاع البلاد من أيديهم ، ودخلت قناة السويس لأول مرة فى الأعيب السياسة الدولية على يد فيلسوف من فلاسفة الألمان أحس الخطر على بلاده من مطامع لويس الرابع عشر فأراد أن يحول مطامعه من القارة الأوروبية إلى القارة الأفريقية : هذا الفيلسوف هو جوتفريد ولهم « ليننتز » (١٦٤٦ - ١٧١٦) صاحب الرسالة المشهورة عن « البعثة المصرية » وسفير حكومته زمن فى بلاط باريس . لكن هذه المغامرة قد ادخرت فى الغيب لمغامرة أوربة الأولى فى القرن الثامن عشر نابليون بونابرت ، فلم تتحرك حكومة باريس لحشد الجيوش إلى مصر إلا فى عهد ذلك المغامر الكبير

جاء نابليون إلى مصر ومعه بعثة من العلماء والمهندسين وفى ذهنه مشروع وصل البحرين أما من طريق النيل كما كانا متصلين فى عهد الفراعنة ، أو بحفر قناة من السويس إلى موقع يقابلها على البحر الأبيض المتوسط ، ولكن ضخامة النفقات التى قدرت لانجاز المشروع أقعدته عن العمل ، وانصرف عنه كل الانصراف كما قيل ، لأن مهندسه لابر Lapere توهم أن البحرين لا يستويان

وان بينهما فرقا يقرب من ثلاثين قدما ، فكان هذا مع ضخامة النفقات سبب انصراف نابليون عن تنفيذ المشروع كما وعد حكومته ، وقد خامر بعض الظنون ان حسبة لاير مصطنعة لتعجيز المحاولين ريثما يتيسر تدبير النفقات ، ودعا الى احتمال هذا الظن ان « التوصليلة » المطلوبة ، كانت ميسورة بعد فرع النيل كما كان في العهد القديم لولا عقبة النفقات

على ان خطأ الموازنة بين مستوى البحرين لم يلبث أن ظهر للفرنسيين أنفسهم عندما تولى البحث جماعة السيمونيين **«Simonians»** وهم أنصار الوحدة الانسانية والتقرب

بين أجزاء العالم ، وتعاقبت بحوث العلماء في هذا الموضوع نحو خمسين سنة بعد الحملة الفرنسية ، وممن اشتغل به لجنة من الانجليز (١٨٤٦) كان بين أعضائها جورج ستيفنسن **StsPhenson** ابن صاحب المخترعات البخارية المشهور ،

ولكنها لم تتقدم خطوة وراء البحث في امكان التنفيذ وتقدير التكاليف ، وظل الاعتقاد الغالب على غير المختصين ان المشروع « مخرق » أو حيلة لا يتراز المال كما قال بالمرستون في مجلس النواب الانجليزى حين أخرج بعض الاعضاء لتقاعده عن تشجيع الشركة التى تأسست لفتح القناة ، ويغلب على الظن ان مصلحة ستيفنسن الحبير بالسكك الحديدية التى زينته له تفضيل الاتصال بالخطوط الحديدية ، وعليه اعتمد بالمرستون . .

واهتم التجار والمهندسون الانجليز باحياء الطريق المصرى لنقل البضائع والمسافرين من الهند الى انجلترا ، وساورهم فى الوقت نفسه أمل الاتفاق على حفر القناة ، وكان سفيرهم فى مصر « جورج بلدوين » من اصحاب الخيال الشعرى فسير سفينة من انجلترا الى الاسكندرية وأخرى من الهند الى السويس وصعد

ذات يوم الى قمة الهرم الاكبر ومعه ثلاث قوارير احداها مملوءة بماء النيل والثانية بماء التامز والثالثة بماء الكنج ، وشرب مع أصحابه نخب الصداقة بين الانهر الثلاثة ، ولكن مشروعه حبط في ذلك الحين لامتناع الاستانة عن منح الرخصة الضرورية لايانحة الملاحة في البحر الاحمر ، ثم عاود رجال شركة الهند الشرقية مسعاهم عندهم جدد على الكبير لاستئناف السير في الطريق البرية بين السويس والاسكندرية فلم تثبت لهم فائدة الطريق البرية في اختصار الوقت والكلفة الا في اواخر سنة ١٨٤٥ ، واستقر الرأي أخيرا على اتخاذ مرسيليا محطاً لبواخر الشركة بعد أن كانت ترمي بوأخرها في تريبته وتنتقل البضائع منها الى الشواطئ البلجيكية ، ويشاهد الى اليوم في ميناء السويس تمثال « توماس وجهور » صاحب المساعي التي عاد بفضلها طريق التجارة البرية الى الارض المصرية ، وكان الرجل يعز ذلك الفضل الى تشجيع محمد علي ومواليه برعايته ويستحث قومه على العرفان بجميله فاجتمعت نخبة من جلة القوم وأعربت عن شكر الامة الانجليزية ، لتلك الرعاية المتوالية واهدت اليه نوطا نقشته صورته على أحد وجهيه وكتبت على الوجه الآخر صيغة الاهداء « الى نصير العلم والتجارة والنظام ، حامى رعايا الدول المتنافرة وأمواها وفاتح طريق البر الى الديار الهندية »

وكان تقديم هذا الاعتراف « ذي الوجهين » في سنة ١٨٤٠ . نفس السنة التي وقعت فيها انجلترا مع الدول « المتنافرة » لكي تنسى تنافرها وتتفق على صدم محمد علي عن ابواب الاستانة لقد كان محمد علي الكبير يعلم بثاقب نظره ان هذه الدول « المتنافرة » تتفق عليه اذا سحبت لها الغرة منه أو من خلفائه ، وقد سمع منها جميعا طلبا بعد طلب في مسألة القناة بعينها ، فلم تكن انجلترا ولا فرنسا وحدهما صالحتي القرض الاكبر في هذه

قناة السويس

الطريق ، بل حدث أن «مترنيخ» قطب السياسة الأوروبية في عصر نابليون أرسل اليه من يقنعه بفتح القناة لان النمسا في ذلك العصر كانت تشرف على الشواطئ الإيطالية ، وقد تلقى مترنيخ مذكرة بهذا الطلب من وزير دفاعه الكونت فيكلمونت (١٨٤٣) وجاء رسول النمسا الى القاهرة ومحمد علي في القيوم فلم ينتظر عودته بل ذهب اليه ليعرض مطلبه في ساعة صفو وخلو من التكاليف ، فكان جواب محمد علي ، كما كان جوابه لمن فاتحه في الامر من قبل ومن بعد « ان القناة تفتح - ان تفتحت - بمال مصر وعملها ولا يكون ذلك قبل اتفاق الدول على حيدة مصر والقناة » ومن نقائص مصر الخالدة أن مشروع القناة جذب اليه غلاة الاشتراكيين واقطاب رؤوس الاموال والصناعات في وقت واحد ، فكان الفضل في تصحيح الاخطاء الهندسية التي حرفت الانظار عن المشروع واجعا الى اتباع سان سيهون كما تقدم ، وكان خليفته « انفانتين » داعية القناة الاكبر في الدوائر العلمية والمالية ، وكانت دولته العلمية تجمع المهندسين والمؤرخين من فرنسيين وايطاليين ونمساويين وانجليز ، رمزا الى الاخاء و« تضامن » الاسرة الانسانية ، ووجهتها ربط الشرق والغرب في وشائج هذه الاسرة العامة ، فاشترك تالوت الفرنسي ونيجرللي الايطالي النمساوي وستيفنسن الانجليزي في تقسيم العمل وقيام كل طائفة على دراسة قسم منه ، ولكن صداقة « انفانتين » للمهندس الفرنسي دلسيس هي التي خرجت بالمشروع من دور الاحلام الى دور « الشغل » المشترك يقولون ، وأضفى دلسيس الى البشر الانساني يوم شهد بعينيته حركة الميناء في مرسيليا فشجلت همته وانعمشت آماله وابتعثته ابتعاثا الى اعادة الكرة عند محمد علي لانه كان يجهل جوابه لندوب النمسا وغيره من رسل اوربا الوسطى ، ولكن محمد علي كان كما قلنا يتخوف من

~~~~~ قناة السويس ~~~~~

تسلط الاجانب على الطرق المصرية بحرا وبراً فأعرض عن حفر القناة كما أعرض عن مد السكة الحديد بين الاسكندرية والسويس ، وظلت البضائع في ايامه تنقل على ظهور الجمال أو على السفن الصغيرة في ترعة المحمودية ، ولبثت ادوات السكة الحديد معطلة الى أيام عباس الأول الذي اذن بمدها فكان ذلك حافزاً جديداً لمعاودة البحث في حفر القناة.

وما من شيء يدل على أثر العلاقات الشخصية احياناً في تهديد الوسائل الى الاعمال الجسماء مما يدل عليه نجاح فردينان دى لسيبس صاحب مشروع القناة في اقناع محمد سعيد باشا - بعد وفاة عباس الأول - بإمكان حفر القناة وعظم الفوائد التي تعود على مصر من فتح هذه الطريق العالمية في أرضها

فقد كان محمد سعيد باشا في صباه يميل الى البدانة وكان ابوه محمد على حريصاً على تربية ابنائه على الحياة العسكرية والنشأة الرياضية ، فكان يحتم على الصبي محمد سعيد ان يسبح ويمدو كل يوم مسافات طويلة، ويأمر له بالقليل من الطعام الذي لا يسمن ولا يشبع ، وكان ماثيود لسيبس والد فردينان صديقاً لمحمد على يحبه من عهد وساطته عند الباب العالي في اختياره للاريكسة المصرية ، وكان يأذن لابنائه في زيارة القنصل لتوثيق عسرى المودة واتقان اللغة الفرنسية ، فكان محمد سعيد يجد في دار القنصل شبعه من المكرونة التي كان مشغوفاً بأكلها ، وكانت صحبتة لفردينان الصغير خير شفيع للمهنمى الفرنسي فيما بعد ، لاستجابة رجائه بعد طول التردد فيه على أيام أبيه

واتفق أيضاً ان فردينان هذا كانت تربطه بالامبراطورة « اوجيني » صلة قرابة ومودة ، فلولا صجفة المكرونة وهذه



فردینان دی لاسین

المصادفة التي ربطت بين دلبس وبلاط فرنسا لما استطاع الرجل ان ينجح حيث اخفق غيره ، ولحبط العمل كله بعد الشروع فيه لولا اليد القوية التي كانت تنقذه من ورطة بعد ورطة في بلاط باريس

الا ان «دلبس» قد استختم كل ما في جعبته من الوسائل لاقتناع سعيد باشا بفوائد مشروعه وضمن ذلك خطابه التاريخي الذي يحسن بنا اثباته في هذا المقام بقليل من التصرف لبيان وجهات النظر التي مثلها او تمثلها القائمون بحفر القناة قبل الشروع فيه . قال : ولما اهتم اقطاب العالم - ولاسيما ملوك مصر - بالصلة بين البحرين الاحمر والابيض ، ومنهم سيزوستريس الاشهر والاسكندر الاكبر ويوليوس قيصر وعمر بن الفاص ونابليون الكبير ووالدك العظيم ، وأفلح بعضهم فوصل بين البحرين بترعة تمتد من النيل بقيت فترة قبل الهجرة الحمديدية بنحو تسعة قرون ثم اتملت وانقطع عنها ماء النيل وظل منقطعا الى أن أعيد بمسددك وبقيت التربة زهاء اربعة قرون ونصف قرن صالحة للملاحة في أيام البطالسة حتى علاها التراب في القرن الرابع قبل الهجرة وجاء عمرو بن العاص فاصلاحها وجري الماء فيها مائة وثلاثين سنة ...

« ولما قدم يونانبارت الى مصرود لو أمكنه إعادة التربة وان تقرن شهرة هذا العمل العظيم بشهرته ... فتنب للبحث في هذه المسألة كبار المهندسين وعلماء السير والآثار .. وطلب اليهم ابداء الرأي في إمكان التوصيل بين البحرين من غير طريق النيل واحصاء تكاليفه .. فكتب احدهم مسيو لوبيير تقريره ... ووقف يونانبارت على تكاليف المشروع فاستعظمها .. وتمنى لو تأتي للدولة العثمانية ان تصل بين البحرين فتدل بذلك

على حياتها وتنفي الشبهة عن بقائها وتسدى للحضارة يدا
لاتنساها ٠٠ ولا يخفى ان اتفاق دول اوربة على رد العدوان على
الاستانة وبقائها في يد الدولة ٠٠٠ انما يرجع الى موقع خليج
السويس بين البحرين وخوف الدول من تسلط احدها عليه
فتقوى على غيرها ويختل التوازن بينها وبين نظيراتها ٠٠ فكيف
لو تمت الصلة وقبضت مصر على مفاتيح العالم ٠٠٠ ؟ ان الدول
اذن تجمع على حرية هذا المجاز ولا تسمح لغير الدولة العثمانية
بالسيادة عليه ٠٠

ثم استطرد المهندس الفرنسي الى مسألة الاموال والايدى
اللازمة لحفر القناة ، فقال ان مسيو لوبير منذ خمسين سنة
قدر عدد العمال بعشرة آلاف ينجزون حفرا في أربع سنوات
٠٠ وان مسيو تلابوت منذ عشرين سنين استحسن أن تمتد القناة
الى القناطر الحيرية فالاسكندرية وقدر تكاليف انجازها بنحو
مائة وثلاثين أو مائة وأربعين مليون فرنك ، يضاف اليها
عشرون مليوناً لإنشاء الميناء بالسويس ٠٠ ثم ذكر ان مهندس
القلاع الفرنسي في عهد محمد علي وضع رسماً للمشروع وكتب
عنه تقريراً عاونه فيه المهندسان الفرنسيان لينان وموجيل ٠٠
وتبين من جميع هذه البحوث أن المشروع « عملي » قابل للتنفيذ
محقق الفائدة خلافا لما قر في بعض الاذهان ٠

ثم تكلم عنه من الوجهة الدولية فذكر من أسباب معارضة
انجلترا له انها تريد ان تبتأثر بالسيادة البحرية ولا تحب التقدم
لغيرها مع انها تملك أهم المواقع البحرية في العالم كجبل طارق
ومالطة وجزائر الارخبيل وعدن وستغافورة واستراليا فلا ضرر
عليها من التقريب بين البحرين ، وقال ان ابتداء العمل فعلا خلق
ان يحسم الخلاف ويحمل الدولتين انجلترا وفرنسا على قبول

الاستمرار فيه . أما الدول الأخرى : فالنمسا قد اعترفت بحرية الملاحة في نهر الدانوب، والمجر ترحب بالقناة لأنها عظيمة النفع لميناء تريسته والبندقية ، ولا ينتظر من روسيا معارضة في حفر القناة لأنها تروج تجارتها ، ولا من الولايات المتحدة لأنها تؤكد العلاقة بينها وبين الهند والصين ، ولا من اسبانيا لأنها تيسر مواصلاتها مع جزر الفلبين، ولا من هولندا لأنها تيسر مواصلاتها مع جاوه والصومال وبرنيو . . . فالعالم كله يسعد بفتح هذه القناة . . . ومان أحد ينظر الى موقعها الحال من الخريطة الا اندفع شوقا الى الأمل في نحو ذلك الحلاء .

ولم يكذ خبر الموافقة على مقترحات دلسيس يسرى الى أوربة حتى تناولته الصحافة الانجليزية ، وفي مقدمتها الصحف الهزلية ، بالتسخيف والتقريع، واتهمت دلسيس بالدجل ونيزته بالقباب السخرية وأطلق عليه بعضها لقب سيزوستريس القرن التاسع عشر ، وتساءلت : من هذا الذي يريد في هذا العصر أن يعيد أساطير الاولين .

وقد كان أخوف ما يخافه سعيد باشا أن يغضب انجلترا وأن يستهدف لكائدها في الاستئانة ، فسأل قنصلها عن رأى دولته فلم يسمع منه اعتراضا لأن انجلترا كانت في تلك الفترة شديدة الرغبة في مرضاة فرنسا لمقاومة روسيا في غارتها على المؤلة العثمانية ، وبعد أخذ ورد ووعده وتسويق صدر الاذن (يناير سنة ١٨٥٦) بالبدء في حفر القناة ، ولكنه لم يبدأ قبل انقضاء ثلاث سنوات .

ويرى القراء مما تقدم ان دلسيس قد استغل موقف الدول من محمد علي في سنة ١٨٤٠ لاقناع خليفته بمزايا فتح القناة في بلاده ، فاعتقد سعيد باشا أن وجود هذا المجاز العالمي في مصر ضمان لها من عدوان إحدى الدول عليها ، كما كان وجود

الاستانة بين مضائق البسفور والدرديل ضمانا لها من هجمات روسيا ومصر عليها ، واعتقد أنه اتخذ الحيلة الكافية لإعلان حرية القناة وحيدتها المالية بالنصر في «الرخصة» على تأليف شركة دولية تجمع كلمة الدول على مباشرة العمل فيها .

غير أن شروط الاتفاق كانت في جملتها ملجفة بمصر وشروط تنفيذها أشد اجحافا ، لأنها أوجبت على مصر أن تنزل للشركة عن الأرض التي تحف بضفتي القناة ، وأن تسمح للشركة ببيع الماء العذب من التربة التي تمدها إلى الاسماعيلية ، وأن تسخر للشركة أربعة أخماس العمال المشتغلين بها ، وأن تخولها الانتفاع بمناجم الحكومة ومعادنها ، وأن تعفيها من الضرائب والرسوم على وارداتها ، وأن تقسم أرباح الشركة - بعد خصم خمسة في المائة في مقابلة الفوائد وخمسة في المائة تدخر للمال الاحتياطي - على النسبة الآتية : عشرة في المائة لمؤسسي الشركة وخمسة وسبعون في المائة لأصحاب الأسهم والموظفين والعمال ، وخمسة عشر في المائة للحكومة المصرية ، وتؤول القناة بعد تسع وتسعين سنة إلى ملك الحكومة

أما اتجلترا فإنها عملت على إحباط المشروع من جهة وعلى كسب نفوذ لها في مصر يقابل هذا النفوذ من جهة أخرى ، فلم تات سنة ١٨٦٢ حتى تورط سعيد باشا في صفقة جائرة مع بيت « فرهلنج جوشن » بلندن فقدمه قرضا بأكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، تبعثها قروض أخرى كانت هي أول الكارثة التي استفحلت بعد ذلك حتى قضت على استقلال البلاد وعرضتها للرقابة الأجنبية .

وفي خلال هذه السنوات لم تهدأ الحطة عن محاربة المشروع عند « الباب العالي » فتأخرت موافقته عليه من سنة ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٥٨ ، ولا صدر القرار بالموافقة عرضت الاسهم في

الاسواق - وعدتها أربعمائة ألف بمائتي مليون فرنك - فاشترت فرنسا (٢٠٧ و ١١١ سهما) واشترت البندقية ألفا وثلاثة وثمانين سهما واشترت حكومة الليمونت ألفا وثلثمائة وخمسين سهما ، واشترت هولندة واسبانيا وتركيا مابقى من الاسهم ، ماعدا حصة مصر وفدرها (١٣٦ و ٦٤٢) منها ستة وتسعون ألف سهم رصدتها دلبسيس لحساب محمد سعيد باشا على غير علم منه ، فاضطر الى قبولها بعد الممانعة خوفا من تهمة الافلاس وحبوط العمل بعد الشروع فيه ، وتخلفت أثمان هذه الاسهم ديونا الى أن سددها اسماعيل باشا باسناد ماليه كتبها على الحكومة المصرية .

ولم تياس انجلترا من تدبيراتها للقضاء على المشروع فاتخذت من نفخة العصر في تلك الاونة حجة للتشهير به واستثارت الضمير الانساني عليه . وكانت نفخة العصر محاربة الرق وتجريد الحملات لطاردة النحاسين ، فراحت السنة السياسة البريطانية تذبح اخبار السخرة في القناة ، واخبار الوباء حمى التيفود ، الذي صرت عدواه من القناة الى القطر كله فاهلك عشرات الالوف من العميال والفلاحين ، وصدقت في القول ولم تصدق في النية ، لان المتعهدين ضمنوا بالاجر اليومي على قتلته - وهو عشرة مليات للعامل - فهلك العمال جهدا وجوعا ، وشناع التنمر بين المصريين من شركة القناة ومن كل مايتعلق بالقناة ، واوشكت انجلترا أن تنجح في تدبيراتها بين الامتانة والقاهرة وعواصم الدول الاوربية . ثم مات سعيد باشا في هذه الاثناء و آلت الاريكة المصرية الى اسماعيل باشا فاحس النقمة على المشروع من جانب انجلترا ومن جانب الدولة العثمانية ، ولم يشأ أن يغضب فرنسا فيادر بسداد ثمن الاسهم

التي لم يسدها سعيد باشا وقيمتها مليونان من الجنيهات ، وأعلن الشركة بعزمه على تقص العمال ورد الأرض التي وضعت يدها عليها الى ملك الحكومة وأنلرها بوقف العمل ان لم تبلفه موافقتها في وقت وجيز، فلجأ دلسبس الى حكومته

وتخرجت الامور بين اسماعيل ونابليون فاذا بالتهديد الذي وجهه اسماعيل الى الشركة يؤول الى مصلحتها وخسارة مصر، لان اسماعيل رضى أن يعرض الخلاف على هيئة من المحكمين في فرنسا فحكموا على مصر بغرامة قدرها ثلاثة ملايين وثلثمائة وستين

الف جنيه تعويضا للشركة عن الغاء السخرة ورد الأرض التي على الضفتين وتكاليف حفر الترع العذبة ، فانتفعت الشركة بهذا المال وهي محتاجة اليه ، وأبرأ اسماعيل ذمته أمام الأستانة ، ولندن وأقبل على مساعدة الشركة بكل ما استطاع ، وكان في الواقع يساعدها في أشد أوقات الخلاف، فقد أعطاها ثلثمائة ألف جنيه ثمنا لأرض في وادي الطحيلات اشترتها في عهد سعيد بأربعة وسبعين ألف جنيه ، وأعطاها مليوناً ومائتي ألف جنيه ثمناً للمباني التي أقامتها بالسخرة والادوات المصفاة من الرسوم .

وفرغت الشركة من حفر القناة في أواخر سنة ١٨٦٩ فنجمت مشكلة جديدة كانت خواتمها أخطر جداً من فواتحها لانها غيرت قلب السلطان العثماني على الحديد وفتحت أبواب الأستانة للمسائس والوشايات التي اشتركت فيها الدول وأمراء البيت العلوي ممن حرموا حقوقهم أو آمالهم في الوراثة بعد نقل ولاية العهد الى أبناء اسماعيل فجرت الى خلعه بعد سنوات .

وخلاصة هذه المشكلة المتشعبة ان الحديد وجه الدعوة الى الملوك والأمراء لشهود حفلة الافتتاح باسمه وأغفل السلطان في هذه الدعوة فداخله الريب وأمر الصدر الأعظم بالاحتجاج لدى

الدول والعتب على من قبل الدعوة دون الرجوع الى ولى الامر «المتبوع» فصادف هذا الاحتجاج هوى فى نفوس المحققين على الحفلة كلها لما فيها من تمييز نابليون الثالث « محتضن المشروع » فى مجامع السياسة الدولية ، وهموا بالاعتذار لولا التوسط فى الامر والاتفاق على تسوية المشكلة بمرور من يشاء من المدعويين بالاستانة قبل السفر الى القاهرة ، وكانما اراد السلطان أن يضرب دولة بدولة وأن يطفىء نجم نابليون بنجم اكبر منه فالجاء الحق الى انتقام غير لائق بمكانته ولا بدعواه وأتاب عنه مندوب انجلترا وفوض اليه أن يهكر المدعويين باسمه ، وقد تعمد هذا المندوب أن يتاخر قليلا فى سفره الى الاسماعيلية فوضل والقوم يخطبون ويشيدون بذكر الخديو دون الاشارة الى السلطان ، فاذا به يقف هاتفا لأمير المؤمنين ويتبعه الحاضرون بهذا الهتاف (وكان افتتاح القناة فى السابع عشر من نوفمبر سنة ١٨٦٩)

* *

وهذا هو مجمل وجيز للبيانات الرسمية المصرية عن سير العمل فى القناة الى يوم افتتاحها ، كما جاءت فى تقويم النيل لصاحبه أمين سامى باشا المؤرخ المشهور

- (١) كان مبدأ العمل فى حفر قناة السويس حصل فى بور سعيد يوم ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ (٢١ رمضان سنة ١٢٧٥)
- (٢) صرفت شركة مساهمة القناة فى برزخ السويس ٤٨٠ مليوناً من الفرنكات بما فى ذلك أماكن العمال وبناء مدينتى بور سعيد والاسماعيلية والمحاط والمكافآت التى كانت تعطى زيادة على المرتبات

(٣) بلغ عدد العمال الوطنيين الذين أعدتهم الحكومة لهذا العمل بدون أجره (سخرة) ٢٧٠٠٠ نفس ، وأما عدد المستأجرين والمستخدمين فبلغ خمسة آلاف نفس تقريبا
(٤) بلغ طول القنال من بورسعيد الى السويس (محطة توفيق) ٨٧ ميلا

(٥) حصل الاحتفال بالسفر فيه فى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وقد حضر هذا الاحتفال كل من جلالة امبراطورة فرنسا و جلالة امبراطور النمسا والمجروالامراء اولياء عهد الروسيا وبروسيا وهولندة ، وحضرا ايضا بالنيابة عن دولة انجلترا رئيس عمارة حربية

(٦) وأول سفينة تجارية مرت بالقنال بعد الاحتفال بافتتاحه دافعة عوائد الامور باعتبار عشرة فرنكات عن كل طونولاته هى السفينة المسماة « اميراتريس » وهى من سفن المساجيرى امبيريال وهى الآن مساجيرى ماريتيم

وهذه البيانات المتقدمة أجوبة على أسئلة وجهها الى شركة القناة صاحب تقويم النيل

وقال جرجس حنين بك صاحب كتاب الاطيان والضرائب :
« فى تاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٦٣ جلس على أريكة الخديوية المفقور له اسماعيل باشا ولم يمض أكثر من سبع سنوات على تاريخ جلوسه حتى تم حفر برزخ السويس وأعد رسميا لمروور البواخر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩

وقد تكلفت خزانة الحكومة فى تيار انشائه نحو ستة عشر مليونا ونصف مليون جنيه : هذه مقدراتها

(١) ثلاثة ملايين ونصف مليون قيمة السهام التى اشتراها المفقور له سعيد باشا

(٢) ثلاثة ملايين قيمة الترضية التي حكم بها على الحكومة المصرية الامبراطور نابليون تعويضا لشركة القنال عما ألم بها من الضرر بسبب ما تسبب الى الحكومة من أنها منعت تشييد الانفاق بالترع.

(٣) اربعمائة ألف جنيه ثمن اراضي ومباني رأس الوادي التي أخذتها الحكومة من الشركة وهى اطيحان. جفلك الوادي التي كانت أخذتها شركة القنال من خديو مصر بمليون وسبعمائة ألف فرنك ثم أعيدت بعد ذلك للحكومة فى مقابل عشرة ملايين من الفرنكات . . .

(٤) اربعمائة ألف جنيه نظير تعويض للشركة عن أعمال قيل أن الشركة قامت باجرائها فى التربة الحلوة

(٥) ثمانمائة ألف جنيه صرفت الى المقاولين الفرنسيين لاتمام انشاء التربة الحلوة

(٦) اربعمائة ألف جنيه أنفقتها الحكومة فى انشاء التربة الحلوة

(٧) مليون جنيه نفقات المهرجان الذى أعد للاحتفال بفتح القنال رسميا ويتبع ذلك نفقات أسفار الى أوروبا والاستانة فى شئون التربة

(٨) سبعة ملايين جنيه فائدة هذا المال لتمام استهلاكه وجاء فى كتاب تاريخ مصر فى عهد اسماعيل :

« فى غرة صفر سنة ١٢٨٦ (٦ يوليو سنة ١٨٦٤) أصدر نابليون الثالث امبراطور فرنسا حكمه فى الاشكالات التى كانت بين سمو اسماعيل باشا والى مصر والموسيو دولسبس رئيس شركة قنال السويس بما يأتى :

(أولا) اعادة ستة آلاف فدان من الاطيان الممنوحة للشركة الى

الحكومة المصرية بتخفيض مقدار الأرض التي كانت للشركة على جانبي الترع من كيلو متر الى ميتين مترا

(ثانيا) إعادة جميع الاطيان التي باشرت الشركة فلاحيتها وزراعتها وقدرها ٦٣٠٠٠ هكتار الى الحكومة على ألا تبقى لنفسها منها سوى ثلاثة آلاف هكتار

(ثالثا) تتخلى الشركة للحكومة المصرية عن كل حق في مد الترع ذات الماء العذب من مصر الى السويس وبور سعيد ، والزام الحكومة المصرية بمدها ، وهي الترع المعروفة الآن بالاسماعيلية ، مع حفظ حق الشركة في الانتفاع بها

(رابعا) ابطال حق الشركة في مطالبة الحكومة المصرية بالعمال الا على سبيل العارية المأجورة

(خامسا) الزام الحكومة المصرية بمقابل ذلك جميعه وعلى سبيل التعويض بدفع مبلغ ٨٤ مليوناً من الفرنكات

وخير ما يعقب به على هذا الحكم قول الشاعر الهازل :

منك الدقيق ومنى النار أنفخها والماء منى ومنك السمن والغسل

قال فرنسوا جوزيف امبراطور النمسا لاسماعيل باشا وهو يودعه في محطة القاهرة : « اسمح لى يا صاحب السمو ان ابدى راىي الخاص : ان مصر لو كانت فى حوزتى لوضعتها بين جفنى عينى واحكمت اغلاقهما عليها حتى لا يراها أحد »

لم يكن فرنسوا جوزيف مغمض العين حين فاه بهذه الكلمة لانه قد نظر بعيدا جدا الى الاعين التي فتحت على مصر فى ارجاء العالم كله ، ساعة الافتتاح

وكانما شاعت المقادير لقناة السويس هذه أن يحيط بها سوء التقدير من كل جانب وفى كل حقبة . فان « دلبس » نفسه قد أساء التقدير كثيرا حين قدر ان اختصار المسافة من ١١٣٧٩

ميلا الى ٧٥٢٨ ميلا سيحول السفن الشراعية حتما من طريق رأس الرجاء الى طريق السويس وحين قال لاصحاب الاموال من الانجليز وهم معرضون عنه : « ليست بواخركم التي تعينني ولكنني أخطب ود السفائن ذوات الشراع » فانقضت سنتان وهذه السفائن ذوات الشراع تتجنب الطريق الجديدة ، وهبطت قيمة السهم في السوق من عشرين جنيها الى سبعة جنيها ، ولم تقو الشركة على تعويض الخسارة الا بعد موافقة الدول في مؤتمر الاستانة - باقتراح الانجليز في هذه المرة - على زيادة الرسوم بنسبة اربعين في المائة ، لان الكشف عن مناجم الذهب في استراليا وزيلندة الجديدة قد ضاعف حركة الملاحة بينها وبين هذه الجزر النائية ، وكان تقدم الآلات البخارية قد نقص من تكاليف الوقود فاعتمدت الشركة على هذه « البواخر » التي خف حسابها في تقدير دلسبس وحامل الاسهم الاولين

واذا رجعنا الى العلة الحقيقية لنقص موارد القناة تكشفت لنا هذه العلة عن غش صريح في تقدير حمولة السفن وتقدير الرسوم تبعا لهذه المغالطة . فقد كانت الحمولة « الواقعية » اضعاف حمولة المركب المسجلة في الرخصة ، فأعلنت الشركة في اول يولية سنة ١٨٧٢ انها ستحصل الرسم على الحمولة الموجودة فعلا في كل سفينة ، وصدر الحكم لمصلحتها في الخلاف بينها وبين بواخر « المساجيرى ماريتيم » ولكن البواخر الانجليزية فزعت الى حكومتها ودارت المفاوضات بين هذه الحكومة والحكومات ذوات المصلحة في القناة ، واتفقت الدول جميعا على عقد مؤتمر الاستانة للنظر في هذه المسألة سنة ١٨٧٣ ، ورفض المؤتمر الاخذ بمبدأ الشركة في تقدير الحمولة ولكنه نظر كما قال الى « تضحيات » حامل الاسهم فأضاف ثلاثة

فرنكات على رسم الطن المسجل حسب الطريقة الانجليزية ، وأربعة فرنكات على الرسم المسجل بغير هذه الطريقة ، وتقرر البدء بتحصيل الرسوم على هذا الحساب من ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤ ، ولكن هذا التعديل لم يسر على السفن الحربية

وقبل أن تستفيد مصر من هذا التعديل ضاعت من يدها أسهم الشركة التي كانت تملكها الى ذلك الحين ، وتألقت المضاعف الداخلية والدسائس الخارجية على حرمانها هذا النصيب الوحيد الذي خرج به من أسهم الشركة ، فقد علم صحفي انجليزي - هو فرديريك جرينوود محرر البال مال جازيت - ان أزمات الديون قد ألجأت الحديو اسماعيل الى المساومة على بيع حصة الحكومة المصرية من أسهم قناة السويس ، فبادر الى اطلاق دزرائيلي على الخبر وتبين من سؤال الحديو انه صحيح وان بيتا من بيوت فرنسا عرض على الحديو ثلاثة ملايين وستمائة وثمانين ألف جنيه ثمنا للأسهم وهي قرابة « ١٧٧.٠٠٠ سهم » نحو نصف الاسهم جميعا وعدتها أربعمائة ألف سهم كما تقدم . ولم تضارض الحكومة الفرنسية في عقد هذه الصفقة مع الحكومة الانجليزية لانها كانت محتاجة الى تأييدها أمام هجمات بسمارك ومحتاجة الى معونتها والاشتراك معها في القناة دفعا لمناوراتها السياسية والاقتصادية حولها وحول غيرها من المرافق الكبرى ، فأوعز دوق ديكاژ Diezæ الى البيت الفرنسي بكف يده عن المسألة . وقدم الصفقة هدية الى دزرائيلي فبادر هذا الى اغتنام الفرصة ولم ينتظر اذن البرلمان بعد عودته الى العمل من أجازة الخريف ، وأسعفه روتشيلد بالمبلغ المطلوب وهو أربعة ملايين وتمت الصفقة في نوفمبر سنة ١٨٧٥

بعد هذه الصفقة لم يحدث شيء ذو بال يتعلق بالقناة غير اتفاق الدول في سنة ١٨٨٨ على حيدة القناة . وقد وقع على هذا الاتفاق مندوبو انجلترا والمانيا وروسيا وفرنسا والنمسا والمجر وإيطاليا وهولندا وتركيا ، وصرحت انجلترا بأنها لا تتقيد بهذا الاتفاق أثناء احتلالها العسكري للبلاد المصرية الا بشرط يقضى بتعيين لجنة دولية لتنفيذ الميثاق عند تهديد سلامة القناة ، وأعلنت في المادة السادسة انها تقرر معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وتعمل على تنفيذها

وعلى الرغم من هذه الحيدة المضمونة « وهذا العهد المكفول بموافقة ثمانى دول ، قد استخدمت القناة في الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) لشل حركات الاسطول الروسى المعروف باسطول البحر البلقى ، وقد كان أقوى عدة للروس في حروب البحر وكان تعويلهم عليه أكبر من تعويلهم على السكة الحديد في سيبيريا لكسب الحرب البرية . وجلية الامر ان المصادفات ، كما قالت صحافة انجلترا يومئذ قد انتظرت الى أن وصل الاسطول الروسى الى مدخل القناة فأغرقت - أى المصادفات - سفينة عابرة وسط القناة وتعطل مرور السفن الى أن سمحت المصادفات أيضا بغلبة اليابانيين على الروس فى الشرق الاقصى ، فازيلت السفينة الجانحة عن الطريق ، ووصل الاسطول الى مقصده بعد فوات الاوان .

وأهم ما حدث بعد معاهدة الحيدة وحادث الاسطول البلطى ان شركة القناة أرادت بعد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا بفترة وجيزة أن تمد أجل الامتياز أربعين سنة بعد انتهائه فى ١٧

قناة السويس

نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وعرضت على مصر في مقابلة ذلك أن تقسم الارباح مناصفة بين الحكومة والشركة ، وان تدفع الشركة الى الحكومة أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط تبتدىء من سنة ١٩١٠ وتنتهى في سنة ١٩١٣ وتنزل الحكومة من أجل ذلك عن أرباحها - وهى خمسة عشرة فى المائة من جملة الارباح - ابتداء الاجل الجديد

وقد كان الزعيم الخالد سعد زغلول باشا وزيرا يومئذ في الوزارة فاشتراط للدفاع عن الاقتراح أمام الجمعية العمومية أن يكون رأيها قاطعا في قبوله أو رفضه ، ووافقت دار المنسوب البريطانى على هذا الشرط لانها لم تشأ - بعد الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا - ان تصدعها برفض الاقتراح، فرأت في احالة المسألة الى الجمعية العمومية مخلصا من المشكلة كلها ، وكان رأى العام فى مصر متجها الى رفض الاقتراح كراهة منه لذكرى القناة وعقابيل القناة

فى خلال هذه السنين تضخمت السفن وتعذر مرور بعضها من القناة فوسعت وعمقت بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٩ حتى بلغ عرضها خمسة وستين مترا أو خمسة وسبعين مترا على حسب المواقع فى الاماكن المستقيمة وثمانين مترا فى الأماكن المنحنية وبلغ عمقها تسعة أمتار ، وبعد الاصلاحات التى تمت فى سنة ١٩٣٣ أصبحت القناة تتسع للسفن التى حمولتها خمسة وأربعون ألف طن

وقد بنيت بعد الحرب العالمية الاولى مدينة بور فؤاد على الضفة الشرقية أمام بور سعيد، وأقيمت على القناة بعد نشوب الحرب

~~~~~ قناة السويس ~~~~~

العالمية الثانية قنطرة للسكة الحديدية تصل بين القاهرة
وبيروت

ولم تزل انجلترا تسعى عند دول البحر الابيض المتوسط
حتى اعترفت لها فرنسا وإيطاليا بأهمية القناة العسكرية بالنسبة
الى مركز انجلترا فى الهند وماوراءها ، ونصت المادة الثامنة من
المعاهدة المصرية الانجليزية (١٩٣٦) على ابقاء قوة بريطانية
بجوار القناة للدفاع عنها ويثما يستقل الجيش المصرى بهذه
المهمة

وقد أدى تطبيق قانون الشركات الذى أصدرته حكومة
النقراشى باشا الى زيادة الاعضاء المصريين فى مجلس الادارة وزيادة
عدد الموظفين والعمال فى الشركة وقضى اتفاق (٧ مارس سنة
١٩٤٩) بين الحكومة المصرية والشركة باجراء اصلاحات أخرى
لتعميق القناة نصف متر تيسير المرور السفن التى يبلغ غاطسها
ستة وثلاثين قدما ، ولا تقل حصة مصر بمقتضى ذلك الاتفاق
عن ثلاثمائة وخمسين ألف جنيه

لقد جنى الانجليز من أرباح القناة أكثر من عشرة اضعاف
التمن الذى بذلوه فى الاسهم المصرية ، وقدرت قيمة الاسهم
منذ سنوات بأكثر من ثلاثين مليون جنيه ، وخولتها هذه الاسهم
أن تعين فى مجلس الادارة عشرة أعضاء من ثلاثة وثلاثين ، ولكن
دعوى انجلترا فى القناة تتبدل فى كل دور من أدوار السياسة
البريطانية وكل دور من أدوار السياسة العالمية

قال النائب الانجليزى باسيل وريفولد Worsfold فى
كتابه مستقبل مصر : « ان سياسة انجلترا فى مصر عرضة
للانحراف أو للنقض من جراء المفاجآت فى تطورات العلاقة
بين الدول الكبرى »

وقال قباء ذلك : « ان العناصر المهمة فى تطورات الموقف هي

قناة السويس

(١) استقرار بريطانيا كقوة رئيسة في شواطئ أفريقيا الشرقية مع شبكة من النظام تتناول السودان وأوغندا وأفريقية الشرقية البريطانية وأفريقية البريطانية الوسطى وروديسيا الشمالية والجنوبية و (٢) امتداد الامبراطورية الهندية وعلاقتها التي يحتمل أن تزداد اتصالا بتلك الشبكة من النظام و (٣) انشاء القوات الوطنية وتدريبها بإشراف أفريقية الجنوبية وأستراليا وزيلندة الجديدة مع تأسيس بحريات محلية في أستراليا وزيلندة الجديدة و (٤) ارتباط الهند وأفريقية الشرقية لأغراض الدفاع

« وعلى هذا ، ومع حسابان الحساب للنقص المتتابع في أهمية قناة السويس من الوجهة العسكرية ، تظل مصر عاملا له قيمته في الدفاع عن الامبراطورية ، ويمكن أن يقال انه مهما يبلغ من استعداد الشعب المصري سريعا لحكم نفسه لن تنجلي بريطانيا العظمى الا على شروط تخولها العودة الى السيطرة العسكرية في حالة الاضطراب الداخلى أو التهديد من الخارج »
لا جرم اذن تصبح قناة السويس هي بيت القصيد من حوادث الاسكندرية وحوادث مصر عامة في الحادى عشر من يولية سنة

١٨٨٢

ولكنه بيت قصيد يتغير معناه ولا يزال متغيرا مع الزمن كما يشاء الله ، الا أن يشاء الله »



الصهيونية

من العوامل التي مهدت للاحتلال البريطاني عامل هام لا يجوز اهماله عند تقدير الواقع في كل مسألة خطيرة ولاسيما المسألة المصرية ، وهو عامل « الصهيونية » التي تسمى احيانا باليهودية الدولية .

وقد رأينا طائفة من المؤرخين يتكلمون عن هذا العامل الهام في سياسة العالم كانه « هيئة منظمة » تتألف من شيوخ محنكين يجتمعون في عواصم مختلفة ويصدرون في كل اجتماع قرارا يتبع الى موعد الاجتماع التالي ، ويوشك أن تنطبق الحوادث في هذه الفترة حرفا حرفا على ما رسموه ورتبوه .

ونحن لم نعرف فيما اطلعنا عليه دليلا قاطعا يثبت وجود هذه الهيئة من الشيوخ المحنكين والرؤساء المطاعين الذين لا يعلم احد كيف يقع عليهم الاختيار وكيف تنعقد لهم طاعة الملايين في اقطار العالم المعمور ، ولكننا نحسب ان الحوادث التي يذكرها اولئك المؤرخون لا تستلزم تفسيرها بوجود تلك الهيئة المختارة ، وان التفسير القصود يمكن ان يتم بما بين أقطاب الصهيونيين من وحدة الفرض والقدرة على اغتنام الفرص والانتشار في جهات العالم التي تفتح لهم منافذ الفرصة في امكنة متعددة ، مع اشتغالهم جميعا بأسواق المال والتجارة التي تتصلب سرا وجهرا بمسائل السياسة .

وسنرى فيما يلي مثالا للتدبير ، الذي يتم في حينه خطوة بعد خطوة على غير تفاهم سابق ، فيظهر بعد حين كانه خطة مرسومة وضعتها أناس متفاهمون واملوها على اتباع

يدينون لهم بصديق الطاعة واخلاص النية ، ولا تفاهم هناك في الحقيقة والا املاء .

اتفق في سنة ١٧٩٨ سنة الحملة الفرنسية على مصر ، أن يهوديا فرنسياً اذاع في باريس خطابا الى قومه يدعوهم فيه الى تأليف مجلس عام يضم اليه مندوبين من اليهود المنتشرين في انحاء العالم ، ويكون اجتماعه الاول في باريس لتقديم طلب الى الحكومة الفرنسية يسألونها ان تساعدكم على رد وطنهم القديم ، وشفعون هذا الطلب بالسمى في الاستانة لاقتناع السلطان العثماني بقبوله ، وقد جاء في ذلك الخطاب ان البلاد التي يريدونها تشمل الوجه البحري في مصر الى مكاو والبحر الميت وشواطئ البحر الاحمر ، وهي رقعة من الارض تجعلهم سادة التجارة الهندية والعربية والفارسية ، ويقول صاحب الخطاب ان فرنسا يمكن أن تستمال الى هذه المهمة بما نخصها به من الربح والموض والمقايضة على النفوذ .

نقل سوكلوف Sokolow هذا الخطاب في كتابه عن تاريخ الصهيونية من سنة ١٦٠٠ الى سنة ١٩١٨ ، ونقل معه التصريح الذي اطلنه نابليون في الصحيفة الرسمية بعد ذلك بسنة واحدة ، ودعا فيه يهود افريقية وآسياء الى موافاة جيشه ليدخل بهم في ظل رايته الى مملكة «أورشليم» .

وقد فشلت حملة نابليون كما هو معلوم وحبطت معها مشروعات كثيرة ومنها هذا المشروع . لكن الفكرة لم تزل تساور اذهان الصهيونيين ولم يزل لها دعاة في القارة الاوربية ، يعالجون تحريكها حيث سنحت لهم سانحة في الرجاء ، وقد جاءت الحركة التالية من يهودى متجنس بالجنسية الانجليزية يسمى السير

موسى حايم مونتفيور، ويشغل بالتجارة في الشرق وله معرفة
بوالى مصر في ذلك العصر محمد على الكبير، وقد كتب في مذكرته
بتاريخ الرابع والعشرين في شهر مايو سنة ١٨٣٩ « انه سيطلب
من محمد على أن يؤجر له اقليما يزرعه من ارض فلسطين ويؤلف
لاستغلاله شركة انجليزية تؤدي اجرتة مدة خمسين سنة » . ثم
تغيرت الاحوال بعد معاهدة سنة ١٨٤٠ واخراج فلسطين من
حوزة محمد على فقتع الرجل بوعد من المرستون بحماية اليهود
في البلاد التركية واستاجر في سنة ١٨٥٤ ارضا في صغدا لقامة
نحو خمسين اسرة اسرائيلية .

وكما اتفق في سنة الحملة الفرنسية توجيه تلك الدعوة
التي اشرنا اليها، اتفق كذلك في سنة الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-
ان جماعة باسم « بيت يعقوب تعالوا نذهب » تالفت في الاساتة
لاستئناف المساعي حيث انتهى بها موسى حايم مونتفيور، وكان
اثنان من الانجليز المسيحيين هما اللورد شافتسبرى والمستر
لورنس اوليفانت - يبدلان المال لتوسيع الارض التي يزرعها
اليهود في فلسطين .

وقد بلغ النفوذ الصهيوني اوج القوة والشهرة بين الانجليز
في تلك الحقبة، وكان رئيس الوزارة الاسرائيلي - لورد
بيكنسفيلد - يتولى الحكم من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٨٠ ،
وهو الذي اشترى اسهم مصر في قناة السويس من الخديوا اسماعيل
بعد اعراض الانجليز زمنا عن المساهمة بكثير او قليل في شركة
القناة، وخطابه الى الملكة فكتوريا عن هذه الصفقة يدل على كثير
حيث يقول :

« الآن تمت . وهى في يدك سيدتى . . اربعة ملايين من

الجنيمات .. وتكاد تؤدي فوراً . ولم يوجد غير بيت واحد يعقدها : هو بيت روتشيلد .. لقد سلخوا مسلكا عجبا ، بذلوا المال بفائدة قليلة . وبانت حصّة الخديو كلها اليوم ملك يديك سيدتي .. ! » وقد مر بنا في هذه العجالة أن دزرائيلي - أي اللورد بيكنسفيلد - قد اشترى الصفقة في غيبة البرلمان وبغير أذنه ، وهي مجازفة نادرة في تاريخ السياسة البريطانية .

ودزرائيلي هذا هو المؤلف المشغول بالحملة على الشرق وفلسطين وسيناء . أحد أبطاله في رواية تانكرد أو الحملة الصليبية الحديثة يتلقى الوحي والبشارة في سيناء ، وبطل آخر من أبطاله الصهيونيين في رواية كوننجزي *Cunninghy* يقول : « ان الثورة العتية التي تأهب هذه الآونة في المانيا .. ولا يعرف في انجلترا حتى الساعة الا القليل عنها ، تجري بأعين اليهود الذين كادوا ان يستأثروا بكراسي التعليم في بلاد الالمان .. فأنت ترى يا عزيزي كوننجزي أن الذنبايتولى حكمها اناس آخرون غير هؤلاء الذين يتخيلهم من لا ينظرون فيما يجري وراء الستار .. » وقد زار دزرائيلي مصر زيارة استطلاع وجاس خلالها من الاسكندرية الى الشلال .

اما روتشيلد فهو القائل : « لا يهمني اذا صرفت مال امة من يضع لها قوانينها » وبيت روتشيلد هو صاحب البلدين المضمون في مصر . وهو الذي وفق بفروعه المتشعبة في انجلترا وفرنسا والمانيا ، بين دزرائيلي وسمارك ، واصحاب الديون من الالمان اليهود هم الذين جعلوا وزير المانيا يتوسط للتوفيق بين الانجليز والفرنسيين في المسألة الشرقية ، على طريقة القايضة . وقد تتراءى لنا أهمية العمل الذي أقدم عليه دزرائيلي بتشجيعه بيت روتشيلد على اقراض الخديو اذا عرفنا أن حملة الاحتلال قد

حدثت في عهد وزير الاحبار غلادستون ، وان غلادستون كان معارضا في الاحتلال وقد استقال احد وزرائه استنكارا لضروب الاسكندرية ، ولكن قروض روتشيلد وغيره قد صورت المسألة بصورة الحيلة لحماية حق الدائنين ، واضيفت اليها حماية ارواح المسيحيين المهديين ، فحدث على يد وزير الاحرار « القديس » ما كان خليقا ان يحدث على يد الوزير المحافظ بيكنسفيلد ، اول من سمى الملكة فكتوريا بامبراطورة الهند واوشك ان يجعل من لقبها الرسمية « حامية الملة » ليصبح من حقها يوما ما ان تشرف على طريق الهند باسم المال واسم الدين .

والشائع على اللسان ان ذرائعنا عرضت له فرصة شراء الاسهم المصرية فأسرع الى اغتنامها على غير تدبير سابق في هذه الصفقة ولا في غيرها من صفقات اسهم القناة ، غير ان الواقع ان شراء الاسهم كلها او معظمها او بعضها كان من الخواطر الملازمة لتفكير ذرائعنا من قبل سنوح هذه الفرصة ، وكان هذا السياسي على الدوام من وراء المضاربات المالية التي كان يراد بها استئراج حملة الاسهم الى بيعها بالسعر الخس في ازمات العملة التي كانت تلعب بالنقد واسهم الشركات في ايام الحروب والفتن ، وقد سعى جهده عند دلبس لبس الاسهم الفرنسية للحكومة الانجليزية مغريا له بالمعونة الدولية التي تضمنها شركة القناة اذا تعددت الحكومات التي تنتفع بها ، وكان دلبس يميل الى عقد الصفقة معه ويتردد في طرق ابواب لندن بعد اغلاقها في وجهه مرات في ايام وزارة غلادستون ، وبعد ان تبين له ان وزراء الانجليز - ومنهم اللورد دربي - لا يرجون بصفقة من هذا القبيل ، ولما حصل ذرائعنا اخيرا على الاسهم المصرية لم يكتف محاولاته السابقة ولا مقاصده التالية في تصريحه امام مجلس النواب

بجلسة الحادى والعشرين من شهر فبراير سنة ١٨٧٦ فقال :
« اننى لم ازل من زمن أوصى بالحصول على اسهم القناة وقد
عقدتها صفقة مالية وسياسية واعتبرتها صفقة لازمة لتمكين
الامبراطورية ، وهذا الذى امنيته اليوم وقد ارتاحت اليه البلاد
التي تفهمنى جيداً وتقبلته بالغبطة والسرور . ابا الذين
انتقدونى من أجل هذه الصفقة فهم كما يخيل الى لا يفقهون
المسألة على هذا الوجه » .

من هذا القبيل اثر النفوذ الصهيونى فى السياسة الدولية ،
وفى المسألة المصرية على الخصوص . اتفاق فى الغرض واغتنام للفرصة ،
وتوزيع للعمل بين دوائر السياسة والمال فى مختلف الجهات .



الدولة العثمانية

من مقدمات ضرب الاسكندرية التي تتعلق بالدولة العثمانية ما هو متقدم يرجع الى تاريخ فتح مصر ، وما هو متاخر يرجع الى يوم الضرب نفسه او قبله بيوم واحد . وتتلخص هذه المقدمات فيما يلي :

- (١) اضعاف موارد التروة .
- (٢) الامتيازات الاجنبية .
- (٣) مسألة وراثة العرش .
- (٤) الاشتراك في الحروب .
- (٥) موقف الدول من حوادث الثورة العربية .

فمصر كانت غنية قوية قبل الفتح العثماني ، وقد هزمت الجيوش العثمانية أكثر من مرة في الشام وعلى الحدود المصرية ، وكانت على الرغم من تحول التجارة الى البرتغال قد احتفظت بحصة كبيرة من ارباح التجارة البرية وبقيت فيها صناعات نفيسة يشغل بها الوف من العمال وتدر الرزق على الوف من التجار ، فلما فتحها السلطان سليم اخذ معه نحو الف « معلم » من معلمى هذه الصناعات ، وترك المالك يتنازعون الاقاليم ويعتمدون على الذهب والتسخير ومضاعفة المكوس على القوافل التجارية ، فكانت حالة مصر في أيام المالك مقدمة للحملة الفرنسية فالمناورات السياسيين فرنسا وانجلترا لاحتلال مصر او تغليب النفوذ فيها .

اما الامتيازات الاجنبية فقد تورطت فيها الدولة العثمانية بعد فتح مصر بوضع عشرة سنة ، فعقد السلطان سليمان القانوني أولى معاهداتها مع فرنسا ملك فرنسا سنة (١٥٣٥) وكانت الرغبة في استئناف طرق التجارة الشرقية

الدولة العثمانية

في بلاد الدولة أهم دوايميها والمغربيات عليها ، ولم يكن ذلك مما يعنى الترك يوم كانت مصر والشام في ايد غير ايديها .

ومسألة وراثة العرش قد نشأت في مصر وتركيا في وقت واحد ، ولكنها تمت في مصر ولم تتم في تركيا الى أن فارقهما آخر خليفة من بنى عثمان . .

وكانت التقاليد العثمانية في وراثة العرش ان يتعاقب العرش الأكبر فالأكبر من امراء الاسرة المالكة ، ولم يكن محمد على الكبير يشغل باله بتعديل هذا النظام لان ابنه الأكبر ابراهيم كان أكبر الامراء بطبيعة الحال ، ولمسه كان ينوى أن يقرره على أساس ثابت لولا المرض الذي أصابه في أخريات حياته فاضطره الى الاعتزال .

وقد بدأ الخلاف بين ابراهيم وعباس الاول ابن اخيه طوسن فخاف عباس على نفسه وسافر الى الحجاز ، فلما استدعى للولاية بعد وفاة ابراهيم ضيق الخناق على أبناء اخيه جميعا واتهم اسماعيل بقتل أحد خدمه لانه علم ان الامراء متفقون على شكايته الى السلطان فاراد أن يشعره بمقتهم عنده ، وقد سافر الامراء فعلا الى الأستانة وبقي اسماعيل فيها بعد عودة اخوته الى القاهرة والاسكندرية .

وقد عرف في عهد عباس أنه كان يسعى لتعديل نظام الوراثة واختيار ابنه الأمير « الهامي » وليا لمهده ، وفي سبيل موافقة الدولة على هذا التعديل أفرط في الخضوع لمطالبها وسير الجيوش المصرية الى نجدتها في حربها مع روسيا ، ولكنه لم يوفق لتعديل نظام الوراثة ، وفوجيء بالقتل قبل تحقيق رجائه ، وقيل ان لمقتله علاقة بمسألة الوراثة ، وانه دبر في الأستانة .

وبعد اخفاق الحركة التي قام بها محافظ العاصمة لاقامة الهامى باشا على العرش آلت الاريكة الى محمد سعيد باشا فحدثت في ايامه حادثة فاجعة غيرت ترتيب المرشحين لولاية العهد ، وهى حادثة غرق الامراء في كفسر الزيات لاهمال ربط المركبات على القنطرة المتحركة ، ونجا اسماعيل من الغرق لانه استدعى في اللحظة الاخيرة قبل سفر القطار من الاسكندرية .

وبقى من الامراء ، مرشحين لولاية العهد ، مصطفى فاضل بن ابراهيم وعبد الحليم بن محمد على (وكان لنحافته قد تمكن من مغادرة المركبة الفارقة من احدى نوافذها) فاستطاع اسماعيل لاسباب كثيرة أن ينقل ولاية العهد الى اكبر ابنائه محمد توفيق ، ومن هذه الاسباب ان السلطان عبد العزيز نفسه كان يفكر في تعديل نظام الوراثة ، وان اقامة اسماعيل في الأستانة عرفته بأصحاب النفوذ فيها وفتحت له مسالكها .

وقد كان تعديل نظام الوراثة مريحا لاولياء الامر في مصر متعبا لهم في الأستانة ، لان الامراء المحرومين لجأوا اليها ودأبوا على خلق المشكلات لاسماعيل وابنائهم ، وتحريض السلاطين والصدور (رؤساء الوزارات) عليهم في كل مناسبة ، وقد كانت الدول الاجنبية تستغل هذه المشكلات وتتلوع بها لتهديد الخديويين والسلاطين على حسب المصالح والاهواء .

وقد دعت الدولة ولاة مصر من عهد محمد على الى عهد اسماعيل لتجديدها في حروبها ، فكانت نجدة مصر من الاسباب التي جعلت الدول تتواطأ على اضعاف جيشها وتقييد عدده وعدته ، وتأييد السلطان في سياسة اضعاف الجيش المصرى بعد هزيمة تركيا امام الحملات المصرية ، وقد كانت انجلترا تحلر سلاطين آل عثمان من تجريد الحملة على مصر اكتفاء بالقيود التي تفرض على جيشها .

اما موقف الدولة العثمانية من الثورة العراقية فقد كان خطة مرسومة ولم يكن - كما قال بعض المؤرخين الاوربيين والشرقيين - جريا على عادتها في التردد والتناقض بين ساعة وأخرى

فانها أرادت عند خلع اسماعيل أن تغير نظام الوراثة وحقوق الحديوية المصرية فلم توافقها الدول الاوربية ، فلما نشبت الثورة لم تقبل الدولة أن ترسل جيشا من عندها لقمعها ، لانها كانت تنقم من الحديو توفيق موالاة لانجلترا وفرنسا ، وكانت تعلم من الامراء العلويين في الاستانة ان « احمد عرابي » يفضلهم على الحديو وانهم هم يقبلون ولاية مصر بشروطها التي تريدها الدولة ، فأججت عن ارسال الجيش التركي عند طلبه انتظارا للنتيجة ، ورأت ان مصلحتها في ترك الحديو وشأنه أجدى عليها من تأييده ثم الجلاء على الاثر كما اشترط ، عليها الدول الاجنبية

وكانت دوائر الاستانة ترجع ان الدول تمنع افراد واحدة منها باحتلال مصر ، وزادها ترجيحاً لذلك ان الاسطولين الانجليزى والفرنسى يرسوان معا في ميناء الاسكندرية ، وقد اعترضت على المؤتمر الدولي الذي انعقد في الاستانة للدرس المسألة المصرية فقاطعت الى اليوم التاسع من شهر يوليو ، ثم نعى اليها خبر عن تردد فرنسا واختلافها الطريق لانجلترا فأبلفت مؤتمر الاستانة عزمها على الاشتراك فيه من الغد ، فأسرعت انجلترا الى ضرب الاسكندرية قبل أن تظن الدولة عن خطة تحمل الدول على اسناد الامر اليها وكف يد الانجليز عن الأفراد بعمل حربي في الاسكندرية ، وبعد ضرب الاسكندرية بأسبوعين أعلن « الباب العالي » عزمه على ارسال جيش الى مصر لاعادة النظام ترى لو أن الدولة العثمانية أرسلت جيشها الى مصر اكانت

تمتع الاحتلال البريطاني بعد أن أحكمت بريطانيا تدبيرها له وأعدت عدتها أموالاً طوالاً لوضع قدمها في وادي النيل ؟
 أن الذي حدث بعد ذلك يدل على أن انجلترا كانت وثيقة العزم على صد الجيش التركي عن النزول في مصر بكل حيلة مستطاعة .
 فلما تأهب الباب العالي لإرسال جنوده اشترطت عليه انجلترا شروطاً عدة : منها ألا يزيد الحملة على ستة آلاف جندي إلا بصد موافقتها ، وأن يكون نزولها في رشيد أو أبي قير أو دمياط .
 ولا ينزل منها أحد بالإسكندرية أو بورسعيد . وأن تكون أعمال الجيش التركي وجيش الاحتلال الانجليزي باتفاق القائدين ، وأن يبرح الجيشان مصر في وقت واحد .

وقبل أن يتفق الطرفان نشرت صحيفة التيمس كلمة قالت فيها أن الحكومة الانجليزية وقعت على رسالة من السلطان إلى عرابي تؤكد استمرار الوفاق بينهما على خطة مجهولة ، وأخذ الانجليز يتحدثون عن خطر اتفاق الجيش التركي والجيش العرابي إذا اجتمعا بمصر ، وكان هذا التلويح هو « الدفع الاحتياطي » الذي تسخره السياسة الانجليزية لمنع الجيش التركي من النزول بمصر .
 لو أذن السلطان للشروط المفروضة على حركات جيشه وسكناته في الديار المصرية

فانجلترا كانت تطلب الجيش التركي وتشتترط عليه الشروط التي تعلم أنه يأبأها وتستعد في الوقت نفسه بالحيلة التي تتوصل بها لصد في حالة القبول

وغاية ما ينتظر من هذا المراوغة أنها كانت تؤجل المكيدة بضعة شهور

جنود وموظفون

إذا كان موضوع الكلام تاريخ ثورة أو تاريخا يتعلق بالثورة ومقدماتها وجرائرها، فمن أمهات المسائل التي يدور عليها البحث بصفة خاصة مسألة السلطة ومن يتولاها من الموظفين المدنيين والعسكريين ، لأن خروج الأمر من أيدي السلطة هو الثورة أو هو الحالة التي تؤدي إليها ، وقد كانت الثورة العربية على الخصوص وثيقة العلاقة بمسألة السلطة في الديار المصرية ، على نحو لم يعرف له نظير في ثورات الأمم الحديثة . فكان « نظام » التجنيد والتوظيف علة مباشرة من علل اختلال النظام .

كان الموظفون العسكريون والمدنيون في مصر طائفة غريبة عن الأمة المصرية ، فلم يكن بينهم وبين الحكوميين تفاهم في اللغة ولا تقارب في العادات والاخلاق ، وهذه الغربة وحدها كافية لدوام النفرة بين الرعايا والرعايا، أو هي في الواقع حالة ثورة كامنة في انتظار الثورة الفعلية ، كلما تهيأت لها دوافع الانفجار .

لم يكن نظام التوظيف هذا مقصودا في بادئ الأمر . كما وقع في وهم بعض المؤرخين ، بل لعله كان نظاما مكروها دعت اليه الضرورة القاسرة ، لأن المماليك الذين حكموا مصر بعد الدولة الأيوبية كانوا يجهلون اللغة العربية إلا القليل منهم ، وكانت مخاطباتهم كلها باللغة التركية وموظفونهم كلهم من العارفين بها ما عدا صياغة البلاط ومحصل الضرائب ، فكان احتكار الوظائف الكبرى للترك والأمم الشرقية التي تتكلم بلسانهم ضرورة تفرضها الظروف ، ولا يقصدها الحاكمون على نظام مرسوم ، وتكاثرت من ثم طوائف الغرباء الذين يتولون الحكم أو يستأثرون بالثقة والخطوة عند الحكام ، فكان منهم الترك والشراكسة والالبانيون والارمن واليونان

وغيرهم من رعايا الدولة العلية المحسوبين من العثمانيين .
وليس من النادر في هذه الاحوال أن تصبح العادة تقليدا متبعا وان يصبح التقليد مصلحة محتكرة « يفار عليها المنتفعون بها ويعملون ما في وسعهم لاستبقائها ويشفقون من زوالها مع الزمن كلما لاح لهم انها في خطر من المزاحمين والمتطلعين ، ومن هنا تنجم العداوة بين الغرباء وأبناء البلد لعصبية المنفعة مع عصبية الجنس واللسان ، وقد تمكن هذا « التقليد » في دواوين مصر حتى اصبح من المضحكات التي لا تعقل لولا انها مكتوبة محفوظة في سجلات الدواوين ، فمن الاوامر التي اصدرها « كتنخدا باشا » في سنة ١٢٦٥ هجرية (١٨٤٩ م) ان يرسل المستخدمون بالممالك المحروسة لحامم كما هو جار في دار السعادة ، وعليهم كما جاء في الامر - ان يرسلوا الحامم حينما تظهر ولا يحلقوها وأن ينفذوا هذا الامر حالا على امر تبليغهم اياه !

وفي عهد محمد علي الكبير بدأ تعليم المصريين في المدارس المصرية وصدرت الاوامر المشددة باختيار النوابغ من طلاب الجامع الازهر لاتمام الدراسة في مصر والبلاد الاوربية فكان لهم نصيب من الوظائف العلمية وبقيت وظائف « التفتيش » في ايدي العسكريين وحكام الادارة من الغرباء ، وقد سباز التطور الحديث بطيئا على الخصوص في الوظائف العسكرية ، فكان احمد عرابي زعيم الثورة اول ضابط مصري ترقى الى رتبة « قائم مقام » وظل في هذه الرتبة تسع عشرة سنة بغير ترقية لان رؤسائه نظروا اليه نظرهم الى المقتحم الدخيل في هذه الرتب التي كانت مقصورة قبله على الغرباء ، ومن مغارقات الزمن ان الامر الذي صدر بانصافه بعد تكرار شكواه كتب اليه باللغة التركية بما معناه انه قد عفى

عنه من عقوبة التأخير ، وتلقاه ديوان جهادية ناظري، بالعبارة الآتية :

« ٦ جى بزيادة سابق قائمقام احمد عرابى بك اشبو عرض حال منظورم اولدى خطاسنى عفوا يتمشى اولد يضمن حاله مناسب خدمه ظهورنك استتخدام ايتديرلمسى حقنله ايجابتى اجبرا ايتمكن ايجون اشبو امرم اصدار قلندى .. »

وقد عرف عن محمد سعيد باشا والى مصر بعد ابراهيم باشا الكبير انه كان شديد الميل الى توظيف المصريين وتقديمهم فى المراكز العليا بالقاهرة والاقاليم، ومن اوامره الاولى بهذا الصدد يتبين ان هذا التطور جرى على سبيل التجربة التى يتوقف المضى فيها على نتائجها ، لانها اول تجربة من قبيلها ، وهذه صورة امر منها صدر فى سنة ١٢٧٣ هجرية (١٨٥٦) على سبيل الاختبار والاعداد حيث يقول بعد الديباجة :

« ... قد سنح لنا طرنا ان اجعل الحكام من يوثق باعتمادهم فى الامور الدينية والمدنية من عمد ابناء العرب بنواحي المديريات مع ابناء الترك على سبيل التجربة وابرار ما انطووا عليه من الثمرات المقصودة بالذات او ضدها هنالك يكون الاقدام على تقديمهم او تعيين تأخرهم عن برهان واضح ، فابتدأنا بتنصيب اثنين من عمد نواحي مديرية المنية وبنى مزار نظار اقسام وجعلناهما موقعا للتجربة وامرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العمد حكام اخطاط، والان قد تعلق ارادتنا ان يكون حصول ذلك عموماً بسائر الاقاليم فاصدونا وامرنا الى المديرين عموماً وهذا اليكم لتتغبوا من عمد ابناء العرب المجريين الاطوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يلىق للتعيين لمناسب الحكومة

وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على الثلث منهم بان يكون اثنان منهم نظار أقسام .

ولم يأت عهد اسماعيل حتى كان الفريقان قد انساقوا الى موقف التناحر السافر والاصطدام العنيف : تزايد المصريون الصالحون للمناصب فظالموا بحقهم واعتزوا بكسرامتهم ، واقترب الخطر من مراكز الغرياء فأصابهم مثل الجنوح من رغبة الغيظ والخوف وحماسة الفطرسه والعصبية ، وبلغ سوء الظن غايته من نفوس الفريقين ، فأوشكت حوادث الاسماء ورد الاسماء ان تكون حوادث كل يوم وكل ديوان

جاء في كتاب « مصر المسلمة والحبشة المسيحية » كما
روى صاحب كتاب مصر في عهد اسماعيل باشا : « اتفق الملازم
أول مصرى والجيش معسكر فى قرع قبل وأقعة ٧ مارس أن
عثمان بك أمير آلايه الشرعى ضربه ذات يوم بدون سبب وبدون
ذنب ، فرفع الملازم شكواه من ذلك الى السردار راتب باشا وبينها
بيانا مفصلا فلم يلتفت السردار اليها وضرب بها عرض الحائط ،
فراى الملازم ان ضربه وهو ملازم لا يتفق مع الكرامة المطلوبة له
والتي تطالبه نفسه بها ولا مع هيئته فى نظر مرعوسيه فتخلى عن
وظيفته ورجع الى الصف بصفته جنديا بسيطا ٠٠ ولكن أمير آلايه
الشرعى عد عمله هذا خارجا عن حدود الادب العسكرى
ومستوجبا عقابا صارما يردع غيره عن الاقتداء به ، وشاطره
راتب باشا رايه ، فما استقر فى حصن مصر قياخور الا وأمر بذلك
على زعمهم فحكم المجلس عليه بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم
فيه »

وروی المصدر نفسه ان قائم مقام مصر يا شعربتوعك في مزاجه

والتمس من القائد اسماعيل باشا الشركى التصريح له بالبقاء فى الحصن حتى يشفى . فأبى عليه ذلك زاعما أن مرضه ليس مما يستوجب الإمهال . فآلح قائم المقام لاسيما ان الرفض الصادر من رئيسه زاد فعلا فى وطأة الداء على جسمه ، فأمر اسماعيل باشا طبيب الفرقة بالكشف عليه ، واستعمل فى أمره الفاظا أدرك الطبيب منها ان الباشا يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا للمريض ، فكشف عليه وقرر ان المرض ليس ذا بال فما كان من الباشا الا انه ذهب بنفسه الى خيمة ذلك القائم مقام وأمر باقتلاعها وقلعها على رأسه ، وحتم أن يسير الرجل مع أورطته مشيا على قدميه ، فازداد المرض ثقلا على المسكين وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى ، فتأخر عن أورطته ، فأمر اسماعيل باشا الشركى بتجريدته من رتبته وتنزيله الى الصف نفرا بسيطا ففعل ، ولكن ذلك لم يشف غليله كأنه كان بينه وبين ذلك القائم مقام ثار قديم ، فلما استقر الجيش العائد من قرع فى قياخور طلب محاكمته أمام مجلس عسكري فحوكم وحكم المجلس عليه بالاعدام فأخفوه وأجلسوه على الارض موثق الركبتين مفلول الكوعين وراء كتفه ، وأطلقوا عليه الرصاص فجرح جروحا عمقا ولكنه لم يمت ، فكلف باشا جلاويش بالاجهاز عليه ، فقتله جيرا .

هاتان حادثتان رواهما رجل أجنبى ، واخترناهما من مشات الحوادث لانهما وقعتا فى أثناء حرب - هي حرب الحبشة - حيث تجرى العادة دائما باصطناع الحسنى وتكلف المودة بين الرؤساء والمرؤسين ، فيقاس عليهما ما يجرى فى أوقات السلم التى لا مبالاة فيها بالمحاسنة والتودد ويتخيل القراء ألوانا من أمثال هذه المظالم تتكرر فى كل يوم وتسرى أخبارها الى كل بيئة ، ويقضى العمل فيها بالتعاون بين أناس ينطوى بعضهم لبعض على مثل هذا الشعور وقد طرا على الموقف فى أواخر عهد اسماعيل طارىء آخر من

طوارئ الحرج والنزاع ، وهو امتلاء الوظائف الكبرى في دواوين السبكة الحديد والموانئ ووزارة المالية ووزارة الاشغال بالموظفين الاوربيين الذين جاء بهم المراقبون الاجانب ليضمنوا سداد الديون من موارد تلك الدواوين ، وفرضوهم على كل ديوان ينظمون موارده ومصارفه لانهم أعلنوا انهم لا يضمنون حسن العمل ولا انتظام المورد والمصرف في مصلحة حكومية مالم يكن فيها أناس يتقون بهم ويعولون على اجتهادهم وخبرتهم ، فشجر بين هؤلاء الموظفين وبين الفريقين من موظفي الحكومة المصريين والشرقيين خلاف دائم يحال في كل مرة على مرجع من مراجع السلطة العليا ، وهي موزعة بين المراقبين الاوربيين وبين الشرقيين العرباء وبين المصريين المغضوب عليهم هؤلاء وهؤلاء

وكأنما كانت هذه المحرجات المتراكبة بحاجة الى مزيد من دسائس السياسة فجاءت هذه الدسائس من كل صوب ، وجعل الرؤساء يضربون كل طائفة من هذه الطوائف بغيرها ، ويقربون هذه يوما ويقربون تلك يوما آخر وفقا لاهواء الساعة ، فكانت السلطة التي يوكل اليها حفظ النظام هي مصدر الفوضى التي تخل بكل نظام

وابتداء عهد الحدير نوفيق والحالة تتأزم والحرج يتفاقم ويتجسم ، وشاع فيما شاع ان اصحاب المناصب الكبرى ينقسمون الى فريق يرحب بالمعهد الجديد وفريق يعمل على اعادة عهد اسماعيل أو عهد امير من الامراء المقيمين في الاستانة بعد تحويل الوراثة الى سلالة اسماعيل ، فانتشرت الريبة وسوء الظن في كل بيضة من بيضات الحكومة ، وعمل المتنافسون غاية ما في طاقتهم للايقاع بمنافسيهم ، وكان على وزارة الحربية ناظر شركسي زعم انه يجمع الفتنة في مكمنها فأمر بمنع الترقية من

تحت السلاح (أى من صف الجنود) بامتحان أو بغير امتحان، وفرق رؤساء الكتائب المصريين ليتمكن من اخضاعهم وتشيتيت شملهم ، فلما اجتمعوا ولجأوا الى الشكوى عوملوا معاملة المتمردين وسيقوا الى المحاكمة بحيلة من الحيل ، فقبل لهم انهم مدعوون الى وليمة وأخذوا فى ثكنات قصر النيل عسى حين غرة ، فهجم زملاؤهم على الثكنات لانقاذهم وحدثت للمرة الثانية فى مدى سنوات قليلة مظاهرة عسكرية تتحدى أوامر الرؤساء

وبات كل فريق على حذر ، واشتد الحذر كما يشهد على الدوام مع الريبة والتحفظ وفساد النية ، فسرى من الدواوين الى البيوت واتهم الخدم بدس السم للمخدومين وخامرت الظنون رؤساء الكتائب فأصبح كل اتصال بين ضابط من ضباطهم وبين رجال الكتائب الاخرى محلا للريبة والاشتباه ، ولما حوكم فريق من الضباط الشراكسة لاتهمهم بالتآمر على اغتيال الضباط المصريين استكبر الخديو توفيق عقوبتهم واستبدل بها - بعد مشاورة الاستانة - عقوبة أخف منها كالنفي والاستيداع كذلك كانت علاقة السلطة بين موظفيها وجنودها ٠٠٠ أما المحكومون بتلك السلطة فكانوا ضحية النزاع الدائم وعرضة لسلطة كل فئة من الموظفين تنافس غيرها فى القدرة على تحصيل الضرائب أو جمع « القرض » بعد استيفاء الضرائب أو استنباط الحيلة لتقديم الاقساط فى مواعيدها ، ومنها ثمن الاعفاء من السخرة كما تقدم أو ثمن الاعفاء من الجندية ، مع العلم بأن عدد الجيش محدود وإن الحكومة لا تحتاج الى جنود

نهضة الاصلاح

شاعت الثورات وحركات الاصلاح فى الغرب والشرق خلال القرن التاسع عشر ، وقيل فى تعليقها انها عدوى الثورة الفرنسية التى بدأت فى القرن الثامن عشر ولم تزل تتجدد الى ما بعد سقوط نابليون الكبير فـنابليون الصغير ومهما يكن من اثر العدوى بين الامم - وهو اثر محقق لاجدال فيه فمن النادر جدا ، ان لم يكن من المستبعد عقلا ، أن تثور أمة لمجرد العدوى وحسب التشبه بغيرها ، فلا بد لكل ثورة من بواعث متعددة فى احوال الأمة نفسها تساعد على العدوى على الظهور

وهكذا كانت الحال فى مصر من منتصف القرن الثامن عشر. بل ربما خصت مصر باجتماع طائفة من بواعث السخط لم تجتمع قط فى أمة واحدة فى وقت واحد ، فتصافرت البواعث السياسية والوطنية والمحيشية والفكرية وكل باعث يوغر الصدور على أزعاج الأمة المصرية ونفى الامن والطمانينة عن نفوس أبنائها

طفيان الدول الاجنبية ، ومساوى الامتيازات التى بلغت القحة بأصعابها أن يحسبوا فرصة لاستئلال المصريين بغير داع وفى غير مصلحة معروفة ، وأثقال الضرائب والفرض والسخره والمصادرات التى استنفذت الارزاق فى زمن قلت فيه المحاصيل والمرافق وتناحمت فيه الاوبئة ونوبات القحط تارة والفيضان تارة أخرى ، واختلال الحكم وتنازع السلطة بين الحاكمين من الاجانب والغريبا والوطنيين ، وجرح الشعور الدينى باباحة المنكرات علانية وتمادى اشرار الاجانب المحميين بامتيازاتهم فى التحريض على الفساد بجميع أنواعه ، ومنه الفجور والقمع والربا الفاحش وما يقترب بهامن الفضائح والمخزيات لاجب فى امثال هنما لاحوال أن ترحف الأمة اسماعها لالتقاط

كل دعوة الى الإصلاح ولولم يكن فيها غير الامل في التغيير وقد كانت النهضة الفكرية في ابانها وكان المتعلمون من أبناء مصر يسمعون أخبار النهضة الفكرية ويتناقلون أفكار دعايتها ومذاهب الساسسة والحكماء القائمين عليها ، وقد قرأ الكبار والصغار في عهد محمد علي الكبير كتاب رفاعة بك بدوي الطهطاوي الذي سماه " تخليص الابريز الى تلخيص باريز " وبه بيان للدستور الفرنسي وحقوق الفرنسيين ومبادئ الثورة وحرية القول والكتابة ، ومن ذلك قوله عن الصحف ننقله بنصه جب يقول : " أما المادة الثامنة فانها تقوى كل انسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره فيعلم الانسان سائر ما في نفس صاحبه خصوصا الورقات اليومية المسماة بالجرنالات والكازيطات الاولى جمع جرنال والثانية جمع كازيطة فان الانسان يعرف منها سائر الاخبار المتجددة سواء كانت داخلية أو خارجية أى داخل المملكة أو خارجها ، وان كان قد يوجد به من الكذب ما لا يحصى الا انها قد تتضمن اخبارا تتشوف نفس الانسان الى العلم بها على انها بما تضمنت مسائل علمية جديدة التحقيق أو تنبيهات مفيدة أو نصائح نافعة سواء كانت صادرة من الجليل أو الحقير لانه قد يخطر ببال الحقير ما لا يخطر ببال العظمى كما قال بعضهم لا تحتقر الرأي الجليل يأتيك به الرجل الحقير فان الدرة لا تستهان لهوان غواصها ، وقال الشاعر

لما سمعت به سمعت بواحد ورأيتة فاذا هو الثقلان
فوجدت كل الصيد في جوف القرا ولقيت كل الناس في انسان
ومن فوائدها أن الانسان اذا فعل فعلا عظيما أو رديئا وكان من الامور المهمة كتبه أهل الجرنال ليكون معلوما للخاص والعامة لترغيب صاحب العمل الطيب ويرتدع صاحب الفعلة الخبيثة ، وكذلك اذا كان الانسان مظلوما من انسان كتب مظلومته

فى هذه الورقات فيطلع عليها الخاص والعام فيعرف قصة المظلوم والظالم من غير عدول عما وقع فيها ولا تبديل وتصل الى محل الحكم ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة فيكون مثل هذا الامر عبء لمن يعتبر ،

وكانت لرقاعة بك منظومات وطنية منها أناشيد تناسب ذلك العصر ، وفى أحدها يقول مخاطبا الجنود

عيا انتظمو وأرقوا الأوجا عيا اقتحموا فوجا فوجا
عيا التحموا عند الهيجا عيا هيا يسونكى دوران

لا تمعلوا الأعداء مقودكم لا ترضوا ان يستعبدكم
والله تعالى أسعدكم بقتال وهزم ذوى الظفان
للحرب هلموا يا شجعان حب الاوطان من الايمان

ولبثت هذه الأفكار أكثر من أربعين سنة تسرى فى الأذهان وتتغلغل فى الطوايا ويتوارد عليها فى كل فترة مدد جديد من أفكار الناشئين فى مدارس مصر والعائدين من المدارس الأوربية والمطلعين على الكتب المؤلفة والمترجمة ، وتواترها بواعث النفوس القلقة والخواطر المتحفزة فتندفع كل يوم الى غاية لا مخرج عنها

ثم وفد الى مصر مصلح الشرق العظيم جمال الدين الافغانى (مارس ١٨٧١) فوجد العقول مهتأة لقبول دعوته واقام فيها سنوات ثمانية يعلم ويخطب ويستنهض الهمم ويلقى الكبراء والرؤساء وينصح لهم بتنظيم الحكومة على القواعد الدستورية ويحض تلاميذه على الكتابة والخطابة ، ومنهم امثال محمد عمده ومحمد زغلول واللقانى وعبدالله نديم وأديب اسحاق ، فكان كلمة الله ، جاء فى حينه لحشد القوى المتفرقة وتوحيد

وجهتها. والهاب الحماسة والنخوة فى نفوسها ، وقد جمع فى محفله
 الماسونى نحو ثلثمائة عالم ورئيس منهم ولى العهد محمد
 توفيق. واحمد عرابى القائد المشهور
 قال تلميذه الاكبر الاستاذ الامام الشريخ محمد عبده فى
 وصف هذه النهضة وأثرها فى نفوس طلابه : كانوا ينتقلون بما
 يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون
 يذهبون بما ينالونه الى احيائهم ، فاستيقظت مشاعر ، وانتبهت
 عقول ، وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصا
 فى القاهرة . كل ذلك والحاكم القوى فى علو مكانه ارفع من ان
 يناله هذا الشباع فى ضعف شأنه ، ومازال هذا الشباع يقوى
 بالتدريج البطي . وينتشر فى الانحاء على غير نظام الى ان نشبت
 الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا (١٨٨٧) . وجد
 الناس من أنفسهم لثقة فى الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة
 العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة روسيا ، فتطلعوا الى
 ما يرد من اخبار الحرب ، وكثرة الاجانب فى هذه البلاد سهلت
 ورود الجرائد الاوربية الى طلابها من الاوربيين ومخالطتهم للعامة
 والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ، وسرى هذا الشعور
 الى بعض الجرائد العربية التى كانت لاتزال الى هذا العهد مقصورة
 على مالا يهم ، فانطلقت فى ايراد الحوادث فوجد فى الناس الناقم
 على تلك الجرائد والناصر لها ، وحدث بين العامة نوع من الجدل
 لم يكن معروفا من قبل ، ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة
 ما سبقها فى نشر الاخبار ومناوأتها فى الشرب ، واندفعت الرغبة
 الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه ، وقضى سلطان الوقت على
 سلطان الارادة القاهرة

و لم يكن ما ينشر فى الجرائد محصورا فى حوادث الحرب بل
 اجتزا الكثير منها على نشر ما عليه سائر الامم فى سيرتهم السياسية

والمعاشية وراودوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية وأخذ جمال الدين في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحضير وإنشاء الفصول ٠٠٠ وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد إلى درجة يظن الناظر أنه في عالم خيال ٠٠٠

ووقع ما لابد أن يقع من اصطدام بين هذه الدعوة ورجال الحكم من الأجانب والمصريين وأحاطت الدسائس بجمال الدين من كل جانب ، وتقرر نفيه من الديار ودلت شدة الامتعاض منه على استحالة التفاهم بين دعاة الإصلاح ومن يعارضونهم وينفرون من دعوتهم ، وكان الخبر الذي نشرته السوانح المصرية (٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩) تسويغاً لنفيه يدل دلالة كافية على مبلغ ذلك الامتعاض واستحالة التقارب بين من يفكرون على هذا النحو ومن يؤمنون بأراء جمال الدين ، وهذا بعض ما جاء في ذلك الخبر السخيف :

« لما كان الأمن والأمان ، والراحة والأطمئنان ، يتوقف عليهما تمام العمران في جمع الممالك والبلدان ، ومن انجح الابواب واصلح الاسباب ، التي بها نجاح الممالك ، وسلوكها في اقليم المسالك ، قطع دابر المفسدين الساعين . فيما يضر بالدينا والدين ويكون ذريعة للطعنائين المتظاهرين بين الناس ، بمظهر الحرية بدون اساس ، البائين ذلك على غير شرع ، وأصل ثابته وفرع ، وانما هو مجرد خزعبلات وترهات ، واشراك وأجولات ، نصبوها لاقتناص أمثالهم السفهاء والجهال ، الذين هم بمعزل عن معرفة شيء من صالح الأحوال »

إلى أن يقول عن جمعيته السرية ٠٠ « رئيسها شخص يدعى بجمال الدين الأنقاني مطرود من بلاده ثم من الآستانة العليا لما ارتكبه من أمثال هذه المفسدة في ديارنا المصرية ٠٠٠

وهذا من اكبر ما يغيب الافكار ، ويجب أن يعامل مرتكبه بالتشديد والانتكار فالتزمت هذه الحكومة الحازمة ان تتخذ الطرق اللازمة ، وتسعمل السداد فى قطع عرق هذا الفساد ، فأبصرت ذلك الشخص المفسد من الديار المصرية بأمر ديوان الداخلية ، ووجهته من طريق السويس الى الاقطار الحجازية ٠٠

يمثل هذا السخف خيل الى ولاية ذلك العهد ان يسلكوا اعظم المصلحين امام التاريخ فى زمرة المفسدين ، فنقض التاريخ ما ابرموا وجرهم نفى الرجل الى نقيض ما قدروا ، وتسامع عارفوه بنفيه على هذه الصورة المزرية فأخجلتهم الفضيحة واستفزهم الغضب لكرامته الى اتمام سعيه والذئاب على منهاجه ، فلما بدأت حركة الانقلاب بعد سنة من تاريخ نفيه كان تلميذه محمد عبده امامها الروحي ، وتلميذه عبد الله نديم خطيبها المتوقد ، وتلميذه سعد زغلول قائد الطلبة فى مظاهراتها ، ثم اقلت الزمام من كل يد فكانت دعوة جماهيريين راحة الى جانب الدعوات التى انتشرت فى كل مكان على منى العقل حيناً وعلى غير هدى فى احيان

قال المؤرخ المصرى احمد شفيق باشا فى الجزء الاول من مذكراته يصف القاهرة فى تلك الايام :

« وانقلبت مصر مسرحاً للخطباء فى كل مجتمع وتناد حتى فى المساجد ، ولم يبق مجلس للسمراو للاحتفال بعرس أو غيره الا اقتحمه الخطباء واعتلوا منصة المقتن بعد اقصائهم عنها وغيرهم حتى لقد سمعت ان محمد عثمان الغنى الشهير كان اذا سئل : فى أى فرح تغنى الليلة ؟ اجاب فى الفرح الفلانى مع عبد الله نديم ! وكثيراً ما كان الخطيب يستصحب معه بعض طلبة المدارس وبعد خطابته يقدم احدهم الى الجمع ليخطب فيهم الى جانبه

فينبرى الطالب منير فى الحاضرين الفيرة والحمية ، وقد شاهدت عبدالله نديم مرة يقدم فتحى افندى زغلول الطالب بمدرسه الحقوق ليخطب فى حفلة عظيمة وبعد ان جال بخطبته فى السياسة كل مجال ، امسك عبدالله نديم بذراعه وقال للحاضرين :
الا تعجبون لما ابداه هذا التلميذ فى خطبته من العلم والبيان والتفنن فى المواضيع مسح ان جلادسستون خطيب انجلترا لا يتناول الا موضوعا واحدا فى خطبته

• • • • • وقدم مرة اخرى فى احدى الحفلات الطالب مصطفى افندى ماهر فخطب القوم وراقتهم خطبته ، فقال عبدالله نديم :
اشهدكم ايها الناس ان أمة يكون هذا مقدار استعداد التلميذ فيها لا يقلبها أحد على امرها

• وكان عرابى والبارودى وعبدالمعال حلمى وعلى فهمى وغيرهم من زعماء الحركة يحضرون أكثر هذه الحفلات ويتصدرونها ، فتلقى الخطب والقصاصائد فى مدحهم وتقديسهم وتعداد مناقبهم ولا ينصرفون عنها الا بالتهليل والتكبير ، فاذا انتهت خرج الناس منها وكانهم اهل سياسة ورياسة ، واصبح الناس كلهم عرابى واصبح عرابى الناس كلهم ، وانحلت الطبقات ، واختلط الحابل بالنابل والعالي بالسافل ، وقد كان عرابى يمثل فى شكل البطل المنقذ ، وقد وزعت صورته فى أنحاء البلاد وهو جالس ينظر نظرات بعيدة وعلى راسه عبدالمعال قابضا على سيفه والى جانبه على فهمى وهو يمسك بيده ورقة مطوية كتب عليها (الدستور)
• وهكذا سارت الروح العرابية فى الامة بأسرها وجعلت كسل الطبقات فى صعيد واحد ممتزج بعضها ببعض ،

وقد اختلط الحابل بالنابل والعالي بالسافل حقا فى تلك الحركة كما قال صاحب المذكرات ولكنه اختلط لم تسلم منه حركة قومية ولا تعاب به الحركات القومية من قبيلها ، بل من شروط كل دعوة تتناول الشعوب ان يهتم بها العامة والدهماء كما يهتم

بها الخاصة وقادة الآراء ، وقد كانت نهضة مصر في القرن
الحامس عشر نهضة قوية وحركة طبيعية لا غبار عليها ، ولكنها
كانت تخطو في طريقها وامامها عقبات السياسة كلها خارجا
وداخلا تصدها الى الوراء ، وعلى كواهلها اوزار الماضي الثقيل
نهبط بها الى الارض ، فتعثرت ولم تنطلق الى غايتها ، ولكننا
نحن اليوم لم ننته الى شيء لم يبدأ فيه طلاب الإصلاح بدايتهم
التي لا يحصى عنها في ذلك الجيل



احمد عرابي

سميت الثورة التي أعقبها الاحتلال البريطاني باسم الثورة العراقية ، نسبة الى زعيمها احمد عرابي بطل الحرية والديمقراطية وعصره ، وهي نسبة صادقة وتسمية مطابقة ، لان زعامة عرابي لتلك الثورة كانت من مشيئة القدر التي لا محيد عنها ، فلا حيلة فيها لعرابي نفسه ولا لأحد من أتباعه واتباعه ، وينظر المتأمن في تاريخها فيحار في اختيار اسم آخر يقترب بها وبفهم بأعبائها ، فكأنما كانت قرعة القاها القدر فوقعت على عرابي دون غيره ، وسيقت اليه كما سيق اليها من فعل الحوادث وفعل الزمن وفعل المصادفات التي تتوافى على قدر واتفاق

لم يكن في الجيش المصري من هو أقدر من عرابي ولا اعرف منه بمطالبه واحق منه بعرضها والدفاع عنها ، وكانت حالة الجيش في ذلك العصر تلخص حالة الامة المصرية في جملتها . . . كان المصريون من الضباط قد برزوا في عهد (محمد سعيد باشا) وفي طليعتهم احمد عرابي وكان اول ضابط فلاح وصل الى رتبة قائم مقام وعرف حقه في التقدم بالقياس الى زملائه من الترك والشراكسة ، ونكب الجيش بعد ذلك في حرب الحبشة من جراء عجز القادة وغيرتهم من مرءوسيههم المصريين الذين ابلوا في تلك الحرب احسن بلاء وشهدوا بأعينهم خيانة رؤسائهم وتواطؤهم مع الاعداء ، فاعتقدوا ان التحقيقات التي اثبتت عليهم تهمة التقصير الشديد على الأقل سوف تنتهي الى اقصائهم وتأخيرهم وترشيح مرءوسيههم للتقدم الى مناصبهم ، فلم يكن شيء من ذلك بل كان تقيضه في مناصب الجيش وفي غيرها من المناصب الكبرى ، وتمت البلية بتمكين المقصرين والمتهمين من الانتقام كما يشاءون ممن عرضوهم للعلامة والانهام وقد لبث عرابي تسع عشرة سنة في رتبة القائم مقام ، ووصل



احمد عرابی باشا

اليه الظلم حيث كان كلما تطلع الى الانصاف والمساواة ، ومن ذلك انه حرم نصيبه من الارض التي أمر الخديو اسماعيل بتوزيعها على الضباط في اقليم الغربية واقليم المنوفية ، وكان الخديو قد دعا ضباط الجيش الى وليمة عامة تم اعلان بعد الفراغ من تناول الطعام انه قد انعم على كل واحد من الشاشوات بخمسمائة فدان وكل واحد من امراء الالايات بمائتي فدان وكل قائم مقام بمائة وخمسين فداناً من زيادة المساحة ،

قال عرابي في مذكراته : « ولكن عند الشروع في استلام تلك الاطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه ، فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية الى بلد يختاره من أحسن البلاد ثربة ، ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة في اخضب حوض من الاراضي المملوكة لاربابها فيجاء الى طلبه ثم يحال للمالكون الضعفاء على الحيفان الاخرى التي توجد بها زيادة المساحة وقد لا توجد »

الى أن قال : « وقد حماني الله من الوقوع في شرك هذه المآثم على غير ارادة مني ، وذلك ان خسرو باشا امير اللواء .. كان رجلاً جاهلاً متعصباً لجنسه تعصباً زائداً عن حد العقول ، وكان قد اخبرنا ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم - الرومي الاصل - بانني صلب الراي شرس الاخلاق .. وطلب منه توقيف تسليمي الاطيان المنعم بها على حين تحقيق ما افتراه من الكذب ، فعرض ناظر الجهادية الامر على الخديو مشافهة وصدر بناء على ذلك أمر العمية لمديرية الغربية بعدم تسليمي تلك الاطيان »

ولفقت لعرابي تهمة ثبتت براءته منها بعد ان عرضت اوراقها على « ابراهيم باشا خليل رئيس قلم العرائض ، ولكنه ظل - بعد ثبوت براءته - ثلاث سنوات يتردد على الديوان ويطلب اعادته الى الخدمة ولا يجاب الى طلبه ، ثم اعيد الى الخدمة المدنية ولم

يصدر الامر باعادته الى الخدمة العسكرية الا بعد اربع سنوات
لقد اصاب الرجل كل ما اصاب قومه من الحيف وانتل الضنك
في نفسه وصحبته ، واقامته الحوادث هدفا للاضطهاد من
جانب الاقوياء وقبلة للرجاء من جانب الضعفاء ، وكان ولا شك
رجلا ممتازا بكفائه وخلقه ملحوظا حيث كان باستقامته
رافتداده ، ولم يمهّد اليه عمل من الاعمال المدنية او العسكرية الا
ابدى فيه من الاجتهاد وحسن التصريف ونزاهة القصد ما يشهد
به المنصفون من رؤسائه وزملائه وبعض هذه الاعمال غريب عن
نربيته ونشأته كوقاية المسور وبناء القناطر وتسليم المحصولات
علم يؤخذ عليه عيب من عيوب الاحمال او التواني او الاختلاس
انسى كانت فاشية في زمنه ، ووضحت كفائه المتأخرة لكل
من حبروه ولازموه في حياته العامة او الخاصة ، ولا ريب ان الوالى
سعيد باشا قد لمح فيه هذه الكفاءة المتأخرة حين خصه بهدية
عجيبة في بابها واسلوبها ولكنها كبيرة الدلالة في مفزاها ، اذ اهدى
اليه نسخة من سيرة نابليون الكبير مترجمة الى اللغة العربية
ولم يعرف منه انه اهدى مثل هذه الهدية الى احد من ضباط
حيثه وهم الوف ، وقد تكلم عنه الضابط الامريكى داي
صاحب كتاب « مصر المسلمة والحيشة المسيحية » فقال انه

جليق ان يكون من خيرة الضباط في غير البلاد المصرية
ويلوح لنا ان الرجل مخلوق من طينة العبقرية التى يمتحن
صاحبها بشقوقها كما يمتحن بنعمتها وفضلها ، ففى رأى
« لمرزو » وغيره من علماء المدرسة النفسانية التى عيّنت
بدراسة المتأخرين والنوابغ ، ان العبقرية تمتاز بالاعراض
العصبية ، وقد رأى لمرزو من دراسة نابليون الكبير نفسه
انه مثل لهذه الطبيعة *Epileptoid Nature* ورأى من دراسة
القادة والزعماء ان عقولهم تتقبل البدوات والاغاجيب وتولع

بالاسرار والخفايا ، ومن قصة عرضية وقفنا عليها في خلال أجوبة عرابي على اسئلة المحققين يظهر لنا انه لم يسلم من صريته العبقرية كما فرضتها الفطرة على نظرائه ، فقد قال عن حادثة تفتيشه بعد القبض عليه : « صارت يقتشنني حتى اخرج الجزمة من قدمي وفتشها ايضا فلم يجد معي شيئا الا جملة احجية كانت تحت ملابسى وهى ليست بشىء وانما كان حملها بسبب ان اولادى كانت تموت بداء التشنيج في حال الصغر ولم تجد لهم نفعا أدوية الحكماء ففزعتنا وعلى حسب اعتقاد الناس في التحفظ على الاولاد يحمل تلك الاحجية ، وبالواقع حفظهم الله بسبب ذلك » .

على ان العلامة التى لا تخطئ من علامات العبقرية هى « الحصوبة الذهنية » وهى ان يثمر الذهن محصولا وافرا من بذور قليلة ، وقد كانت الدروس التى تلقاها عرابي في صباه قسما مشتركا بينه وبين كل صبي من صبيان القرى حضر مبادئ القراءة والحساب وما اليها في الكتاتيب واروقة الازهر المعدة للمبتدئين ، ولكننا نقرأ اقواله في الحكم النيابي والمبادئ الديمقراطية والحقوق العامة وقواعد الادارة والنظام فيتمثل امامنا حظ وافر من الفهم والمعرفة لا يتهيأ للكثيرين ممن احاطوا بالمعلومات المستفيضة في هذه الشئون .

ولد هذا الزعيم في عصر يتمخض بالاحداث الجسام (١٨٤١) وكان مولده بقرية « هرية رزنة » من اقليم الشرقية وابوه السيد محمد عرابي عالم تقى ينتمى الى الحسين بن علي رضي الله عنه ويذل ماله القليل في عمل الخير ومواساة الفقراء من ابناء قريته ، وقد انشأ لهم مكتبا يتعلمون فيه كان ابنه « احمد » من تلاميذه ، ثم دخل « احمد » لاجندية خلافا لعادة الوجهاء الذين كانوا يحتالون على الخلاص من التجنيد بما

وسمهم من الحيل وهي كثيرة في ذلك الزمن ، فانتظم في الجيش جنديا بسيطا وترقى في صفوفه بكفاءته واجتهاده ، وكانت تبرز عليه مخايل الزعامة من نشأته الباكرة ، فأحاط به رفاقه والتفت اليه رؤساؤه ، واتفق في تلك الايام ان تولي الامارة محمد سعيد باشا ، وأنه كان عظيم السخط على كبار الرؤساء لانهم اشتركوا في اضطراره ليام ولاية عباس باشا الاول . فأعرض عنهم وأقبل على الناشئين من المصريين يشجعهم ويكافئهم بالترقية والعناية ، فكان احمد عرابي صاحب النصيب الاول من عنايته وكان كما تقدم اول مصرى وصل في الجيش الى رتبة « قائم مقام » وكانت ترقيته الى رتبة الملازم بالامتحان امام لجنة من الخبراء العسكريين ، ثم تتابعت ترقيته في عهد سعيد وذهب الى الحبشة في عهد اسماعيل وهو « قائم مقام » فكانت له في الحروب الحبشية صفحة مشرفة بشهادة الاجانب والحبشانيين انفسهم ، ولم يرتق الى الرتبة التي تليها الا بعد تسع عشرة سنة في ايام الخديو توفيق ، وقد ظلت فرقته خالية من رتبة « اميرالاي » لئلا تنسى سنوات وهو لا يرقى اليها

وبعينا من تاريخه في هذا الكتاب ما يرتبط بعقل النور ويساعد على تفسيرها ، وخلاصة مواقفه منها انه زج فيها ولم يكن له محيد عنها ، وان اول ما اخذ عليه انه ثقل من الحيف فسم يغتفر له هذا التظلم وهو أهون ما ينتظر من ذي كرامة لقي ما كان يلقاه هو وزملاؤه ، ولم يزل بمرصد للانتقام منه وقع عليه الظلم فشكاه

وليس في تاريخه ما يدل على انه كان يتطوع للشكوى بغير سبب ملجئ اليها ، فلما حدثت اول مظاهرة للضباط حول وزارة المالية في وزارة نوبار باشا اقحم خصومه اسمه في الحركة ولم تكن له يد فيها ، لانه كان في دمياط وعاد منها ليلة وقته

المظاهرة ، وقضى يومها وهو مشغول بتسليم عهده في مخازن الوزارة

ولما اعتقل هو وزميله عبدالعال حلمي وعلى فهمي (اول فبراير سنة ١٨٨١) لم تكن فرقة من الفرق التي هجمت على معسكر قصر النيل لانقاذهم من الموت المحقق ، ولكنه اشترك مع الفرق التي توجهت بعد الافراج عنهم الى قصر عابدين لرفع خبر المكيدة المدبرة لهم الى مقام الامير

وقد صدر الامر باقضائه عن القطر زمنا ، وهو يعلم ان النتيجة المحققة لاخلء مكانه هي التنكيل بكل من شاركه في طلب الانصاف ، وتشنتت شمل المتظلمين والمتطلعين الى اصلاح ، فبقى في مكانه ليصيبه ما يصيب زملاؤه ومرءوسيه ، او تكتب لهم السلامة اجمعين

ولو انحصرت شكايته في مظالم الرتب والوظائف لكان حكم التاريخ عليه وعلى اصحابه انهم اناس لا يعنيه من صلاح الحكم الا زيادة المرتبات والارزاق ولكنهم طلبوا اصلاحا لم يكن في مصر كلها من لا يطلبه ولم يحل بينهم وبين تحقيقه الا هوان شأن المصريين على الاجانب المسلمين عليهم ، واولهم اصحاب الديون ففي الوقت الذي رصد فيه الحاسبون والخبراء كل مورد في مصر لسداد كل ملزم من الديون الاجنبية ، عمدوا بجرة قلم واحدة الى إلغاء دين المقابلة وقيمتها سبعة عشر مليون جنيه ، لانهدين وطني يستحقه المصريون ولم يساهم فيه الاوربيون ، والغوا كذلك اسمهم المصريين في الدين الوطني وقيمتها خمسة ملايين

وخلاصة دين المقابلة هذا ان الحكومة المصرية اعلنت في عهد الخديو اسماعيل انها تعفى من نصف الضريبة كل من يسدد الضرائب دفعة واحدة عن ست سنوات ، فلما اشرف الاجانب على الميزانية وحسبوا حسابهم لتوفير اقساط الديون الاوربية ، أسقطوا هذا الدين كله وقرروا تحصيل الضرائب كاملة على جميع اصحاب

الاطيان ، فوجب على نحو مليون مصرى ان ينهضوا بخسارة اثنين وعشرين مليوناً بغير عوض وان يغرموا ضرائبهم فى كل سنة بالعصا والكرباج ، وهناك احدى التكتيات المتراكمة التى جمعت كلمة الامة بأسرها على ضرورة الاشراف على ميزانية الدولة صونا لاقوات المصريين فى زمن عزت فيه الاقوات وكسدت فيه الاسواق واحاطت فيه الاوقات بمحصولات الزراعة ، فلم يكن هذا الاجماع بدعاً فى رأى احد لم يسقط المصريين عنده من كل حساب

بدأت الحركة التى سميت بعد ذلك « بالعرابية » منذ رفع الضباط المصريون عريضتهم يلتمسون العدول عن أوامر وزير « الجهادية » التى قضت بمنع الترقية من تحت السلاح وتفريق الضباط الذين حصلت ترقيتهم قبل ذلك فى جهات الاقاليم ، وقد طلبوا فيها عزل وزير الجهادية وتقرير مبدأ الترقية بالامتحان والاختبار ، فعولت الوزارة على محاكمتهم وفوضت الى وزير الجهادية « المطلوب عزله » ان يتولى عقابهم بنفسه ، فدعا الضباط الثلاثة الذين وقعوا المريضة - وهم احمد عرابي وعلى فهمى وعبدالمال حلمي - الى ثكنات قصر النيل كأنهم يدعون الى كمين وقيل لهم انهم مدعوون للاحتفال بزفاف الاميرة جميلة هانم شقيقة الخديو ، فلما ذهبوا الى الثكنات احاط بهم الضباط الشراكسة الذين اجتمعوا هناك من رتبة الملازم الى رتبة الفريق ، وجردوهم من سيوفهم وساقوهم الى حجرات الاعتقال ريثما يتعقد المجلس العسكري للمحاكمة ، ولكنهم كانوا قد اوجسبوا خيفة مما وراء هذه الدعوة واففقوا مع زملائهم على المبادرة الى انقاذهم ان احسوا الخطر على حياتهم ، فأسرعت فرقتان من رجال الحرس الخديو الى الثكنات وكادت تكون مذبحه لولا ان « عرابيا » وقف بين الجنود والضباط الشراكسة ونهاهم ان يمسه بسوء ، وانضمت فرق اخرى الى الفرقتين وتوجهوا جميعا الى

فصر عابدين حيث عرضوا مطالبهم من جديد ، فصدر الامر بعزل وزير « الجهادية » وتعيين محمود سامي البارودي لهذه الوزارة ، وتأليف لجنة للنظر في احوال الضباط والجنود وكان مرتب الجندي لا يزيد في الشهر الواحد على ريال

ثم عزل محمود سامي باشا ولما بعض على تعيينه ستة شهور وعين داود يكن باشا في مكانه وظل كل فريق يتربص بالفريق الآخر ويرتاب في مقاصده واعماله ، واتسعت الهاوية بينهما حين فوجيء غلام شركسي يدعى السم في طعام عبدالعال حلمي وقد كان وصيا عليه لانه ابن زوج حرمه المتوفى ، وانكشفت مؤامرات شتى للإيقاع بالضباط المصريين ، واخيطت منازلهم بالحراس والجواسيس ، وصدر الامر من وزير الجهادية الجديد بمنع التزاور في البيوت ومعاقبة كل ضابط يسيّران مفسا في الطريق ، وتتابعت المواعيد بتنفيذ قوانين الإصلاح واجراء الانتخاب لمجلس النواب وشاع ان مندوب انجلترا مستر ماليت يتردد على الديوان العالي وعلى الوزارة لارجاء الانتخاب ، الاعتراض على انشاء مجلس النواب

وكانت الحركة في هذه الاثناء قد شملت المدنيين والعسكريين ، فبلغ كبار الضباط الديوان العالي انهم حاضرون مع فرقهم (في اليوم التاسع من سبتمبر سنة ١٨٨١) للشكوى من تأخير تنفيذ القوانين واعلان الدستور ، فاشار مستر كوكسن قنصل انجلترا في الاسكندرية على الخديو بالخروج لمقابلتهم واستدعاء عرابي الى مقربة منه ثم اطلاق النار عليه ، ولكن الخديو تردد في العمل بمشورته ، ولم يصغ اليه حين استمجله وهو واقف الى جانبه في ميدان القصر ، واكتفى بأن أمر عرابيا بالترجل ثم سأل : لماذا حضرت الى هنا ؟ فأعاده ربي بيان المطالب وهي اقامة وزارة دستورية وافتتاح مجلس نواب وإبلاغ الجيش الى العدد المنصوص عليه في القوانين ، وجاءت كلمة

العبيد على لسان الخديو فقال عرابي : « لقد خلقنا الله احرارا ولم يخلقنا قرائا وعقارا »

عهد الخديو الى محمد شريف باشا بتأليف الوزارة والاستعداد للانتخاب ، ونمى الخبر الى الامتانة فتخوف السلطان من سريان العدوى الى بلاده وقيام الامة هناك بحركة كهذه الحركة للمطالبة بالحكومة الدستورية ، فقدمت الى مصر بعثة على نظامي باشا واتفق الرأي على اقضاء عرابي عن القاهرة ، ولكنه ارجا سفره الى ان يصدر الاعلان عن موعد الانتخاب ، ولم يلبث ان اعيد الى القاهرة لان الاقاليم التي مر بها جميعا اسرعت الى موكله تهتف له وتنادي بحياته وهرع اليه طائفة من الاعيان والشبان يتبعونه حيثما صار

وغضبت انجلترا وفرنسا لاستجابة الخديو الى مطالب الامة ، واصر النواب على مراجعة الميزانية ، واراد شريف باشا ان يتوسط في الامر بعرض جزء منها على المجلس وابقاء جزء منها في رقابة المندوبين الاوربيين ، فاستقالت الوزارة حين تمسذر التوفيق بين موقفها وموقف النواب والامة ، وقامت وزارة غيرها برئاسة محمود سامي باشا اشترك فيها عرابي ووزيرا للجهادية (فبراير ١٨٨٢) فارسلت الدولتان « لائحة » او مذكرة تطلبان فيها اقضاء عرابي من القطر واقالة الوزارة (٢٥ مايو ١٨٨٢) وعلم رئيس الوزارة ان الخديو قبل المذكرة فاستقال محتجا على تعرض الدول لشئون الحكومة الداخلية ، وجاء الاسطولان الانجليزي والفرنسي يعرزان هذا التصرف بالانذار والتهديد

حدث هذا في السادس والعشرين من شهر مايو ، ولم ينقض اسبوعان حتى وقعت مذبحة الاسكندرية في الحادي عشر من شهر يونيه ، وكانت منتظرة - او كانها منتظرة - لانها تمام التدبير الذي بدأ بذلك التنذير

كان في الاسكندرية يومئذ محافظ يسمى « عمر لطفي باشا » لم يحرك ساكنا لاتقاء هذه المذبحة أو وقفها قبل تفاقمها واستشرائها ، وسئل في ذلك فقال انه تلقى أمرا من عرابي بالكف عن كل عمل في ذلك اليوم . . ولكن كذب الرجل ينجلي من امرين لا يقبلان اللبس والمكابرة : احدهما انه دخل الوزارة على أثر ذلك توا وزيرا للجهادية ، والاخران احمد عرابي لم تكن له مصلحة في الفتنة بل كانت الفتنة حربا عليه وحجة لمن ارادوا ان يسجلوا عليه القصور في حماية الارواح والاموال وحفظ الامن والنظام وغنى عن القول ان الاسطول الانجليزى لم يات الى الاسكندرية ليرجع ادراجه كما اتى ، فقد طلب قائد الاسطول الانجليزى وقف الترميم والتسليح في قلاع الميناء ، ثم طلب تسليم تلك القلاع ليحول بين الحامية المصرية ومعادقة الترميم بعد وقفه ، وزعم انه يدفع الخطر عليه من تلك القلاع وهو الخطر الذى لم يشعر به الاسطول الفرنسى الواقف الى جانبه ، فانقسمت السياسة وذوو الراى الى فريقين : فريق يرى التسليم وفريق يعارضه ومنه درويش باشا مندوب الباب العالى الذى حضر من الاستانة فى تلك الايام وحجته ان تسليم الحصون المصرية امر لا يملكه الخديو بموجب القرمات ، وكان عرابي من المعارضين لان نية الافتيات ظاهرة من الطلب المحتسف فلا فائدة تجنيها البلاد من اجابة القائد اليه

ولا ريب ان مجال القيل والقال هنا متسع لاصحاب الحكمة الخالدة : حكمة ماذا يجرى لو كان ؟ وماذا يجرى لو لم يكن ؟ وماذا تصنع حين ينتهى كل صنيع ؟

فقد قيل يومئذ ، ولا يزال يقال الى اليوم ، ان معارضة عرابي فى تسليم القلاع هى التى جرت الى الاحتلال ، مع ان تسليم القلاع هو الاحتلال بعينه مقبولا برضى الجميع من غير مقاومة ولا اعتراض .

وقد استمر عرابي يقاوم بماعنده من وسائل المقاومة الى ما بعد ضرب الاسكندرية في الحادى عشر من شهر يولييه ، ولم يكن نجاحه في صد الجيش الانجليزى ميتوسا منه بل كان على نقيض ذلك أملا راجحا لولا الاوامر التى صدرت بمساعدة الجيش الانجليزى ولولا خيانة المأجورين على هداية ذلك الجيش فى دروب الصحراء ، ولولا اعلان السلطان عصيان عرابي بالحاج من الانجليز فمن شاء ان يلوم الرجل فليلمه لانه طلب الاصلاح وتعرض للانتقام ، أو فليلمه لانه رفض الدسائس والنرائع المختلفة من الدول الاجنبية ، وليقم الدليل القاطع على ان الخير كل الخير فى اجتناب ذلك الملام

انما يلام عرابي فى اعتقادنا لانه ضعف فى منغاه واستسلم لآغراء المحتلين الذين اطمعوه فى العفو ثم ارسلوا اليه من يسأله عن الغاء السخرة وتنظيم الادارة واصلاح الارض فحمد الله لانه اراد شيئا حقه الزمان ، ولكن الرجل الذى افضى بذلك الحديث كان شيخا فائيا خابت آماله فى أبناء قومه فلم يكفهم ما اصابه من اجلهم حتى جبهوه بوصمة الخيانة وهو براء منها ، ولم يكن سعى الانجليز فى العفو عنه الا لانهم يستندون الى فساد الحكم للبقاء فى البلاد ، فليس فى وسعهم امام العالم المتمتدين ان يقضوا بالاعدام على رجل ضاق ذرعا بالفساد وتمرد عليه ، ولئن حق عليه اللوم بعد هذا لاحق منه باللوم من فتحوا الصدور للاحتلال وتقبلوه بالترحيب



الخديو توفيق

استهل الخديو توفيق ولايته بمهد كتبه الى رئيس مجلس الوزراء شريف باشا قال فيه : « .. انى عظيم الميل الى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الامة التى اظهرت السرور بولايتى وفى اخراجها من هذه الحال السيئة ، ومع هذه العواطف فانى عازم عزما اكيدا على بذل الجهد وصرف الهمة الى التماس احسن الوسائل لازالة هذا الاختلاف المفسد لكثير من المصالح .. »

وقال فى الامر آخر : « ان الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين ، فانى اتخلت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا اتحول عنه ، فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين .. »

صدر هذا الامر فى الثالث من شهر يولية سنة ١٨٧٩ ، وفى الخامس منه - أى بعد يومين - فض مجلس شورى النواب ، واستقالت وزارة شريف باشا فالف الخديو الوزارة برئاسة باشا عليه باستدعاء رياض باشا من انجلترا فاستدعاه ، ووكل اليه تاليف الوزارة فألفها ولم يذكر فيها شيئا عن المجلس والنظم النيابية ، وبقيت الحياة النيابية معطلة الى أوائل سنة ١٨٨١ ، ولم يعمل أحد على التمهيد لاعادتها الا بعد ان اذاع صرابى منشوره الذى قال فيه : « اعلموا يا معاشر الوطنيين ان اولادكم المنتظمين فى سلك الجهادية قد امتلكوا على البارى سبحانه وتعالى وعزموا على منع كل ما من شأنه الاجحاف بحقوقكم ، وذلك لا يتم الا بسقوط وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ليحصل الوطن على الحرية المتفاعة »

وعلى اثر ذلك ذهب وفد من الوجهاء الى شريف باشا وعلى رأسهم سلطان باشا وسليمان باشا والشريعى باشا ..



الحمد لله رب العالمين

ومعهم عريضة وقعها نحو الف وستمائة وجيه وعالم وكبير ، يطلبون استئناف الحياة الثيائية ولم تكن هذه العريضة وليدة المنشور الذى اذاعه احمد عرابى على الامة ، لانها كتبت فى اليوم التالى لمظاهرة عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) ووضح من ذلك ان العسكريين والمدنيين كانوا صوتا واحدا فى طلب الحياة الثيائية . اما سياسة الخديو توفيق فى هذه الحركة فقد كانت سياسة تردد وتسويق ، وحينما يشجع العرابيين لاحراج الوزارة الرياضية ، وحينما يشجع الوزارة الرياضية لكبح العرابيين وفى كل حال من هذه الاحوال يدارى الدول الاجنبية ولا سيما انجلترا فلا يرفض لها طلبا تصر عليه ..

وكان على اتصال دائم بقناصل الانجليز يطلعهم على المطالب العرابية والازمات الوزارية ، ويأذن لهم بمصاحبته وهو يستقبل الرؤساء والوزراء ، وقد علمته التجارب دروسا كثيرة ولكنه لم ينس قط ان انجلترا وفرنسا سعتا فى خلع ابيه . استخلاص فرمان الذى يحفظ له اهم الحقوق الخديوية . . فحاذر جهده ان يشتبك مع الدولتين فى خلاف حاسم . ولا سيما الدولة الانجليزية ..

ومن كلام اخصائه الانجليز ومنهم الفريد بتلر المؤرخ المشهور يبدو انه كان يحتفل بمجاملتهم بئس كبير موظفيه ، فيقضى الساعات يتكلم معهم باللغة الانجليزية التى لا يعرفها اولئك الموظفون ، ويذكر الاسماء بالحروف الهجائية فى سياق احاديثه ليخفى موضوع الكلام عن سامعيه الذين يعرفون اصحاب تلك الاسماء ، ويفضى فى هذه الاحاديث باخبار من المعلومات الخاصة والاوراق المحفوظة تتعلق بالاسرة وعظماء البلاد ..

وليس بالمعقول ان يقال عن امر انه يرتضى باختياره تسليم سلطانه للاجانب وتحكيم اولئك الاجانب فى بلاده ، ولكن الخطأ

في سياسة الخديو توفيق انه اعتقد ان التدخل الاجنبى موموت وان المعاهدات الدولية والمنافسات بين الدول تمنع ضم مصر الى دولة منها ، فلم يحذر الاحتلال البريطانى ووجه الحذر كله الى مقاومة العربيين

لهذا اصدر امره في الرابع عشر من شهر اغسطس - بعد ضرب الاسكندرية في الحادى عشر من شهر يوليو - منذرا من يقاوم الجيش الانجليزى بشديد العقاب ، وجاء في ذلك الامر ما يلى :

« ليكن معلوما عند السلطات الملكية والعسكرية في منطقة قناة السويس ان اميرال الاسطول الانجليزى وقائد الجيوش البريطانية العام انما اتيا الى مصر لاعادة الامن والنظام اليها ، ومن تم قد سمحنا لهما باحتلال جميع الامكنة التى يريان في احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، ومن يخالف امرنا هذا ينزل به اشد العقاب » .

وعلى حين فجأة ينكشف الستار وتجلى الفشاة ويبدأ المحتلون حكمهم في القاهرة بتهديد مسند الخديوية الذى زعموا انهم جاءوا لتأييده وتمكينه فما هو الا ان اختلف الخديو وقادة الانجليز على طريقة محاكمة العربيين حتى ابرق اليه اللورد جرانفل مهديدا متوعدا في أسلوب خشن ولفظ قارس وأبلغ الحكومة المصرية بصريح العبارة : « انه ليس هذا اوان ظهور الحكومة المصرية بمظهر المعارضة والممانعة ، وان استمرارها على الالباء يعرضها للفشل والخطر ، ولا تكون هذه النتيجة مقتصرة على الوزارة وحدها بل تتناول مركز الخديو نفسه ، واذا لم تقبل الحكومة المصرية طلب الحكومة الانجليزية فلا يسعها ان تتحمل تبعه ما يترتب على رفضها من النتائج السيئة بعد

الخدو توفيق

انقضاء ثمانية ايام على تبليغ هذا الانذار .. »
تلقى الخديو هذا الانذار من الوزارة البريطانية قبل ان ينقضى
على جيش الاحتلال شهر واحد في القاهرة ، ولو تسنى له ان
نراجع في سياسته لتراجع وامعن في التراجع ، ولكن سبق
السيف العذل وبلغ الكتاب اجله وانتهت الحيل بترك الحيلة مع
اقطاب الاحتفال والافتعال ..





C. J. Shaper

من حملة إلى حملة

١٧٨٠ - ١٨٨٠

قبل الحملة الفرنسية كانت مصر مستقلة وظلت على استقلالها عن الدولة العثمانية بضع سنوات. نادى باستقلالها عن الدولة على بك بلاط ، الذي اشتهر باسم على بك الكبير ، ولكنه اخفق في محاولته لان اعوانه وغير اعوانه اعتبروا هذا الاستقلال مطعما شخصيا ليس له سند مشروع باسم الخلافة او باسم الشعب المحكوم ، وكان معظم اهل الصعيد منكرين لولايته ، وتنكر له كثيرون من اتباعه بعد استعاقبه بالاسطول الروسى على حرب الدولة العثمانية ، فلم يدم استقلاله اكثر من ثلاث سنوات (من سنة ١٧٦٩ الى سنة ١٧٧٢)

وقدم نابليون الى مصر معتبرا بهذا الدرس من ناحيته .. فارسل سفيرا له الى الاستانة يسترضى السلطان عن حملته ، ثم جمع العلماء والاعيان في مصر وعول على تأييدهم في غارته على الممالك المفسدين في الارض ، المارقين من طاعة السلطان ، معلنا في منشوره الاول : « من الآن فصاعدا لا يباس احد من اهالى مصر عن الدخول في المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيديرون الامور وبذلك يصلح حال الامة كلها »

ولكن اهل القاهرة ثاروا عليه قبل انقضاء شهرين على احتلاله وليس بصحيح ان هزيمة الاسطول الفرنسى في معركة ابى قير التي خلعت بينه وبين اسطول نلسون هي التي دفعت الشعب المصرى الى الثورة ، فان جيش نابليون بقي على قوته في مصر بعد الهزيمة ، ولم يحدث من اثر الهزيمة البحرية ما يضعفه في نظر المصريين ، وانما اتار الشعب لانه كان يحضر للثورة بعد تسليم الممالك ، ويعد ان اخلف نابليون وعوده في ذلك المنشور ..

على ان نابليون فهم بعد الثورة على الخصوص ان القوة العسكرية وحدها لا تنفع في سياسة الامة المصرية ، فانشأ

في مصر مجلسا شوريا يسمى بالديوان الوطنى فوامه تسعة من العلماء والوجهاء ..

وصلت الحملة الفرنسية الى مصر فى (٢١ يونية سنة ١٧٩٨) وخرجت منها فى (١٨ سبتمبر سنة ١٨٠١) ومن آثار هذه الحملة فى السياسة المصرية المقبلة ان خروجها كان على يد قوة تركية وقوة انجليزية وان القوة الانجليزية فارقت مصر بعد جلاء الجيش الفرنسى ، فاعتقد بعض الساسة المصريين ان دخول الجيش الانجليزى الى مصر مأمون العاقبة فى امثال هذه الظروف ، لانه يدخل اليها وهو على تية الخروج !

وأهم الحوادث التى ارتبطت بمركز مصر السياسى بعد الحملة الفرنسية ولاية محمد على الكبير على مصر باختيار الامة المصرية وبناء على مشورة علمائها ووجهائها ، وكانت عبرة على بك بلاط او على بك الكبير ماثلة فى الازهان ، فاجتنب محمد على الكبير غلطاته ولم يقبل الحكم الا بعد الاطمئنان الى الشعب والزعماء فى مصر السفلى ومصر العليا ، وحاذر جهده أن يعتمد على معونة علنية من دولة اجنبية ، ولما كتبت الدولة العثمانية الى واليهها حورشيد باشا تأمره أن يعيد محمد على وجنوده الى بلاده أظهر محمد على الطاعة واستعد للرحيل ولم يعدل عن السفر الا برجاء من طائفة من كبار العلماء والرؤساء احلوه من هذه المخالفة فى انتظار الموافقة من السلطان

وقد جاءت الموافقة السلطانية الى مصر (فى شهر يولية سنة ١٨٠٥) وليس محمد على أثار المعونة الشعبية فى مقاومة الحملة التى انفذتها الحكومة الانجليزية الى مصر بعد توليته عليها بأقل من سنتين ، فان مزاحمه الالفى بك لم يتعلم ما تعلمه محمد على من درس على بك الكبير ، فأرسل الى انجلترا يستنجد بها على الدولة العثمانية وعلى المماليك ، فجاءت حملتها بعد وفاته ، وكان وصولها الى رشيد ومحمد على مشغول بقتال المماليك فى أسسيوط

تصدى لها الفلاحون والعرب وحامية المدينة الصغيرة وأبادوها على آخرها وأمر شيخ الأزهر طلابه بترك الدروس والانتظام في الجيش ، وجمع السيد عمر مكرم أكثر من ألف كيس لنفقات الدفاع ، وقد نخوف محمد علي من العاقبة فأعد العدة للمقاومة ولمفاوضة ، وساعده الجدد الناضج فانهمزمت النجدة الانجليزية بعد مناوشة يسيرة ، وقفلت الى بلادها وكل ما لحقته بالاسكندرية وضواحيها من الضرر انها أعادت اطلاق الماء الملح على بحيرة مريوط ، ولو وجدت في مصر عوناً من المماليك أو من الشعب لما ارتدت بهذه السهولة بعد طول التريص والانتظار في الاسكندرية

ومن الراجح جدا ان انجلترا كانت تعاود الكرة لو حلت بها هزيمة كتلك الهزيمة في ظروف غير ظروفها الداخلية والخارجية في تلك الآونة ، ولكنها كانت مشغولة يومئذ بما هو أهم لديها وأخطر عليها من المسألة المصرية: كانت مشغولة بتأليب الدول الأوروبية على نابليون ، وكانت سياسة « التاليب » تضطرها الى مصافحة روسيا وتأجيل كل عمل من شأنه أن يفتح باب المسألة الشرقية على مصراعيه ، وعرضت لها في الوقت نفسه مشكلة المستعمرات الإسبانية في أمريكا الجنوبية ، ووافق الزمن ثورة الصناعة الكبرى وتنبه الافكار الى اصلاح الحياة النيابية وتوسيع حقوق الانتخاب للطبقة العاملة ، وقد مضت المدة بين سنة ١٨٠٧ وسنة ١٨٣٢ في شواغل كبرى تملأ فراغ السياسة البريطانية : منها أزمة الحصار البحري التي اشتركت فيها الولايات المتحدة بامر « حظر التصدير » الى كل من بريطانيا وفرنسا (سنة ١٨٠٧) وحروب نابليون التي انتهت في سنة ١٨١٥ ، ومذهب منوال الذي أعلن في سنة ١٨٢٢ ، وتعديل نظام الانتخاب الذي تقرر في سنة ١٨٣٢ ، فانقضت هذه الفترة - وهي ربع قرن - وانجلترا عاجزة كل العجز عن

الاستقلال بعمل قوى فى المسألة المصرية ، وقصرت سياستها فى هذه المسألة على اغتنام الفرصة الدولية كلما جرت فى مجراها وطابقت أغراضها ، وفى هذه الفترة نشبت الثورة اليونانية واستتعت الدولة العثمانية بجيش مصر واسطولها لقمعها فى مقرها ، وسنحت للسياسة البريطانية فرصتها الاولى فدعت الدول الى عقد مؤتمر لندن (١٨٢٧) الذى اتفقت فيه انجلترا وفرنسا وروسيا على فصل اليونان من تركيا مع بقاء السيادة التركية ، وكانت هذه المعاهدة حجة صالحة لتحطيم الاسطول المصرى فى ميناء نوارين والتخلص من هذه القوة البحرية الجديدة فى البحر الابيض المتوسط ، وزادت فرنسا فارسلت جيشها الى بلاد المورة لاكمال الجيوش المصرية على اخلائها

اذا صح ان المصادفة لها « دور مهم » فى التاريخ فهذه الفترة من الفترات التى اطلت فيها طوائع المصادفة كلها على المسألة المصرية ، فلو تم استعداد محمد على فى مصر أيام حروب نابليون لما وجدت دول أوربة فراغا من الوقت للتألب عليه فى حربه مع الدولة العثمانية ، ولكنه أقدم على هذه الحرب فى أوائل سنة ١٨٢٢ - بعد أن كانت الدول قد فرغت أو كادت من مشكلات نابليون وعقاييلها المتشعبة - فأسرعت روسيا الى عرض مساعدتها على السلطان محمود وخافت انجلترا وفرنسا من عواقب هذه المساعدة وحيل بين ابراهيم باشا وبين التقدم فقتع بما عرضه عليه السلطان من ولاية سورية وضم اليه بموافقة الدول اقليم اطننة فى آسيا الصغرى

وكان هذا التذير كافيا لوقف الحروب مع تركيا ، ولكن فرنسا وعدت محمد على بعد الحرب الاولى بالمساعدة ، وعززت وعدها برفض الاشتراك مع انجلترا لانتزاع الاسطول التركى الذى أوى باختياره الى الموانئ المصرية ، ونشبت الحرب الثانية

ومحمد علي يرجو خيرا من التفرقة بين السياستين الفرنسية والانجليزية في المسألة الشرقية، ولكن فرنسا لم تصنع شيئا وانجلترا لم تياس من مساعيها عند الدول الاخرى ، فجددت الدعوة الى مؤتمر آخر في عاصمتها ، وأسفر المؤتمر - باتفاق انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا - عن المعاهدة التي عرفت باسم (معاهدة لندن سنة ١٨٤٠) وتقرر فيها حرمان محمد علي من ثمرات انتصاره واعطاؤه جزءا من سورية الجنوبية على شريطة الموافقة من جانبه على هذا الصلح في خلال عشرة أيام وقد اعتقد محمد علي ان انفصال فرنسا عن الدول وهي دولة البحر الابيض المتوسط - يمكنه من رفض معاهدة لندن لصعوبة الاتفاق بين الدول « القارية » على تسيير الجيوش الى ميدان القتال في سورية وآسيا الصغرى ، ولكن انجلترا وتركيا والنمسا اتفقت على تلفيق حملة بحرية برية لاقتحام سورية ، وساعدها على النجاح في هذه الحملة ثورة السوريين وسوء الاحوال في داخل البلاد المصرية ، فأسفرت هذه الحروب والمناورات جميعا عن حرمان محمد علي - ما استولى عليه خارج البلاد الافريقية ، وصدرت فرمانات سنة ١٨٤١ باقرار محمد علي في ولاية مصر وجعلها وراثية للأكبر فالأكبر من أمراء الاسرة العلوية والزمامه بخراج سنوي للدولة اربعمائة ألف جنيه ، وتخويله منح الرتب العسكرية الى رتبة أميرالاي ، وضرب العملة الذهبية والنفضية والنحاسية باسم السلطان ، وألا يزيد عدد الجيش على ثمانية عشر ألفا في أيام السلم، يرسل من مقررهم كل سنة اربعمائة الى دار الخلافة وأن تشتمل حدود المملكة المصرية على مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وملحقاتها

كذلك كان مركز مصر السياسي في أيام محمد علي الأخيرة ، ومن مزاياه انه مضمون بموافقة الدول ، ومن عيوبه ان هذا

الضمان قد فتح الباب للتدخل في المسألة المصرية بحجة المحافظة على والمركز المضمون ،

أما نظام الحكم الداخلي على عهد محمد علي فقد كان وسطا بين الحكومة المطلقة والحكومة الدستورية ، فكان للوالى مجلسان أحدهما يشبه مجلس الوزراء ويسمى المجلس المخصوص والآخر يشبه الجمعية التشريعية ويسمى مجلس المشاورة ، ويختار الوالى أعضائه من وجوه الاقاليم وكبار الموظفين ،

وقد اعتزل محمد علي الحكم قبل وفاته ، ولم يطرأ على مركز مصر ولا على نظام حكومتها تغيير يذكر في عهد خلفه ابراهيم ، وتولى عباس الاول . بعد ابراهيم فنقض كثيرا مما بناه جده الكبير ، وتم في عهده مد السكة الحديدية من الاسكندرية الى القاهرة ، وأريد بمدها قطع السبيل على « مشروع قناة السويس » الذى توجس منه محمد علي الكبير كما تقدم

وقتل عباس فخلفه محمد سعيد ، وأهم المحدثات التى طرأت في عهده اصدار قانون الاراضى الذى نقل الارض الزراعية من حكر الحكومة الى أيدي الفلاحين ، وعقد أول قرض أجنبى والترخيص فى فتح قناة السويس ، وكان يطمح الى الاستقلال فاعتقد ان فتح هذا المجاز العالمى فى مصر يضمن لها مدافعة الدول عن حوزتها ، واتخذ له سياسة وطنية تتجه دائما الى تقريب المصريين وترقيتهم الى المناصب الكبيرة ، وسك على سبيل التجربة نقودا من العملة الصغيرة باسمه ، ثم أخفاها حذرا من غضب الدولة العثمانية وقد كان يطلع الى موافقتها على مشروع القناة

أما الفر الكبيرى كلها فقد تمت في عهد اسماعيل خلف سعيد ، ففي عهده امتازت مصر بمركز خاص بين الولايات العثمانية وأطلق لقب الخديو على واليها ، وانتقلت الولايات من الأكبر الى الاسرة الى الأكبر فى الانشاء ، واتسعت الدولة المصرية فى اعالي

النيل وأوشكت أن تشمل بلاد الحبشة لولا خيانة القادة من الاجانب على الخصوص، وأنشئت المحاكم المختلطة التي وحدت فروع القضاء الاجنبى وجمعت في نظام واحد ، وساهمت مصر في تحريم تجارة الرقيق وتضييق المسالك على النخاسين، وتضاعفت الديون الاجنبية على عجل وفرغ العمل في قناة السويس فبيعت حصة مصر فيها سدادا لبعض الديون ، وكان لهذه الديون مع فتح القناة في ابان اقتراضها وسداد اقسائها شأن كبير في توجيه مركز مصر السياسى وجهته التى سلكها من منتصف القرن التاسع عشر الى هذه الايام في منتصف القرن العشرين

أصبح من الاسرار « الشائعة في دوائر الدول العليسا ان بريطانيا العظمى تريد أن تتسلل الى القطر المصرى منذ أيام محمد على الكبير

وقد قال القيصر نقولا الاول (في فبراير سنة ١٨٣٩) لمسيو بارانت Barante سفير فرنسا عنده : « ان الانجليز يضعون أعينهم على مصر . ان تلك البلاد ضرورية لهم . من أجل مواصلاتهم التى يريدون تعييدها بينهم وبين الهند . وقد وطدوا أقدامهم فى البحر الاحمر والخليج الفارسى . وسوف تتعرضون للمتعاب معهم فى تلك البلاد »

واستراب محمد سعيد باشا - على قلة احتياطه - فى نيات « السائحين » الانجليز الذين يلتمسون الاذن بزيارة القلاع على الشواطىء ، فزجر المشرفين على تلك القلاع لانهم يرجعون اليه قبل رفض التماسهم ، وأمرهم بأن يجعلوا هذا الرفض قاطعا غير قابل للمراجعة والاستثناء

ولما اقترضت الحكومة المصرية من البيوت الانجليزية انفردت هذه البيوت بطلب الضمان لقروضها من موارد الضرائب والرسوم فى الجمارك والسكك الحديدية وضرائب الاقاليم الغنية

وليس لذلك الا غرض واحد وهو تسوية السيطرة على دواوين الحكومة فى يوم من الايام

وقد شغلهم الخطوب الدولية من عهد محمد على الى عهد سعيد عن اختلاق اسباب « التسلل » المترقب منذ زمن بعيد ، ولكنهم « اتفقوا » لاختلاقها بعد تراكم الديون على مصر وعجز الحكومة عن سدادها

فى سنة ١٨٧٦ قدمت الى مصر بعثة كيف **Cave** الانجليزية ومهدت صحيفة التيمس لها قائلا : « ان الخديو سيذعن صاغرا للسيطرة البريطانية على الادارة الحالية » وفى السنة نفسها أنشئ صندوق الدين وأضيف الى اختصاصه الاشراف على أخصص المديريات وهى الغربية والمنوفية والبحيرة فى الوجه البحرى واسيوط فى الوجه القبلى مع الاشراف على منافذ القطر جميعا وهى جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد والمنين ودمياط والعريش ، وغير ذلك من المصالح ذات الإيراد كالمكك الحديدية والقناطر واحتكار الملح والدخان ، وتضاف اليها موارد الدائرة السنية التى يملكها الخديو اسماعيل ، وقد نصت المادة الثامنة من الامر الصادر بإنشاء « الصندوق » على ان الحكومة المصرية لا يحق لها تعديل الضرائب والرسوم بما ينقص إيراد الدولة

وفى سنة ١٨٧٨ تالفت لجنة التحقيق واشترك فيها السير ريفلز ويلسون وكيلها وامسيودلسيس رئيسا والكابتن بارنج - الورد كرومر - فيما بعد - عضوا ، ثم سافر دلسيس فجلة قبل محله فى الرئاسة المندوب الانجليزى ، وأصبحت اللجنة فى حقيقتها لجنة انجليزية بحتا فأشارت فى تقريرها بالحد من سلطة الخديو وتأليف مجلس وزراء مسئول يشتمل على وزيرين احدهما انجليزى للمالية والاخر فرنسى للاشغال ، واقترحت عقد

قرض جديد (قدره ثمانية ملايين ونصف مليون) تضمنه أملاك الاسرة الحديوية وهي تزيد على أربعمئة ألف فدان وفى هذه السنة حدثت مظاهرة الضباط حول وزارة المالية، وأسقط الحديو وزارة نوبار وأقام فى مكانها وزارة برئاسة الحديو توفيق

ومن حسنات نكبة الديون - أن كان للنكبات حسنات - انها وحدت كلمة الامة والامير فى طلب الحياة النيابية ، لان السلطة الاجنبية أبطلت حقوق الراعى والرعية على السواء

وقد كان فى مصر على أول عهد اسماعيل 'مجلس' كالمجلس الذى كان معروفا باسم مجلس المشورة فى عهد جده الكبير . افتتح فى سنة ١٨٦٦ وسمى بمجلس شورى النواب وتقرر الا يزيد عدد أعضائه على خمسة وسبعين ، وقد استمر هذا المجلس ينعقد فترة فى كل سنة الى سنة ١٨٧٨ ثم استبدل به مجلس نيابى واسع الاختصاص بموافقة الحديو اسماعيل .

ومن المفضل ان مدارس الحكومة المصرية ظلت تلقن أبناء المصريين فى عهد الاحتلال أنباء وأباطير تزرى بالحياة النيابية بين المصريين ، ومنها أسطورة رواها مسيو ماك بكون فى كتابه « مصر كما هي » زعم فيها أن النواب جميعا هرعوا الى مقاعد اليمن حين طلب منهم شريف باشا أن يقسموا أنفسهم الى فريقين : فريق يناصر الحكومة ويجلس الى اليمن وفريق يعارضها ويجلس الى اليسار . وهي قصة لم تحدث قط بل حدث نقيضا من محاسبة الحكومة ودعوة وزرائها الى حضور جلساته ، وشهد المتتبعون لاعمال المجلس أن أعضائه كانوا يدا واحدة فى رعاية المصالح القومية ، لأنهم كانوا يفهمون من وظيفة النيابة انها أمانات وأعياء ، ومنهم من كان يساق اليها سوقا لانه فى غنى عن استغلال مركزه وكل ما يتوقعه من النيابة أن تضطره الى الاصطدام بولاة الامور ، ولو كانوا يقصرون واجبه على التسليم

لتهافتوا على النيابة تهافت و المنتفعين المستغلين »

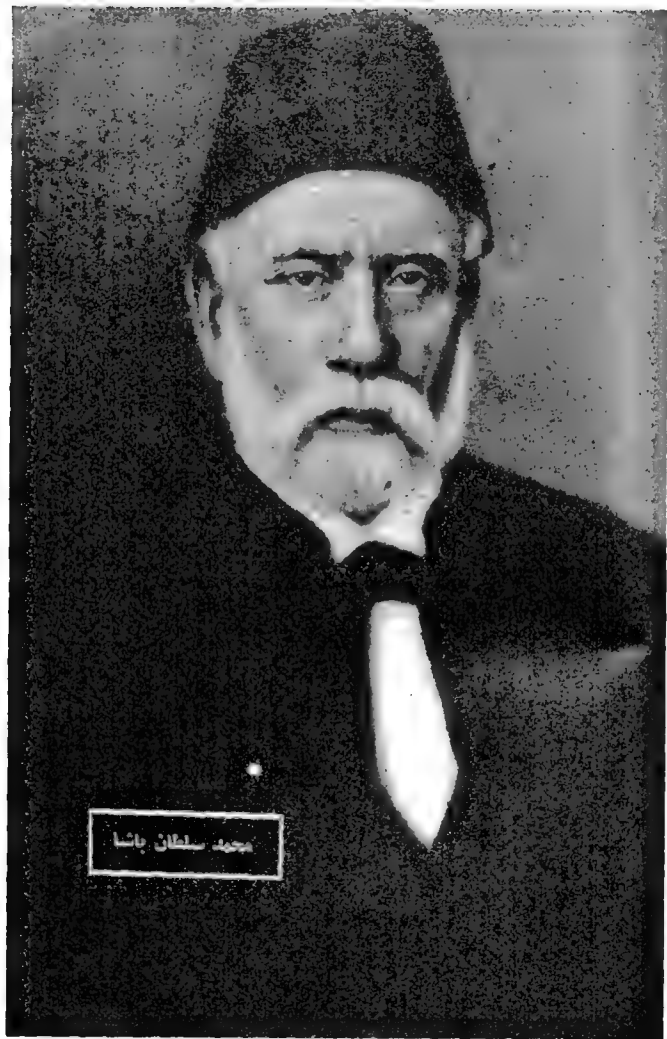
ثم انعقد مجلس شورى النواب فى الثانى من شهر يناير سنة ١٨٧٩ فبدأ جلساته باستدعاء الوزراء اليه ومنهم وزير المالية الانجليزى ، وقبل أن يذهب بعض النواب الى ديوان المالية للاجتماع بالوزير ، على أن يكون هذا الاجتماع مقدمة لحضور الوزير فى جلسة من الجلسات ، ولكن الوزارة أصرت على تجاهل المجلس وفضته فى شهر مارس ولما ينظر فى الميزانية ، فثار المجلس ثورته القوية وجهه رياض باشا وزير الداخلية بما لا يرضاه وهو يتلو عليه الامر بفض الدورة ، وبقي الاعضاء فى أماكنهم مطمئنين انهم لا ينفضون قبل أن يفرغوا من أعمالهم ، وتسامحت القاهرة ثم الاقاليم بأخبار تلك الجلسة التاريخية فاجتمع مئات من العلماء والنرؤساء والاميان والضباط فى منزل اسماعيل راغب باشا ورفعوا الى الخديو عريضة يحتجون فيها على الوزارة ويطلبون تمكين مجلس النواب من حقوقه الدستورية فى مراقبة المالية ، وهى العريضة التى اعتمد عليها الخديو فى اقالة الوزارة وتكليف شريف باشا بتأليف وزارة تخلف الوزارة الاوروبية التى كانت سببا لتغيير قلوب الامة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور ، وقد شهدت التيمس يومئذ (١٦ ابريل سنة ١٨٧٩) أن مجلس النواب لم يكن عاملا فى هذا الموقف بإيعاز الخديو فقالت : « مهما تكن طريقة الانتخاب للمجالس النيابية فهذه المجالس تشعر بشيء من الاستقلال لامحالة عند اجتماعها ، ولعل مجلس نواب مصر غير مستثنى من هذه القاعدة » .

على أن التيمس وغيرها عادت بعد ذلك تذكر «تعنت المجلس» ولا تذكر غطرسة الوزير الانجليزى الذى لا يجوز عندها أن ينزل الى حضور الجلسات ولو من قبيل المجاملة ومجرد الاطلاع !

فلما أقيمت الوزارة النوبارية وخلفتها وزارة شريف باشا قامت

قيامه الدائنين والحكومة الانجليزية على الخصوص ، ولم تتم لحظة من الشهرين اللذين اتقضا بعد تأليف الوزارة الجديدة عن السعي الحثيث لأجباط هذه الحركة المباركة ، ففي الاسبوع الاول من شهر ابريل تالفت الوزارة ، وفي أواخر يونيو صدر فرمان بعزل الحديو اسماعيل وتولية ولي عهده محمد توفيق (٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩) وأبلغ مجلس النواب ان التطور الجديد سوف يشغل الحكومة عن تقديم أعمال اليه ، فانفض ولم يدع للاجتماع في خلال تلك السنة ولا في خلال السنة التالية ولكن الامر كان قد خرج من قبضة الحكومة والمجلس وصار الى أيدي الأمة كلها ممثلة في الحزب الوطني الذي جعل شعاره «مصر للمصريين» وبهاجر بالانتماء اليه كل ذى خطر في البلاد





محمد سلطان باشا

أَمَّا بَعْدُ ..

تقرب الآن من اليوم الحادى عشر من شهر يوليه سنة ١٨٨٢
تقرب من النهاية التى تلتقى فيها كل هذه المقدمات
فاذا كان اليوم الحادى عشر من شهر يوليه نقطة فى الغيب
فهذه السوابق خطوط تنحدر اليها من محيط الزمن وتنحو
نحوها من بعيد : تنحدر اليها من جهات شتى تتفرق فى مناشئها
وتلتقى فى غايتها ، وتترك العلامة مرسومة بينها وبين تلك الغاية
تنتظر « التسويد » بمداد الايام

كانت النهضة الوطنية كلها فى ختام عهد اسماعيل صفاء
واحداً فى المطالبة بحقوق الدستور وأحقوق الأمة فى بلادها ، وابتداً
عهد توفيق والامل قوى فى ثبات هذه النهضة على وجهتها ، ولكن
الحديث عرف موقف الدول من مجلس النواب فأراد أن يغفله
ويغفل معه مجلس الوزراء ، فلما اعتزل شريف باشا الوزارة لتأخير
دعوة المجلس النيابى تولى الحديث رئاسة الوزارة بنفسه ، ثم تنحى
عن رئاستها غير مستريح فى الواقع الى هذا التنحى ، وأسندها
الى مصطفى رياض باشا وهو كذلك لا يستريح اليه
وأعلنت اللجنة التى شكلت لتصفية الديون تقريرها فى مستهل
عهد الحديث توفيق فاذا هو يلغى دين المقابلة الوطنى ويعوض
الدائنين عنه فى آجال بعيدة تمتد الى خمسين سنة

وبينما الدائنون المصريون يألمون لهذه الضربة اذا بضربة
أخرى تلحقها على الاثر وتصيب الضباط المصريين دون غيرهم ،
وخلاصتها الوجيزة جدا - مع التجاوز عن المكائد والدسائس
والمناورات - ان وزير الجهادية أحال على الاستبداد الفاضل
ليس فيهم ضابط واحد من غير المصريين ، ولما اجتمع بعضهم فى
أوائل الحركة عند - رئيس المترجمين بادارة الخزانة - محمد
افندى فى - صدر الامر باقتحام الدار والقبة على من فيها ،
وحكم صاحب الدار بالسجن سنتين ، وعلى زولته بالسجن

شهوراً أو بالاقصاء الى مساقط رؤسهم في القرى والمدن الريفية
وتلا ذلك رفع الظلمة من كبار الضباط الى الحضرة الحديوية ،
فقرر مجلس الوزراء أن يكل الامر الى وزير الجهادية لينكل باولئك
الضباط مع الاناة والحذر من العواقب ، فكان كل ما احتدى
اليه من الحيلة انه دعا الضباط - وهم احمد عرابي وعلى فهمي
وعبد العال حلمي - الى ثكنات قصر النيل « للتشاور في ترتيب
زفاف الاميرة جميلة هانم شقيقة صاحب السمو الخديو » فلما لبوا
الدعوة قبض عليهم وعقد مجلسه العسكري وأمر بخلع سيوفهم
واعتقالهم الى أن يفصل في أمرهم وكان زملاؤهم أصدق في حذرهم
من وزير الجهادية فحفوا الى الثكنة بجثودهم وحملوهم على الاعناق
وساروا في موكب يخفيه الوف من السابلة الى قصر عابدين
يطلبون عزل الوزير

وقد نسي الى الوزارة ان قنصل فرنسا ينافس قنصل انجلترا
ويؤيد حركة الضباط ، فطلبت نقله من مصر ، واجتمع كبار
الفرنسيين بفندق « إيات » في الاسكندرية يؤيدونه ويحملون
على الوزارة ويوقعون العرائض الى دولتهم بطلب استبقائه ، فجاء
الرد من باريس باستدعاء القنصل الفرنسي في الحال ، وكان ذلك
ايذانا من الدولة الفرنسية بتفضيدها من السياسة المصرية واطلاق
اليد للقنصل الانجليزى يفعل ما يشاء غير معترض عليه من
حكومة لندن أو حكومة القاهرة

وفي الوقت نفسه سمع مصطفى رياض باشا انه متهم بمالاة
الضباط ليصعد على اكتافهم الى مسند الحديوية فتفى التهمة عنه
بالتشدد في معاقبتهم وخرج من سواء الرى الى اصطناع الإدارة
ودفع الشبهات ، فأخطاه التوفيق فيما رآه

ذاع بين الناس في تلك الظروف انه لا وفاق بين الضباط
والوزارة ولا بين الوزارة والحديو، وتحدث الناس بالشقاق بين

الضباط الشراكسة والضباط المصريين وإن الحكومة ترى في هذا الشقاق منفذا لحفظ سلطانها بين الفريقين
وجاء محمود سامي بعد عثمان رفقي المزعوم من وزارة الجهادية،
ثم جاء داود يكن بعد محمود سامي صديق العرابيين، فاستراب
الضباط المصريون واشتدت ربيتهم حين أبلغ بعضهم أمر النقل
من القاهرة إلى الأقاليم، فسارت الحوادث بعد ذلك على عجل وحدثت
مظاهرة الجيش المشهورة أمام قصر عابدين، ونفخ فيها المراقب
الانجليزي (وكان قنصل فرنسا يومئذ في طنطا) فراح يحرض
الحديو على قتل عرابي ويستفز عرابيا إلى المجازفة والاستيئاس
في المقاومة، ثم فتقت الحيلة للمستمر كوكسن قنصل انجلترا
في الاسكندرية أن يقتنع عرابيا بأحالة « الطلبات » القومية إلى
سدة الخلافة لينظر فيها « أمير المؤمنين » بما يستحسنه، وهو -
بطبيعة الحال - لم يكن يستحسن في ذلك الحين انشاء مجلس نواب
في القاهرة يتبعه مجلس نواب في الأستانة، فأصرع عرابي إلى
الموافقة على إحالة الأمر إلى سدة الخلافة، ولكنه أصر على عزل
الوزارة لأنه شأن من الشؤون المصرية، ثم استجاب الحديو آخر
الأمر إلى عريضة الضباط وعريضة الإعيان التي رفعت بعدها بيوم
واحد، فاستدعى محمد شريف باشا لتأليف وزارة دستورية،
فاعتذر كثيرا واشترط لقبول تأليفها اقضاء زعماء الضباط إلى
الأقاليم ولم ينزل عن هذا الشرط، فتوسط عليه القوم بينه وبين
الضباط ووعد عرابي وأصحابه بالسفر من القاهرة إلى حيث
تنقلهم الوزارة بعد إعلان الدعوة إلى انتخاب مجلس النواب

في العاشر من أكتوبر (١٨٨٥) قدم إلى مصر وفد من الباب العالي
مؤلف من علي نظامي باشا رئيسا وعلى فؤاد بك وكيلا واثنين من
رجال التشریفات في الملبس الهمايوني، مهمته التحقيق في
المذكرات التي وصلت إلى السلطان من جانب الحديو وجانب العرابيين،



محمود سليم الباروت باشا

وقد كانت حالة المسألة الى الباب العالي اقتراحا من مندوب انجلترا كما تقدم ، ولكن تاريخ الاستعمار البريطاني أو تاريخه في مصر على الخصوص ، قد أثبت على الدوام ان الحكومة البريطانية تلجأ الى «الحجة الشرعية» لكي تفتصب من ورائها غنيمة من الغنائم ولا تستند إليها الا بالقدر الضروري لاقتصاب تلك الغنيمة ، فما هو الا ان وصل الوفد العثماني الى مصر حتى ثارت انجلترا واستشارت فرنسا واتفقتا على ارسال اسطوليهما الى الموانئ المصرية على سبيل التهديد والترص ، ولما احتج الباب العالي على هذا التدخل السافر لغير علة وطلب سحب السفن من الموانئ المصرية اشترط اللورد دفرين أن يبرح الوفد العثماني مصر أولا ثم يتلوه الاسطولان في اليوم نفسه !

وقد يسر شريف باشا المهمة على الوفد العثماني باعلان طاعة الجيش وصعد قادة الجيش بالوامر التي صدرت اليهم فبرحوا العاصمة الى الاقاليم التي نقلوا اليها ، وزالت هذه الحجة من حجج التدخل والتهديد

وكما ظهرت قيمة «الحقوق الشرعية» عند الانجليز في حادث الوفد العثماني ظهرت كذلك في موقفهم من مجلس النواب المصري بعد انتخابه ، فلم يكن حق الدستور هو الذي أوحى اليهم تقييد سلطان الخديو بمجلس وزرائه ، وانما قيده به مجلس النواب لتنتقل فيه يد وزير المالية الانجليزي ويصبح من حقه أن يرفض كل قانون لا يرضيه ، ولهذا غضبوا من مجلس النواب الجديد لانه يحرص على حقه في الرقابة على الميزانية ، فأبرق مستر مالبث الى حكومته يقول ان التدخل العسكري ضرورة لا محيص عنها اذا أصرم مجلس النواب على رأيه ، وقد كانت هذه هي الخطة المرسومة قبل ترميم القلاع المزعوم وقبل المذبحة المدبرة في الاسكندرية بنحو ستة شهور (٣ يناير سنة ١٨٨٢)

وفي الثامن من شهر يناير - أي بعد ستة أيام من اربابال تلك

البرقية - تلقت مصر مذكرة مشتركة بين الدولتين قالتا فيها « والحكومتان تفهمان أن الحديو سيستخدم هذا التصريح ما يلزمه من الثقة والقوة لادارة شؤون البلاد »

وردت هذه المذكرة قبل أن يفرغ شريف باشا من بحثه مع مجلس النواب في اختيار الخطة التي توفق بين جميع المطالب ، وقبل الحديو المذكرة والمجلس يتشاور مع الوزارة في موضوع الخلاف وكله دائر على نظر الميزانية ، فقنع المجلس بمناقشة أبواب الميزانية ماعدا الابواب التي ترتبط بالالتزامات الدولية ، وقنع بعد ذلك بتأليف لجنة من النواب يشترك معهم عدد منهم من الوزراء ويؤخذ بالقرار الذي يرجعه صوت الرئيس ، فرفضت الدولتان كل هذه المقترحات ، وبرز الوزير الفرنسي « جبستا » في هذه المسألة لانه كان من الداعاء الاسرة المالكة في فرنسا وكان يتهم مصر بممالة تلك الاسرة ومساعدتها في الحفاء على استرداد عرش فرنسا ، ولم يسلك مثل هذا المسلك مع اليونان واسبانيا وهما غارتان في الديون ، والامل في وفائهما اضعف جدا من الامل في وفاء الحكومة المصرية !

استقال شريف باشا وخلفه محمود سامي البارودي باشا (هـ) فبراير سنة ١٨٨٢) واختار احمد عرابي باشا وزيرا للحربية ، وأهم ما حدث بعد ذلك في عهد هذه الوزارة حادث القبض على الضباط الشراكسة بتهمة التآمر على اغتيال رئيس الوزارة ووزير الحربية ومعاونيه من كبار الضباط المصريين ، وقد حوكموا في مجلس عسكري برئاسة الفريق راشد حسني باشا وصدر الحكم بتجريدهم من رتبهم ونفيهم الى السودان ، فرفع عرابي الحكم الى الحديو وسأل سموه تخفيف الحكم اذا شاء ، فآثر الحديو أن يحيل هذه المسألة ايضا الى الباب العالي ، ولكنه لم ينتظر جواب الباب العالي وأمر بتخفيف الحكم والاكتفاء بالاقتصاء من الديار المصرية ، ووقع هذا التخفيف على غير ما ينتظر الوزراء الذين

كانوا مهددين بالاغتيال، فاحتكموا الى مجلس النواب واجتمع المجلس بصفة غير رسمية في بيت رئيسه سلطان باشا، ومشى كبار أعضائه بالصلح بين الأمير ووزرائه . ورأى الأمير اخراج رئيس الوزارة وإبقاء الوزراء الآخرين ، وإذا بالاسطولين يظهران مرة أخرى في ميناء الاسكندرية ، ولما تنته المشاورات في اختيار الرئيس الجديد، فرأى محمود سامي باشا وعرابي باشا طي مسألة الضباط الشراكسة ... ولكن وصول الاسطولين • أعقبه (في الخامس والعشرين من شهر مايو) تقديم انذار بأقالة الوزارة ونفى عرابي فقبل الخديو المذكرة . واستقالة الوزارة في اليوم التالي : . وفزع النواب لما رأوه من بوادر الخطر ولمسوه من هياج الأفكار ، فالتمس سلطان باشا رئيس المجلس ومعه النواب وطائفة من الأعيان ان يعاد عرابي الى وزارة الحربية لحسم الشر واتقاء الهياج ، فرفض الخديو وجدد النواب الرجاء وفتح الأجانب عرابيا في كفالة الأرواح والأموال وأضافوا رجاءهم الى رجاء أعيان البلاد ، فتكفل عرابي بحفظ الأمن وأمر الخديو بإعادته الى وزارة الحربية وأبرق الى الباب العالي يلتمس فيه إيفاد مندوبين للتحقيق وعرض الأمر على السلطان

في السابع من شهر يونيو وصل المندوب العثماني رؤوف باشا وفي صحبتته السيد أحمد أسعد وكيل السلطان في الفراشة النبوية : هذا لاستطلاع طلع العرابيين وذلك لاستطلاع طلع الخديو فتركا كلا من الفريقين يفهم ان السلطان معه وانه يوصيه بمسألة الفريق الآخر من باب التقية ودفع الشرور ، ولكن الشرور كانت تعدو عدوا الى غايتها المرسومة من قديم الزمن ، وكانت هناك حاجة الى علة عاجلة فوجدت العلة العاجلة في حينها ، وحدثت مذبحة اليوم الحادي عشر في الاسكندرية ، وليس ادل على تدبيرها من وقوعها في الوقت المطلوب ، وقد سبق في تاريخ تلك الفترة ان خلفت مصر من الوزارة وأن اختلف

الامير والوزارة وأن اختلف الضباط والساسة ، فلم تحدث مذبحه ولا معركة في بقعة من بقاع القطر ، كما حدثت تلك المذبحة التي جاءت في أوانها المطلوب !

تتلخص قصة المذبحة في مشاجرة بين مكار ورجل مالطي من اتباع الحكومة البريطانية ، ركب معه ثم أعطاه أجره قرشاً واحداً بعد ساعات من الطواف في جوانب المدينة في أشد أيام القيظ الذي بلغ أشده صيف تلك السنة ، فلما استزاده وألح عليه طعنه المالطي بمذبة فقتله ، وتجمع السابلة من هنا وهناك بعضهم من الأجانب وبعضهم من المصريين ، وأكثر الأجانب مسلحون ولا سلاح في أيدي المصريين ، وراح بعض الأجانب يطلق الرصاص من النوافذ ويهجمون على من وجده من الوطنيين ، وتنادى الوطنيون يطلبون القوت فقتل من قتل وجرح من جرح في هذه الجلبة واختلف الرواة في احصاء القتلى والجرحى ولكنهم على اختلاف الروايات قد اتفقوا على أن قتل المصريين وجرحهم اضفاف من قتلوا وجرحوا من الأجانب على تعدد الاجناس

يطول الشرح في سرد التهم والدفع التي تبادلها جميع الاطراف حول هذه المذبحة ، ولكن الثابت ان مندوبي الدول - ولا سيما مندوبي انجلترا وفرنسا واليونان - رفضوا الاستمرار في التحقيق بعد أن طلبه وكيل القنصلية الفرنسية ، وان المالطي الذي قتل المكاري كان له أخ يعمل في القنصلية الانجليزية ، وان عمر لطفى باشا اعترف باحجائه عن قمع الفتنة الى مساء ، ووقع عليه الاختيار بعد ذلك لوزارة الحربية ، وان المذبحة استخدمت على الاثر للطن في عرابي والسخرية من كفالته للامن من قبل ذلك بأيام ، وربما كان أهم من هذا كله ان المذبحة استخدمت للطن في بعوث السلطان والبحث في وسيلة اخرى لتهدئة الحالة (والاسطولان الانجليزى والفرنسى

هرسيان في ميناء الاسكندرية) . فانعقد المؤتمر الدولي في
الاستانة في الثالث والعشرين من شهر يونية ، وأحس الباب
العالي ما وراءه فلم يعترف به ولم يشترك فيه ، وروى صاحب
تاريخ « الكافي » وهو ممن شهد وقائع الثورة واطلع على كثير من
أسرارها ان اللورد دفرين واصل السعى عند الباب العالي للانعام
على عرابي بلقب أو وسام فأنعم عليه بالنوط المجيدى الثانى ،
فقامت قيامة الصحف الانجليزية بعد ذلك تتهم السلطان بتحريض
العرايين وتوقع بين الاسنانه والقاهرة وتشكك في الفائدة
التي ترجى من تسيير الجيش العثمانى الى مصر لقمع الثورة
العرايية ، وهو المقصود !

وقد تحقق أسوأ الظنون قبل اسبوع واحد ، فراح الاسطول
الانجليزى يفعل عمله والمؤتمر منعقد ، وتلقى الاسطول من لندن
في الثالث من شهر يولية امرا بانذار الحكومة المضرية أن تكف
عن تحصين القلاع والا أطلق مدافعه عليها ، وكانما كان أمير
الاسطول محتاجا الى حافز خاص مع بواعث الاستثمار
لاستعمال الضربة المدبرة ، فانه خشى أن يتأخر ضرب المدينة الى
حين حضور اسطول « المانش » الى البحر الابيض ، وأمره دويل
Dowle أعلى منه فى الرتبة فسبقه الى العمل قبل أن تضيع
منه « المفخرة » وبكافاتها .

وكان الخديو قد انتقل الى الاسكندرية بعد المذبحة بيوم ،
واقام وزارة جديدة برئاسة اسماعيل راغب باشا (فى ١٨
يونية) فلما تلقت هذه الوزارة انذار أمير الاسطول بذلت جهدها
فى تحويله عن عزمه فلم يقبل وأضاف الى انذاره التشديد فى
المطالبة بتسليم القلاع اليه

وقد طال الاخذ والرد وحان الموعد المقرر لضرب الاسكندرية
فضربت كما تقدم فى الفصل الاول ، ونزل الجند الانجليز
بالمدينة ، فاستدعى الخديو اليه أحمد عرابى وقال فى أمر

الاستدعاء : اعلّموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمة الانجليزية على طوابى الاسكندرية وتخريبها انما كان السبب فيه استمرار الاعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما كان يصير الاستفهام عنها كان يصير اخفاؤها وانكارها ، والان قد حصلت المكالمة مع الاميرال فافاد بأنه ليس للدولة الانجليزية مع الحكومة الحديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وانه تقرر من جميع الدول العظمى فى المؤتمر بأنه لا ينتقص من امتيازات الحكومة ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية ، بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير ارسال عساكر شاهانية لاجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جميع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول. أمرنا هذا وتحضروا حالا الى سراى رأس التين لاجل اعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار .

وقد اجاب عرابى على هذه الدعوة بكتاب قال فيه : : « فى شريف علم مولاي المعظم ان المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز وبلغت مسامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سيمموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الحديوية ومخلّة بشأن البلاد قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى وصدرت الاوامر الى المديرىات بطلبهم وقرر المجلس أيضا انه لا تطلق المدافع من جهتنا الا بعد اطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم تقابلها الا بعد عشرين طلقة ، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الاوامر بعدم الاستعداد »

الى أن قال : « اننى كنت آتمنى ان اتمثل بين يدي عظمتكم لابتداء هذه الملاحظات ، لكن من الاسف انه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية ان مدينة الاسكندرية مشغولة الآن بعساكر الانجليز ، فمن المعلوم عند مولاي انه لا يمكننى الحضور لتلك المدينة لهذا السبب فاذا حسن لدى مولاي فليصدر امره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار الى مركز الجيش للمداولة فى هذا الامر لتكون على بينة من الحقيقة »

وقدر عرابى دعوة الرؤساء وذوى الرأى فى البلاد الى مؤتمر عام فاجتمع فى القاهرة فى (١٧ يولية) أكثر من اربعمائة رئيس وعالم ووجه وتداولوا فى الموقف مليا ثم أعلنوا وقف العمل بأوامر الحديو لانه مغلوب على امره فى يد الاعداء ، ووكلا الى عرابى مهمة الاستمرار فى الدفاع .

ومن وقع على هذه القرار شيخ الازهر وكبار علمائه ورؤساء الطوائف الدينية ووكلاء الوزارات ومعظم من فى القاهرة من سروات البلاد وعلى رأسهم ثلاثة أمراء هم الامير ابراهيم أحمد باشا والامير كاملى فاضل باشا والامير أحمد كمال باشا ، وكل من بقى فى القاهرة من النواب .

وقد استمر القتال بين الانجليز والجيش المصرى فصمد هذا الجيش على قلة استعداده أكثر من شهر فى كفر الدوار ، وجاء المدد الى الجيش الانجليزى غير مرة من قبرس ومالطة وجبل طارق ، وعلم الانجليز ان « النزهة » التى تخيلوها ، حرب عوان لا يأمنون عقبها ، فاستعانوا بالرشوة والخيانة وأشاعوا فى مصر منشورا من الباب العالي يرمى العربيين بالمصبيان والمروق من طاعة السلطان !

قال أحمد شفيق باشا الذى عمل بالمعية الحديوية من قبل الثورة الى أيام الحديو عباس الثانى : « فى وقت اعلان عصيان عرابى أرسل السلطان سبعة آلاف جندي الى فرضة صوداء

بكريد لارسالها لمصر عند اتفاقها مع انجلترا على مشاركة هذه الجنود للقوة الانجليزية ٠٠ ومما ساعد أيضا على نجاح الانجليز أن الجناب الخديو عين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب مندوبا خديويا وبمعيته بعض ياوران سموه لدى الجنرال ولسلي وناط به نشر الدعوة - وخصوصا بين العرب - لمساعدة الجيش الانجليزى الذى يحارب العربيين باسم الخديو ٠ اصف الى ذلك الهبات المالية التى كان الانجليز يقدقونها على العربان وخصوصا الذين قيدوا منهم بقلم الاستعلامات الانجليزى «

وجاء فى مذكرات شفيق باشا أيضا : « وفى ٢٢ أغسطس أصدر الخديو الى الدوائر الملكية والعسكرية فى القطر المصرى ارادة أخرى قال فيها انه لما كان الفرض الوحيد من الاعمال العسكرية التى يقوم بها السيرجانت ولسلي هو استتباب الأمن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا اليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا ، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصا ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصي وقد أصدرنا أمرنا هذا اليكم للعمل بمقتضاه «

ولا حاجة الى الاسهاب فى سرد أسباب الهزيمة التى منيت بها الجيوش المصرية فى التل الكبير ، فليس من العسير أن نفهم كيف ينهزم جيش يحيط به الجواسيس وينقلون أخباره الى الاعداء ويتسابق الى خذلانه أقرب الناس اليه

الا أن المؤرخين علقوا بعض أسباب الهزيمة على موقف الجيش من قناة السويس وحسب كثير منهم ان ردم القناة كان خليقا أن يعطل حركات الانجليز فى الجهة الشرقية ، وهو كلام يلقى على عواهنه ، لان عرايبا لم يكن بما أخذه دلسبس على نفسه من العهود المؤكدة ، وأمر بارسال قوة الى القناة لمواجهة الحال بما

تقتضيه . قال الاستاذ الامام في تعليقاته على الثورة العرابية :
« وقبل أن يتحرك عسكري الى ناحية القناة قال كان الجيش
الانجليزى قد احتله وذلك لتأخر الجيش ١٥ ساعة فى مخابرة
دلبس ، ويظهر انه كان فى الحاضرين خونة حملوا الاخبار
وأباطوا فى المخابرة »

أما وجهة نظر عرابى فى هذا التأخر فهى تقديره ان الانجليز
يعملون منفردين بين الدول وان ردم القناة يجنح بالدول الى
تأييدهم ، وقد أبلغ السلطان خطته فى رسالة برقية قال فيها
بعد ان اشار الى قطع الانجليز للمواصلات البرقية بين
الاسماعيلية والسويس : « أمانحن فىالنظر الى احترامنا لهود
الترعة بأن تكون على الحياد والى عدم تقويتنا لتلك النقطة وعدم
وجود قوة عسكرية تقوم بشأن المحافظة على النقطة فيما عدا نقط
العساكر المستحقة وموالة التحريض الشديد على عدم مس
حقوق الترعة كل ذلك جعلنا فى مأمن تام من تحمل أى تبعة
كانت »

هذه كلمة مجملة فى خطة الجيش المصرى حيال القناة ،
وليسست هذه الخطة على كل حال هى سبب الهزيمة لأن الهزيمة
كانت ضربة لازب بين عوامل الخذلان التى أحاطت بالجيش المصرى فى
حالته تلك ، وهى حالة النقص فى العدد والقعدة على الرغم من
تكرار المطالبة بزيادته وتسليحه ، ولو كان فى مصر عدد كاف
من الجنود المدربين لامكن رصد « المخافر » اللازمة منهم لحماية
قناة السويس من غير حاجة الى ردمها وتسليم المحتلين بذلك
حجة يسوغون بها هجومهم ويمثلونه للدول فى صورة « المهمة
الدولية » ويأتون بالشهود من مصر وغيرها على سبق المصريين
الى العمل الذى أوجب الهجوم لحماية القناة فى حينها ، واليوم
- فى سنة ١٩٥٢ - كانت حجة المحتلين أمام الدول بدعوى حماية

القناة تسبق حجة المصريين إلى الانقاع ، مع تضارب الاهواء
ويبقى أن يقال هنا كلمة أخرى عن المذابح التي وقعت
داخل البلاد بعد خروج الجيش المصرى من الاسكندرية ، فإن
أخبار المهاجرين من الاسكندرية عن قتلها وخرائقها وخرائبها
كانت قد مبلأت بلاد الوجه البحرى وذاع معها ان الذى
حدث فى الاسكندرية سيحدث فى المدن الأخرى عند وصول
الجنود الانجليز اليها ، فثارث لاثرة الفوغاء واشتبكت بينهم
وبين الأجانب والمسيحيين مشاجرات قتل فيها أناس من هؤلاء
كما قتل فيها أناس من المسلمين ، والذى ينبغى ان يلفت النظر
ان أعيان المسلمين خفوا الى نجدة الأجانب والمسيحيين المعتدى
عليهم ، وان كبير هؤلاء الأعيان فى إقليمه احمد المنشاوى بك تلقى
من مؤتمر الأجانب الذى انعقد بفندق « ابات » فى الاسكندرية
خطاب تقدير بالفتن العربية والايطالية قالوا فيه : « اننا نحن
الواضعين امضاءنا بذيله المستوطنين فى القطر المصرى والتابعين
لدول مختلفة بناء على ما اشتهر لدينا مما اتيت به من الاعانة
والغيرة نحو ساكنى طنطا على اختلاف اجناسهم واديانهم قد
راينا من الواجب علينا ان تقدم لسعادتكم هذه العريضة برهانا
على اقرارنا الابدى بحميتكم وشكرنا الدائم لسعادتكم ، وانه
ليسرنا وبهزينا كثيرا ان نرى فى القطر المصرى مع ما اصيب به
من النوائب رجالا دافعوا عن حقوق الانسانية وراعوا زمام
التمدن بحمايتهم اولئك الابرياء »

أما الجزء الذى قابل به الاحتلال ذلك الشكر الابدى فهو
النظر بعين السخط الى اولئك الحماة ، وقد تحمل المثلون
العلل لسجن الرجل الذى تلقى ذلك الاعتراف بالجميل ، فاتهموه
بالعنفا فى الكسراء بمض اللصوص على الاعتراف بجريمتهم
، وساقوه الى المحاكمة وتكفيرا عن حقوق الانسانية ، ومغزى

هذه المعاملة وامثالها اوضح من ان تحتاج الى توضيح ، فهمي -
الى مكافأة عمر لطفي وشركائه - برهان يفنى عن كل بيان . .

يضيق الصدر بعد هذا بصا جرى في أثر الهزيمة المصرية من
عودة الحديو الى القاهرة محفوف بالجيوش الانجليزية ، وبما
جرى من الفضائح والمخزيات في محاكمة الزعماء العربيين ،
ولكننا نلخصها موجزين ، فنقول ان الانجليز لم يضعوا
أقدامهم في القاهرة حتى بدأوا بتهديد الحديو في مركزه كما
تقدم ، وبادر الشاعير الايرلندي « بلنت » الشائر على الدولة
البريطانية الى نجدة أصدقائه العربيين ، فندب للدفاع عنهم
محاميا انجليزية خيرا بالشتون الشرقية هو مسستر برودلي
صاحب كتاب « تونس في ماضيها وحاضرها » وكتاب « كيف دافعنا
عن عرابي » . . فعلم هذا المحامي بمشاوراته مع المراجع الانجليزية
العليا ان انجلترا لا تستطيع الحكم بالاعدام على عرابي لانها
تندرع بفساد الحكم لتسويغ الاحتلال ، فلا يلائم هذه الدعوى
أن تعاقب بالاعدام من يثور على الفساد ، ولكنها كذلك قد
تذرعت. بعضيان عرابي وتثبيت مركز الحديو لتسويغ حملتها على
البلاد المصرية ، فلا مناص اذن من الاعتراف بالعصيان

وفي المحكمة تولى المحامي الدفاع على هذا الاساس ، فكانت
المحاكمة كلها فصلا من فصول التمثيل ، ولما يسدل الستار بعد
على الفصل الاخير

الا أن المقادير توالى سياسة الاستعمار بالسخرية التي لا
تنقطع في مرحلة من مراحله ، فالاحتلال البريطاني يبقى اليوم
باسم القناة التي بدأوا أعمالهم في غزو مصر باقتحام حرمتها
ونقض عهودها ، ونحن اليوم نحتج عليهم بمقاومتنا لاحتلالهم ،
وقد كانت هذه المقالمة نكبة القائمين بها أمس ، فهي شفاعتهم
اليوم في التقدير والانصاف .



جنرال سیمور

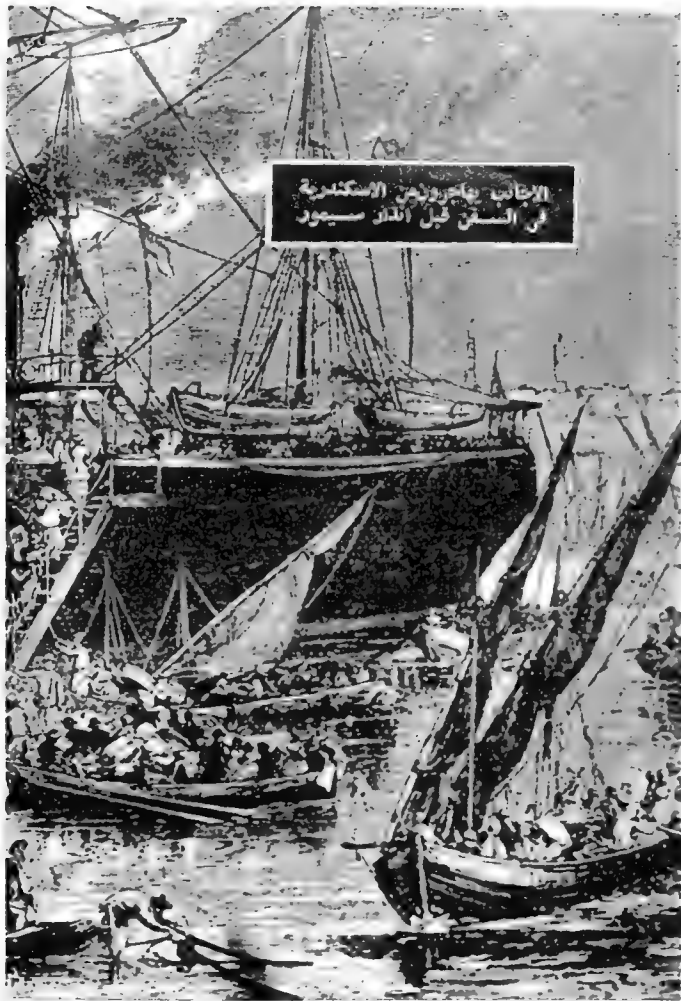
الاستاذ الاستاذ الاستاذ



طاية الفخار بعد قصفها



الإغاثية يبحرون من الإسكندرية
في السفن قبل اندلاع سيوف



Bibliotheca Alexandrina



0415875